الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسـم علوم السياسية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية ـ الأزمة السياسية في ليبيا أنموذجا ـ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص علاقات دولية

إعداد :

- سعدي حسيبة

إشراف :

- أ.د رحموني فاتح النور

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. فلاك نور الدين	جامعة المسيلة	رئيسا
د. رحموني فاتح النور	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د . بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..27 ديسمبر 2020.....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حسين حسينة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث حالة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203392196 ..... والصادرة بتاريخ 2019/09/13

المسجل(ة) بكلية / معهد كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية

الأزمة السياسية في ليبيا أنموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 20 ماي 2024

توقيع المعني (ة)

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف
بوقرة المبروك

شكر و عرفان

تم بحمد الله وتوفيقه إنجاز هذا العمل المتواضع، وبالمناسبة لا

يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكل وفائق الاحترام إلى أستاذنا

الدكتور رحموني فاتح النور

عرفانا منا له لما بذله من جهد ودعم لنا وما قدمه من نصائح

وتوجيهات خلال مراحل إنجاز هذا العمل

ليجد جميع الأساتذة الذين أطرونا طيلة فترة دراستنا والذين كان

لهم الفضل في توسيع معارفنا

أرقى تعابير الشكر والتقدير

أشكر الله دخرا لنا وخدمة للعلم.

سعدي حسيبة

إهـــــداء

إلى والدي الكريمين اللذان أنارا لي دوما دروب النجاح..

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أصدقائي كل باسمه...

إلى كل طالب علم يسعى للنجاح...

أهدي هذا العمل المتواضع

سعدي حسيبة

مقدمة

1- تقديم الدراسة:

تكتسي السياسة الخارجية مكانة خاصة جدا في العلاقات الدولية، وتعد الدبلوماسية أحد وسائلها الأساسية، فهي تعتبر قواعد وأعراف ومبادئ تنظم العلاقات بين الدول ومختلف الفاعليين الدوليين، والسعي من أجل إيجاد الحلول لحل النزاعات والأزمات التي قد تعترض الدول في علاقتها مع بعضها البعض، وينظر للدبلوماسية كفن و كسلوك، وللدبلوماسي كحامل لقيم تمكنه من التعامل مع الآخرين بحكمة و كفاءة من أجل الدفاع عن مصالح بلاده بوسائل سلمية، واعتمد المجتمع الدولي الدبلوماسية من خلال آلياتها المختلفة كالوساطة و التوفيق كأساليب سلمية لحل الأزمات الدولية، وفي هذا المجال سعت السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها منذ استقلالها عام 1962 إلى تبني سياسة تتسم بالاعتدال والوسطية مع التزامها بعدد من الثوابت، ولقد تزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع موجة الاستقلال في الدول الإفريقية مما سهل انطلاقة الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، وأصبحت تلعب دورا مهما إلى جانب مصر، ومع انتشار حركات التحرر في إفريقيا ظهر دور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين في إفريقيا.

بعد استقلال الجزائر وخلال حكم الرئيس هواري بومدين، أطلقت الجزائر مبادرتها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز عام 1974 حيث اكد الرئيس بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانا مع مواصلة مسار الدبلوماسية بالإنجازات على المدى البعيد. وقد عملت الجزائر جاهدة إلى حل النزاعات التي تنشب في الدول المحيطة بها معتمدة على مبادئها الأساسية وأهمها الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و اعتماد الحلول السياسية لحل هده الأزمات والحث على التعاون بين دول الجوار.

تجسدت قوة السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها الفعالة في إطار سعيها لحل الأزمة السياسية الليبية التي بدأت عام 2011 بعد انهيار نظام معمر القذافي، حيث ترتب عن ذلك وضع أمني معقد أدى إلى عدم الاستقرار في ليبيا وبالتالي التأثير المباشر على دول الجوار، وباعتبار الجزائر متشاركة مع ليبيا في الحدود على طول مايقارب الألف كيلومتر ،فإن الأزمة الليبية تعتبر من بين أكثر الأزمات التي تطرح على أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، فالوضع الأمني في ليبيا ألزم على الجزائر البحث عن آليات من أجل التعامل مع الأزمة، بحكم أن نتائجها تنعكس على الجزائر وأمنها الإقليمي واستقرارها الداخلي وذلك إنطلاقا من مبادئها السياسية و خبرتها في حل النزاعات و الأزمات، ومواجهة الجماعات الإرهابية، ومحاولة طرح المقاربة الجزائرية في محاربة التطرف و الإرهاب، كما تلعب الجزائر دورا مهما على مستوى اجتماعات دول الجوار، وبعض القوى الكبرى التي شكل الملف الليبي محور اهتمامها،

مستفيدة في ذلك من دعم جهود الأمم المتحدة التي ترى في الجزائر قدرتها على قيادة الملف الليبي، لذلك عملت من منطلق المحافظة على وحدة ليبيا والوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف، والتأكيد على ضرورة الحل السياسي وتشكيل حكومة توافق وطني.

2 - أهمية الموضوع:

أهمية هذا الموضوع تظهر من خلال ما شهده مفهوم الأمن من تغير وتوسع وتغير نوع التهديد و مصدر التهديد، ومدى ارتباط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وما تفرزه حالة الأمن، كما تبرز أهمية الموضوع كونه مواكب لفترة تشهدها الساحة الدولية .

ومن ناحية أخرى كون الدبلوماسية الجزائرية التي تعتبر حديثة النشأة تمكنت في فترة وجيزة من إجاد مركزها الحيوي على الصعيد الدولي، ومن الناحية الجيو استراتيجية فالأهمية تظهر بحكم أنها بوابة إفريقيا و تتوسط دول حوض البحر الأبيض المتوسط كما تتشارك مع العديد من الدول في الحدود الجغرافية ومن بينهم دولة ليبيا، فكان لابد على الدبلوماسية الجزائرية التدخل للحفاظ على الأمن و تأمين حدودها الجغرافية الشاسعة و الملغمة .

3- أهداف الدراسة:

*أحاول من خلال هذا البحث الوصول الى مجموعة من الأهداف أهمها :

- معرفة معمقة بالسياسة الخارجية التي تنتهجها الجزائر في التعامل مع النزاعات الحاصلة على المستوى الإقليمي، وبمدى فاعلية دبلوماسيتها على المستوى الإقليمي.
- إبراز دور السياسة الخارجية الجزائرية ومدى نجاحها في محاولة تحقيق الوحدة الليبية.
- كذلك الوقوف على مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها في لعب دور محوري في القضية الليبية وما هي الإرهاصات والنقائص التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية .

4- أسباب اختيار الموضوع :

أ- العوامل الموضوعية:

- حيث تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها من أكفأ الدبلوماسيات و من أنجحها على الصعيد العربي والإفريقي.

- كذلك تعتبر ليبيا امتداد جغرافي للجزائر بحدود طويلة وأي عدم استقرار في هذه المنطقة يؤثر سلبا على أمن واستقرار الجزائر .
- و أيضا تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي.

ب- العوامل الذاتية:

- طبيعة التخصص الذي هو العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، إضافة إلى الرغبة الذاتية في تتبع الوضع السائد على مستوى دول الجوار ، و كيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع هذه الأوضاع.
- حداثة الموضوع واعتباره حديث الساعة على الساحة الإقليمية والدولية، مما أثار فضولي واهتمامي لمعرفة المزيد عنه.

5- الإشكالية:

شكلت الأزمة الليبية منذ سقوط الرئيس معمر القذافي في نهاية عام 2011 حالة من التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، أدى إلى انقسام الصف الليبي وزيادة حدة الصراع والتوتر بين الأطراف الليبية، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة وفشل عملية الانتقال السياسي وضعف المؤسسات الأمنية وانتشار الأسلحة ومما زاد الوضع حدة هو التدخل الأجنبي من جهة حلف الناتو، فالأزمة الليبية أفرزت مجموعة من التهديدات كانتشار الأسلحة وظهور الميليشيات المسلحة، ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذه الأحداث و التداعيات، الذي دفع بها إلى التحرك لحماية أمنها وحدودها، ومنه فإن الإشكالية الأساسية المطروحة في هذا الإطار هي:

- كيف ساهمت السياسة الخارجية الجزائريةً من خلال تكثيف نشاطها الدبلوماسي في حل الأزمة السياسية في ليبيا ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ؟
- ما هي أبرز إنجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي ؟
- ما هي أسباب اندلاع الأزمة السياسية الليبية وما هي أهم انعكاساتها الإقليمية ؟
- كيف ساهمت جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة السياسية الليبية ؟

6- الفرضيات:

الفرضيات هي اقتراح يقدمه الباحث يتضمن علاقة بين متغيرين لهما دلالة موضوعية وهي محاولة لتقديم تصور لنتائج من البحث ينتظر تأكيدها في نهاية هذا البحث، ولها علاقة مباشرة بالتساؤلات الفرعية التي تم طرحها أعلاه، فهي إجابة مؤقتة على هذه التساؤلات الى غاية تأكيدها في عرض هذا البحث، ومنه فيمكن طرح الفرضيات التالية:

- تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ الثابتة التي لا يمكن لها أن تتجاوزها أثناء نشاطها الدبلوماسي في إطار سعيها لحل أزمات دول الجوار.
- نجحت السياسة الخارجية الجزائرية في حل العديد من أزمات دول الجوار بفضل دبلوماسيتها النشطة والفاعلية.
- الأزمة السياسية التي عرفتها دولة ليبيا بعد سنة 2011 كانت لها العديد من الانعكاسات السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي.
- كانت الدبلوماسية الجزائرية مساهمة بشكل فعلي في حل الأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي سنة 2011.

7- حدود الدراسة :

أ- الإطار الجغرافي : شمال إفريقيا وبالتحديد المجال الجغرافي لدولتي الجزائر وليبيا.

ب- الإطار الزماني : تنحصر هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من بداية الثورة الليبية عام 2011 إلى يومنا هذا .

8- المقاربة المنهجية للدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة على عدد من المناهج هي:

- **المنهج التاريخي :** استقراء تاريخ الدبلوماسية الجزائرية و جذور الأزمة الليبية ، إذ لا يمكن فهم الحاضر و استشراف المستقبل دون الرجوع إلى الماضي و تحليله ، حيث يمكن للمنهج التاريخي إزالة الغموض عن مختلف الظواهر و الأحداث .

- **منهج دراسة حالة :** من خلال تطور الأزمة الليبية كنموذج و محاول الجزائر احتواء هذا النزاع و إدارته .

- **منهج المصلحة الوطنية :** والذي يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدول هو الهدف الاساسي لسياستها الخارجية و دبلوماسيتها ، و ينطبق هذا المنهج على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا فالجزائر من مصلحتها الحفاظ على استقرارها و أمنها الوطني و الإقليمي و محاولة لعب دور هام على المستوى الإقليمي .

9- أدبيات الدراسة :

كان للسياسة الخارجية الجزائرية دور كبير و متميز و محوري عبر مقاربتها الدبلوماسية و التي من خلالها استطاعت حل الكثير من النزاعات الإقليمية وعلى رأسها القضية الليبية مما أهلها للعب أدوار محورية و متميزة نالت تزكية واحترام وموافقة دولية وإقليمية وجهوية.

- **«الدراسة الأولى»** التي قدمها أ.د إسماعيل دبش بعنوان : سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي لسنة 2017، حيث حاول هذا الباحث أن يوضح مقاربة الجزائر الإقليمية والدولية القائمة على منطلقات ومبادئ راسخة في تسوية الأزمات، والجانب المهم في هذه الدراسة يكمن في توضيح وجهة نظر الجزائر في تسوية الأزمة الليبية.

- **«الدراسة الثانية»** للباحث سليم العايب : الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الأفريقي 2008، والتي ركز فيها على دور الجزائر في هذه المنظمة ومكانتها وهذا ما يؤدي بنا إلى البحث في سبل علاقة الجزائر بهذه المنظمة وطبيعة مبادئها ومختلف القضايا المطروحة على مستوى المنظمة.

- **«الدراسة الثالثة»** للباحث محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الإرترية، حيث تطرق فيها إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإريتريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية .

- **«الدراسة الرابعة»** للباحثة صورية زواشي : بعنوان "أمن منطقة شمال أفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات 2011-2015، من خلالها حاولت تتبع تطور مسار الأزمة الليبية، وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي، والجانب المهم من هذه الدراسة المخاطر الناجمة عن الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

10- تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول :

«**الفصل الأول**» **:** تضمن الإطار المفاهيمي لكل من السياسة الخارجية والأزمة، أما «**الفصل الثاني**» فتضمن السياسة الخارجية الجزائرية و دور دبلوماسيتها في حل الأزمات في دول الجوار .

وتضمن «**الفصل الثالث**» الأزمة الليبية ـ الأسباب و الأطراف والانعكاسات الإقليمية وأخيرا «**الفصل الرابع**» الذي تضمن جهود الجزائر الدبلوماسية في حل الأزمة الليبية بعد 2011 .

الفصل الأول

السياسة الخارجية و الأزمة - مقاربة مفاهيمية -

تمهيد:

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن التوجهات و المبادئ التي تحكم تصرفاتها في بيئتها الإقليمية و الدولية ، كما تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية مثل حماية أمنها و تحقيق مصالحها خارج حدودها ، و باعتبار السياسة الخارجية موجهة بشكل أساسي نحو البيئة الدولية فإنها تتأثر بالظروف و التغيرات التي تطرأ عليها ، و تعد الأزمات بكافة أشكالها من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية للدول خصوصاً إذا كانت تحدث في جوارها الإقليمية و لما تحمله من تهديدات على أمنها القومي.

و هذا ما سنتناوله ضمن هذا الفصل الأول المقسم إلى مبحثين الإطار المفاهيمي لسياسة الخارجية و الأزمة مقاربة مفاهيمية.

المبحث الأول

السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية

سنتناول هنا، مفهوم السياسة الخارجية (المطلب الأول)، ثم تطرق إلى تعريف الديبلوماسية (المطلب الثاني)

المطلب الأول

مفهوم السياسة الخارجية

الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية و أبعادها:

ليس هناك إجماع ثابت على تعريف السياسة الخارجية ، فكل فريق يرى المصطلح من منظوره الفلسفي و الأكاديمي عرفت السياسة الخارجة على أنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك ، و أنها الخطة للسياسة الخارجية ، أو النشاط السياسي الخارجي لصناع القرار الرامي إلى تغير البيئة الخارجية لدولته ، أو منهج عمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق و الأهداف المحددة سلفاً.[1]

- يعرفها **باتريك مورجان** بأنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرارات السلطويون في الحكومة الوطنية ، أو ممثلوهم بهدف تأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".[2]
- و يعرف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية بأنها : " أن السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث ، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن وجهاتها في البيئة الخارجة ، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالواعث أو المقاصد المرتبطة به ، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود".[3]
- و يعرف موقع **وورلد أيك** " السياسة الخارجية بأنها مجموعة الاهداف السياسية التي يراد من ورائها تحديد الطريق التي يتعامل بها بلد معين مع باقي بلدان العالم، و السياسة الخارجية عموماً مصممة لحماية مصالح البلد الوطنية و أمنه القومي و أهدافه الإيديولوجية و رخائه الاقتصادي ، و هذا ما يحدث إما من خلال التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو من خلال الحرب أو الاستغلال ".[4]

---

[1] - مجد هاشم الهاشمي ، **العولمة الديبلوماسية و النظام الدولي الجديد** ، (ط1 ؛ عمان ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2003) ، ص 22.
[2] - حسين قادري ، **الديبلوماسية و التفاوض** ، (ط2؛ الجزائر، نهج الإخوة قتالة حي الشهداء باتنة ، منشورات خير جليس ، 2007) ، ص 15.
[3] - أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية ،** (ط1؛ المملكة الأردنية الهاشمية ،دار زهران للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص 23.
[4] - غانم علوان الجميلي ، **السياسة الخارجية** ، (ط1 ؛ جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، 2013) ، ص20.

- و يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي .

و نستخلص مما سبق أن السياسة الخارجية لها أبعاد عدة :

1. **الطابع الواحدي :** بمعنى البرامج التي تنتهجها تلك الوحدات إلى الوحدات الدولية الأخرى، وهذا البعد الذي يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية ، العلاقات الدولية تفترض التفاعل أي عملية الفعل و رد الفعل ، أما السياسة الخارجية فإنها تنطلق من وحدة دولية واحدة .
2. **الطابع الرسمي :** السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة ، فإن هؤلاء الاشخاص يشملون رئيس الجمهورية ، و رئيس الحكومة ، و وزير الخارجية ، و وزير الدفاع و غيرهم من الأشخاص الذين يعملون رسمياً في مجال السياسة و يتحدثون باسم الدولة .[1]
3. **الطابع العلني :** تعني أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة و قابلة للملاحظة ، و عليه فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك التصرفات التي يقصدها صانعو السياسة الخارجية .
4. **الطابع الاختياري :** يقصد بالاختيار، أن السياسة الخارجية قد اختارها المكلفون بصنعها من بين سياسات بديلة ، كان لهم الحق من اختيارها ، بل و لهم الحق في تغيير ما صنعوا نظراً لوجود بدائل أخرى أمامهم .
5. **الطابع الهدفي :** السياسة الخارجية هي اختيار لمجموعة من الأهداف و توفير الموارد لتحقيق هذه الأهداف ، و كذلك لا يمكن أن نتصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف.
6. **الطابع الخارجي :** ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية ، أنها تصاغ في إطار الوحدة الدولية.[2]

[1]- محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (ط2 ؛ جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ، ص ص ، 12-15.
[2]- حسين قادري ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

الفرع الثاني: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية:

حاول هوليستي في عام 1970 إضفاء تعديلات معينة على نظرية الدور ، بحيث إنها تتخطى التصنيفات التقليدية للأدار، و التي هي عبارة عن الدول المنحازة ، الدول القادة للتكتلات ، الدول الموازية ، و الدول التابعة ، وكذلك حاول هوليستي من خلال نظريته الجديدة للدور أن يحل إشكاليات نظرية معينة، وهي تلك الإشكاليات المتعلقة بإذا كان الدور مجرد فئة لتصنيف سلوك السياسة الخارجية و تصنيف قرارات و سلوكيات الحكومات ، أم أن الأدوار هي عبارة عن متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي ، أو تفسير السياسة الخارجية للدول فرادى .

وقد حاول هولستي التعامل مع الإشكاليات النظرية من ناحية أولى حاول الخروج بنظرية الدور من التصنيفات التقليدية ، كذلك أوضح أن التصنيفات التقليدية للدول باعتبارها أعضاء في تكتلات أو دول محايدة لا يوضح كل المهام التي تقوم بها هذه الدول.

*إذن ما قام به هولستي هنا هو أمران هامان هما :

- **الأول**: التركيز على دور الدولة الصغيرة ، في مقابل نظريات توازن القوى التي ركزت على دور الدول الكبرى و إرتباط أدوارها بديناميكية النظام الدولي.

- **الثاني**: هو التأكيد على أن إعطاء دور معين لدولة ما قد لا يسمح بإبراز المهام التي تقوم بها هذه الدولة.[1]

الفرع الثالث : بعض أدوار السياسة الخارجية :

يطرح إقتراب الدور مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة ، سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الامكانيات أو المكانة أو الطموح ، و يمكننا تقسيمها إلى عدة أنواع كما يلي :

1. **الأدوار المرتبطة بالداخل :** وهي دور المستقل النشيط ، و صناعة التنمية الداخلية ، حامي السيادة.
2. **الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي :** وهي الأدوار التي تتبنى فيها الدولة محاولة تحقيق السلام العالمي و خدمة الإنسانية و منها : الداعم للتحرر، والوسيط، وصناع السلام ، والموازن دوليا، والتنموي.
3. **الأدوار الإقليمية:** وهي الأدوار التي تتعلق بمجموعة الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء النظام الإقليمي ككل، أو في علاقتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم، وتتنوع إلى : الحليف المخلص ، والقائد الإقليمي، والساعي للهيمنة والمساوم والموازن.[2]

[1]- **جهاد عبد الملك عودة و سمير رمزي** ، < نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية >، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، (العدد3؛جامعة الحلوان ن كلية التجارة و الإدارة)، ص ص 578-580.

[2]- **جهاد عبد الملك عودة و سمير رمزي**، مرجع سبق ذكره ، ص،59.

المطلب الثاني

تعريف الديبلوماسية

مع أن الديبلوماسية من حيث أنها علم و فن هي في جوهرها تظم موضوعاً واضحاً و محدداً في مفهومه و إطاره ، إلا أن المفكرين و الديبلوماسيين قد اختلفوا في تعريفها ، والديبلوماسية في العلاقات الدولية ظاهرة قديمة جداً و لم تتبلور في صياغتها الراهنة إلا بفعل التراكمات التاريخية التي عرفتها ، حيث أن كل مرحلة وكل حضارة بصمت بقسط أو آخر إلى نقل مفهمة الديبلوماسية نقلة جديدة ونوعية إلى أن تشكلت في صيغتها المعاصرة .

الفرع الأول :التطور التاريخي للديبلوماسية

يثبت التاريخ أن بني الإنسان على اختلاف أجناسهم قد عاشوا في مجتمعات تختلف في الظروف الجغرافية والتاريخية، وفي المستوى الحضاري، وفي طريقة التنظيم، ولقد نجح نوعنا البشري في البقاء وفي النمو، وفي الوصول إلى مرحلة سامية من المدنية عن طريق تطوير المجتمعات التي تعيش فيها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، إلى أن اتخذت في الوقت الحالي شكل الدول الحديثة .

أولا : الديبلوماسية في العصور القديمة

للنشاط الديبلوماسي تاريخ طول يعود بمعنى الكلمة إلى آلاف السنين ، فأول أثر باقٍ يدل على الأنشطة الديبلوماسية هو خطاب نُقش على لوح حجري يعود إلى قرابة 2500 عام قبل الميلاد ، عُثر عليه في المنطقة المعروفة بشمال إيران .[1]

كان الشاه محمد خوارزم شاه يحكم دولة واسعة مركزها بلاد فارس (في إيران) ، لكن إقدامه على إعدام رُسل جنكيز خان كان عملا يفتقر إلى الحكمة، فقد روى عطا ملك الجويني أثر أنباء إعدام الرُسل على جنكيزخان قائلاً : (لقد بلغ من اثر تلك الانباء على جنكيز خان أن استشاط غيضاً ، و أطاحت زوابع غضبه بصبره و سكينته ، فلم يتمالك نفسه شدة نيران الرغبة في الثأر والانتقام التي اشتعلت في جنباته ، فأفاضت دموعُ عينيه، و بات من المستحيل إطفاؤها الا بسفك الدماء).[2]

والوثائق التي عُثر عليها في مصر عام 1887 ، و تتكون من 350 رسالة تعود تعود إلى منتص القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، تبادلها البلاط المصري للأسرى الثمانية عشر مع دول

[1] - جوزيف إم سيراكوسا ، **الديبلوماسية مقدمة قصيرة جدا** ، تر : كوثر محمود محمد ، (ط1؛ جمهورية مصر العربية ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2015)، ص 14.

[2] - جيريمي بلاك ، **تاريخ الديبلوماسية** ، تر: أحمد علي سالم ، (ط 1 ؛ أبوضبي ،هيئة أبوضبي للثقافة و السياحة ، مكتبة مؤمن قريش ، 2013) ، ص ص 12 ،13.

أخرى في الشرق الأدنى القديم ، تقدم أدلة على وجود شبكة ديبلوماسية واسعة النطاق و ذات مستوى متقدم من الحركية و الالتزام بالشكليات و الرسميات.[1]

وقد شمل الإرث الإغريقي مفاهيم من قبيل الحياد، و أساليب من قبيل التحكيم ، و ممارسات من قبيل الحصانة الديبلوماسية للرسل و تزويد المبعوثين بأوراق اعتماد، كما عرف الإغريق ديبلوماسية التحالفات جيداً .[2]

وتلك الديبلوماسية الفجة في كل من اليونان و روما ، ظهر نوع كنسي ، و هكذا أدى رجال الدين دوراً رئيسياً في الديبلوماسية الأوروبية في العصور الوسطى ، و من ركائز المفاهيم المسيحية عن الديبلوماسية الاعتقاد بوحدة العالم المسيحي ، و من ثم وجود مصلحة عامة ، و ما يتعلق بذلك من إلتزام بتأمين السلم ، و كثيراً ما كان يعبر عن ذلك بلغة الإعداء بالحملة صليبية .[3]

ثانياً : الديبلوماسية في عصر الإسلام

لم يقم الإسلام عن أنقاض حضارة سابقة له ، بل إنه بذرة جديدة و حدث تاريخي متميز، وضع النبي ﷺ أصول الديبلوماسية الإسلامية بسبب ما أُنزل عليه من أحكام سماوية ولما له من شخصية فذة كان لها الأثر الكبير في نشر الدعوة الإسلامية، وبعد استقراره في المدينة وعقد معاهدة بين الأنصار والمهاجرين وسكان المدينة الأخرين من اليهود و غيرهم بدأ العمل الديبلوماسي بدعوة ملوك الروم و الفرس و ملوك العرب و أمرائهم و شيوخ القبائل ، للدخول في الإسلام بأسلوب حضاري متقدم .[4]

و كان النبي ﷺ يعين ممثليين له في المدن و الأمصار التابعة للدولة الإسلامية في عهده و يطلق عليهم لقب الوالي او القاضي أو العامل .

و كان اختيار الولاة لا ينُم على القدرة و الفهم في أمور الدين فحسب ، بل القدرة على الإدارة و قوة الشخصية .[5]

و استمرت الدبلوماسية الإسلامية بعد عهد النبي ﷺ، وقد تبلورت بشكل واضح في عهد الخلفاء الراشدين، وقد استخدم الخلفاء الراشدون الديبلوماسية في وقتي السلم و الحرب ، فعندما يقررون فتح مدينة يرسلون الرسل إلى اهلها لدعوتهم للإسلام .[6]

---

[1] - جيريمي بلاك، المرجع السابق، ص 25 .
[2] - مرجع نفسه، ص 27.
[3] - المرجع نفسه ، ص32.
[4] - سهيل حسين الفتلاوي ، **الديبلوماسية الإسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر)** ، (ط1 ؛ عمان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 11.
[5] - المرجع نفسه ، ص 37 .
[6] - مرجع نفسه، ص 211 .

ثالثاً : الدبلوماسية في العصر الحديث

شهدت العصور الحديثة تطورات مهمة في التاريخ الديبلوماسي مثل ظهور التمثيل الديبلوماسي الدائم و انعقاد المؤتمرات و قيام المنظمات الدولية و ما نجم عنها من تطورات إيجابية في العمل الديبلوماسي.[1]

ولعبت معاهدة وستفاليا عام 1648 دوراً محورياً في تشكيل النظام الديبلوماسي الحديث، حيث أكدت هذه المعاهدة ، التي أنهت حرب الثلاثين عاماً ، على مبادئ سيادة الدولة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وأدى إنشاء الدولة القومية الحديثة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية إلى ظهور السفراء المقيمين ، مما أدى إلى إنشاء بعثات ديبلوماسية دائمة ، ولاحقاً، شهد القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين تحولات مهمة في التمثيل الديبلوماسي بسبب التصنيع السريع و توسع الإمبراطوريات ، ومع ازدياد ترابط العالم ، تمت الحاجة إلى الديبلوماسية المتعددة الأطراف ، حيث شكل مؤتمر فيينا عام 1815 لحظة حاسمة في التاريخ الديبلوماسي، إذ أضفى الطابع الرسمي على ممارسات المؤتمرات الديبلوماسية لمعالجة القضايا الجيوسياسية المعقدة، وأدى إنشاء منظمات دولية مثل الاتحاد الدولي للبرق (1865) والاتحاد البريدي العالمي (1874) إلى تسهيل التواصل العالمي و جلب القرن العشرين تحديات و فرصاً لا مثيل لها للتمثيل الديبلوماسي ، حيث أبرزت الحربان العالميتان أهمية التعاون الدولي و الديبلوماسي في منع الصراع والحفاظ على السلام ، كما أصبحت عصبة الأمم (1920) و لاحقاً الأمم المتحدة (1945) منابر مهمة للديبلوماسية متعددة الأطراف و حل النزاعات ، إذ أدى تشكل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي (1957) و الاتحاد الأفريقي (2001) إلى توسيع التعاون الديبلوماسي على نطاق إقليمي ، وأحدث ظهور الأنترنت و التقنيات الرقمية ثورة في الطريقة التي تُدار بها الديبلوماسية ، إذ يسمح للديبلوماسيين بالوصول إلى جمهور أوسع ، و الانخراط في الديبلوماسية العامة ، والاستجابة للقضايا العالمية بسرعة.[2]

الفرع الثاني: تعريف الديبلوماسية:

أولاً: التعريف اللغوي:

أستخدم لفظ الديبلوماسية أول مرة في بلاد اليونان ليشير إلى الوثائق المطلوبة التي يتبادلها حكام المدن الإغريقية في علاقاتهم الرسمية .

[1]- **محمد صخري** ، (الديبلوماسية في العصور الحديثة) ، 2019/06/10 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، https://www.politics-dz.com، 2024/02/17، على الساعة 21:00.

[2]- **عرب 48**، (التمثيل الديبلوماسي : من العصور القديمة إلى القرا الحادي و العشرون) ، 2023/07/21 ، https://www.arab48.com/ ، يوم الأحد ، 2024/02/18 ، على الساعة 20:16

و يذهب جانب من الفقهاء إلى أن كلمة **ديبلوماتي** مشتقة من الكلمة اليونانية **ديبلوم** و هي مشتقة من الفعل **ديبلون** و معناه يطوي.[1]

ولقد كانت تختم جميع جوازات السفر ، ورخص المرو على طريق الإمبراطورية الرومانية ، و قوائم المسافرين و البضائع على صفحات معدنية ذات وجهين مطبقين و مخيطين سوياً بطريقة خاصة و كانت تذاكر المرور هذه تسمى بدبلومات ثم اتسعت كلمة دبلوم حتى شملت وثائق رسمية غير معدنية التي تمنح المزايا أو تحتوي على اتفاقيات مع جماعات أو قبائل أجنبية.[2]

* أما في اللغة العربية فيعرفها المعجم العربي على أنها :

1- الديبلوماسية : بكسر الدال و هي إسم ، مصدر صناعي ، صفة تخص التمثيل الديبلوماسي للبلاد و تصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية .

2- الحصانة الديبلوماسية : جملة الامتيازات التي الديبلوماسيين الأجانب و عائلاتهم و الموظفين الرسميين في السفارات غير خاضعين للقانون الوطني .[3]

ثانياً : التعريف الاصطلاحي

تعددت تعريفات الفقهاء و المفكرين لمفهوم الديبلوماسية ، و لعل أسباب ذلك تعود إلى أن كل معني بشؤون الديبلوماسية يركز على زاوية معينة وعليه يمكن أن نورد أهم التعريفات المتعلقة بالديبلوماسية :

- يعرفها أرنست ساتو بقوله (أن الديبلوماسية هي استعمال الذكاء و الكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة).
- و يعرفها شارل كالفو بأنها (علم العلاقات القائم بين الدول المنبثقة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي و أحكام الاتفاقيات).
- ويعرفها الفقيه الدولي شارل دي مارتنس (علم العلاقات، بمعنى أدق، علم أو فن المفاوضات).
- و يقول الكاتب ريفيه بأنها (علم تمثيل الدول و فن إجراء المفاوضات).[4]
- و يعرفها الديبلوماسي البريطاني باسون بأنها تُعنى بالنصح والصياغة و تنفيذ السياسة الخارجية. (ADVISING SHAPING AND IMPLEMENTING OF FOREIGN POLICY)

[1]- علي يوسف الشكري ، **الديبلوماسية في عالم متغير** ، (العراق ، الرضوان للنشر و التوزيع ، 2011) ، ص 07.
[2]- أحمد إسماعيل الجبوري ، أياد علي ياسين الهاشمي ، **التاريخ الديبلوماسي** ، (دار الفكر ناشرون و موزعون ، 2015) ، ص 17.
[3]- إبن منصور الأنصاري ، **لسان العرب** ، (بيروت، دار لسان العرب ، 2010)، ص520.
[4]- فاضل زكي محمد ، **الديبلوماسية في عالم متغير** ، (د.ط ؛ بغداد، دار الحكمة للطباعة و النشر ،1992)، ص 26.

و هذا التعريف لا ينظر إلى الدبلوماسية باعتبارها أداة تنفيذ السياسة الخارجية و إنما أنها أيضاً تساهم في توجيه و صياغة هذه السياسة .

و تثير تعريفات الدبلوماسية و وظائفها العلاقة بين الدبلوماسية و قضايا هامة مثل السلام، و قد تصور البعض توافقاً مطلقاً بين الدبلوماسية و السلام إلى حد جعلهم يطلقون على وزارات الخارجية : وزارة السلام .[1] (DEPARTMENT OF PEACE)

و تذهب أغلب التعاريف إلى اعتبار الدبلوماسية علم و فن ، بل أوسع من ذلك، مثل ما ذهب إليه الأستاذ حسين صعب ، عندما اعتبر الدبلوماسية بأنها (علم و فن و قانون و تاريخ و مؤسسة و مهنة).

و تعرف الدبلوماسية بأنها: إدارة العلاقات الدولية بوسيلة التفاوض خدمةً للمصالح المتبادلة، و هو ما يتطلب دقة الملاحظة و المقدرة على التوجه و الإقناع وتتبع الأحداث و ما يحيط بها .

توضح لنا التعاريف السابقة أن الدبلوماسية تطورت ففي الوقت الذي يعتبرها البعض غلم ن فإن هناك من يعتبرها فن ، و هناك من يمزج بين الاثنين ن و هذا بحسب المحيط و التأثيرات العلمية و النفسية التي يعيشها الباحث، و يعود هذا الانقسام إلى تمسك البعض بالرأي التقليدي الذي يرى بأن الدولة مازالت الشخص الدولي الوحيد ، بينما ترفض المجموعة الثانية ذلك ، و ترى بوجود أشخاص دوليين أخرون يفوق تأثيرهم كثيراً من الدولة .[2]

المطلب الثالث

مكانة الدبلوماسية في السياسة الخارجية

هناك تعريفات متعددة للدبلوماسية و هي تعني إجمالاً مجموعة القواعد و الأعراف الدولية والإجراءات و المراسيم التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، و فن إجراء المفاوضات في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية و عقد الاتفاقيات و المعاهدات .

و من هذا التعريف يتضح لنا أن الدبلوماسية لا تضع أسس السياسة الخارجية للدولة و إنما هي أداة تنفيذها .

ويرى الكثير من المتمعنين بالشؤون الدبلوماسية أن نجاح الدبلوماسية يتوقف على مدى سيرها وفق مبادئ قويمة تضمن لها تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها ، لاسيما المبدأ القائل بأن الدبلوماسية أداة سلام .

[1] - السيد أمين شلبي ، **في الدبلوماسية المعاصرة** ، (ط1؛ القاهرة ، عالم الكتب ، 1997) ، ص 30 .
[2] - حسين قادري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

و تعد الدبلوماسية أداة مهمة في السياسة الخارجية للاتصال المباشر بين الوحدات الدولية ، و قد اتسعت و تنوعت أدوات و أساليب الدبلوماسية ، فهناك الدبلوماسية البرلمانية التي تحقق أهداف السياسة الخارجية ، و هناك دبلوماسية القمة التي تتم على مستوى رؤساء الدول و الحكومات ، كما ظهرت ما تسمى بالدبلوماسية الوقائية التي ترمي إلى منع نشوب نزاعات بين الأطراف، و منع تصاعد الصراعات القائمة ، و هي بذلك تعني ما يعرف في السياسة الخارجية بصنع السلام .

وهناك أنواع أخرى من الدبلوماسية كالدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام والدبلوماسية الاقتصادية و دبلوماسية الأحلاف وهي في مجملها تسعى لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بالوسائل السلمية .[1]

ومن هنا يتضح بأن السياسة الخارجية و الدبلوماسية مفهومان مترابطان رغم اختلاف كل منهما عن الأخر ، فالسياسة الخارجية أدات تشريعية نظرية ، بينما الدبلوماسية تزود صانعي السياسة الخارجية بالمعلومات التي تمكنهم من رسم هذه السياسة و التخطيط لها في جميع الميادين و في كل المناسبات و مع كل الشركاء الدوليين، ومن ثم فإن الدبلوماسية هي اداة تنفيذ للسياسة الخارجية كما هي الاستراتيجية تماماً .[2]

و من مظاهر اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية ، أن الأولى يجب أن لا تكون سرية على اعتبار أن الرأي العام المحلي لا يمكن الارتباط بمعاهدة أو اتفاقية ، مالم تكن معروفة عندهم أو يوافق عليها سلفاً ، أما الثانية فإنها تتصف بالسرية . وعلى الرغم أن الدبلوماسية استخدمت الدعاية من خطابة أو اذاعة أو صحافة للتأثير على الرأي العام ، إلا أنها بقيت سرية بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص و هيئات في أعلى المستويات، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات الازمة.[3]

---

[1] - علي المهداوي مثنى ، **السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة** ، (ط 1؛ جمهورية العراق، بغداد ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،2020) ، ص ص 38 ، 39.

[2] - حسين قادري ، مرجع سبق ذكره ص 16 .

[3] - أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (ط1؛ المملكة الأردنية الهاشمية ، دار زهوان للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص 44.

المبحث الثاني

الأزمة مقاربة مفاهيمي

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية إلا أن الإسهام النظري العلمي مازال محدوداً حتى اليوم ، فتفسير الأزمات و بحث جوانبها أمر شاق صعب ، وتكمن الصعوبة في شمولية طبيعتها و اتساع نطاق استعمالها لتشمل مختلف صور العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل و على تعدد مستوياته . [1]

المطلب الأول

مفهوم الأزمة

الفرع الأول : تعريف الأزمة الدولية

ينطوي تعريف الأزمة الدولية على أهمية علمية و عملية في آنٍ ، و يفرض تحديد تعريف دقيق للأزمة الدولية عدم الخلط بينخا و بين مصطلحات أخرى (مثل المشكلة ة النزاع ، والصراع و الكارثة).

و قد خضع هذا المصطلح لتعريفات منوعة ، ولكن معظمها ينطلق من أرضيات مختلفة تتعلق بالفترة التاريخية ، أو بطبيعة العلاقات الدولية القائمة .

1. يعرف إدوارد مورس الازمة الدولية ، حالة طارئة و مفاجئة يمكن أن تكون غير متوقعة تتطلب خياراً سياسياً من دولة أو أكثر و خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً .
2. أما والتر ريمود فيعرفها في معجمه للمصطلحات السياسية بأنها (حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها).
3. و عندما نعرض مثالاً آخر عن التعريفات العامة للأزمة الدولية نجد تعريف الكاتب السياسي سيوم براون في كتابه أزمة الحكم : السياسة الخارجية في عهد كيسنجر الذي يطلق تسمية (أزمة) على مرحلة المحنة التي واجهتها السياسة العامة للولايات المتحدة بشقها الداخلي و الخارجي في بداية عهد ريتشارد نيكسون ، و التي اتسمت بالتخطيط و غموض أهداف الدولة و غيابها .[2]

[1]- ماجد عبد المهدي المساعدة ، **إدارة الأزمات المدخل ـ المفاهيم ـ العمليات** ، (ط1 ؛ جامعة الزرقاء ن كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، 2012) ، ص 19.
[2] - محمد الثامر عبادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

الفرع الثاني : مفهوم الأزمة عند بعض المدارس:

و قد انقسم الباحثون في تعريف الازمة الدولية إلى ثلاث مدارس فكرية ، تقدم الأولى تعريفاً نسقياً للأزمة الدولية ، و أخرى تقدم تعريفاً يركز على مفاهيم منهج صنع القرار ، و ثالثة تحاول التوفيق بين المنهجين السابقين :

أولاً: مفهوم الأزمة لدى مدرسة النظم :

يعرف أنصار مدرسة النظم (مدرسة النسق) الأزمة الدولية ، بالتركيز على الهيكل التنظيمي كمنهج لدراسة السياسة الدولية ، فالأزمة الدولية بالنسبة لهذه المدرسة نتيجة حتمية للتفاعلات بين الدول من خلال سباق التطور التدريجي للأحداث الدولية ، و من رواد هذه المدرسة (كينث بولدينغ ، أوران يونغ ، كورال بيرل ، تشارلز ماكيلاند) ، و قد غهتم رواد هذه المدرسة في تعريف الأزمة بتحديد آثارها على النظام الدولي القائم ، فقد عرف (كينثبولدنغ) الأزمة الدولية بأنها (نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي ، أي أن الأزمة الدولية إنما هي أزمات النظام السياسي).

ثانياً: مفهوم الأزمة لدى مدرسة صنع القرار :

يركز اصحاب منهج صنع القرار في تعريفهم للأزمة الدولية على حالة التهديد المفاجئ أو الآني لأهداف حيوية يعتبرها صناع القرار ضمن مدركات نابعة من النسق العقيدي، و ترى هذه المدرسة أن للأزمة تأثيراً مهماً على الوظيفة القرارية باعتبارها حدثاً مفاجئاً لوحدة صنع القرار و من أبرز رواد هذه المدرسة (هولستي ، جيمس روبنسون ، تشارلس هيرمان ، هيرمان كوهن) و قد عرف (هولستي) الأزمة الدولية على أنها (إحدى مراحل الصراع و من أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الاطراف تؤدي إلى رفع التوتر و التهديد إلى درجة ترغم صانع القرار على اختيار أحد البديلين إما الحرب أو الاستسلام).

ثالثاً: مفهوم الأزمة لدى المدرسة التوفيقية :

إن آراء المدرسة التوفيقية قائمة على أساس الجمع بين الأفكار التي جاءت بها كل من مدرستي النظم و صنع القرار للتوفيق بين هذين المنهجين و تحقيق التكامل بينهما ، ومن رواد هذه المدرسة (مايكل بريش) و (اري اوفري) . و قد عرف (مايكل بريش) الأزمة اعتمادا على الظروف التي ترافقها فيؤكد على أن الأزمة هي (حالة ترافقها ظروف أربعة تفي بغرض قيامها ، و يرى بريش أن الظروف الأربع هي :

1. تهديد القيم و المصالح العليا .

2. احتمالية استخدام العنف و القوة العسكرية .
3. تغيير في البيئة الداخلية و الخارجية .
4. ضيق الوقت و محدوديته عند الاستجابة.[1]

المطلب الثاني

الأبعاد الرئيسية للأزمة

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة سلسلة من الأزمات الدولية المتلاحقة سواء كانت أزمات كبرى أو صغرى، ومفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعنا المعاصر و أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة ، إن فهم أبعاد الأزمات يعد أمراً أساسياً لتحليل ومواجهة التحديات التي تطرأ على المجتمعات و الأنظمة .

الفرع الأول : البعد الاقتصادي

أولاً : تعريف الأزمة الاقتصادية

تعريف الأزمة الاقتصادية يتمثل بأنه عبارة عن اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو في التوازن الاقتصادي ، كما يمكن تعريف الازمة الاقتصادية على أنها التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين " انتكاسة اقتصادية " كما أنها تسجل نهاية مرحلة التوسع " نمو اقتصادي ".

و تتمثل الازمات الاقتصادية في انخفاض العملات الأجنبية في الاقتصاد أو زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي ، نتيجة ارتفاع أسعار الواردات

ثانياً : خصائص الازمة الاقتصادية

إن الحديث عن خصائص الأزمة الاقتصادية يعني الحديث عن الانكماش و الكساد الاقتصادي مع بعضهما البعض :

1 ـ خصائص الانكماش الاقتصادي :

- إفلاس المنشآت الاقتصادية و يخص بالذكر المنشآت الأقل قدرة على التنافس مما يؤدي إلى تفشي البطالة و انخفاض حجم الاستثمار على الصعيد الوطني.
- تراجع الطلب على الاستهلاك و ذلك بسبب تفشي البطالة .
- جمود الاقتصاد و ذلك نظراً لتباطؤ معد النمو الاقتصادي.
-

[1]- **غيث سفاح متعب الربيعي ، حسين طاهر قحطان** ، < ماهية الأزمة الدولية : دراسة في الأطر النظرية >، مجلة العلوم السياسية ، (العدد 42 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2011)، ص ص 2-5.

2 ـ خصائص الكساد الاقتصادي :

- لجوء المنشآت الاقتصادية إلى تخفيض إنتاجها و ذلك لعدم قدرتها على احتمال انخفاض الاسعار .
- تقلص الطلب على الاستهلاك و ذلك لانخفاض القدرة الشرائية .
- الإنخفاض المتزايد في الإنتاج.[1]

الفرع الثاني : البعد السياسي

أولا : تعريف الأزمة السياسية

الأزمة السياسية هي ظاهرة سياسية ، عرفتها العلاقات بين المجتمعات قبل أن تأخذ شكل الدول، و من ثم فهي تعني الحالة التي تتسم بالتوتر الشديد و الوصول إلى مرحلة حرجة ، تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول ، و تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الدولي ، الذي يبدأ بالمجادلات بين الأطراف ، و يطرد ليصل إلى درجة الصراع المسلح ،فهي إذاً الطور الذي يسبق المواجهة العسكرية مباشرة ، و يستمد مفهوم الأزمة السياسية معاييره العملية من خلال أهمية التحديد الدقيق للحدود الفاصلة بين بين المرحلة التي يمكن الدولة فيها أن تسعى إلى وقف تدهور الموقف ، و المرحلة التي يصعب فيها تدارك ازدياد حدة الأزمة و تطورها إلى صراع مسلح . [2]

ثانياً : أسباب نشوب الأزمة السياسية

تتعدد أسباب الأزمات السياسية فتكون داخلية أو خارجية أو تعارُض الأهداف و المصالح و تتمثل في ما يلي :

1. **سوء الفهم :** الأزمات التي تنجم عن سوء الفهم تكون دائماً عنيفة إلا أن مواجهتها تكون سهلة، و خاصة بعد تأكد سببها ،والذي غالباً ما يرجع إلى المعلومات الناقصة ، أو التسرع في إصدار القرارات.
2. **سوء التقدير و التقييم :** و هي من اكثر أسباب نشوب الأزمات و خاصةً في حالة الاصطدام العسكري ، الناشئ عن الإفراط في الثقة غير الواقعية ، و استمرار خداع الذات بالتفوق ، فضلاً عن سوء تقدير قدرات الطرف الآخر و التقليل من شأنه .[3]
3. **السيطرة على متخذ القرار :** يحمل على هذه الرغبة الابتزاز ، و إقاع نتذ القرار تحت ضغط نفسي و مادي ، و استغلال تصرفاته الخاطئة التي كان قد اقترفها و بقيت سراً ، لإجباره على اجتراح تصرفات أكثر ضرراً.

---

[1]- **شكري رجب العشماوي** ، الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد 19 نموذجاً ، دائرة المالية ، حكومة دبي، https://www.dof.gov.ae، 2024/02/23، 22:07
[2]- عليوة السيد ، **إدارة الأزمات و الكوارث** ، (د.ط ؛ القاهرة ، مركز القرار للإستشارات ، 1997) ، ص22.
[3]- مرجع نفسه ، ص 35.

4. **استعراض القوة :** تنتهج هذا الاسلوب الكيانات الكبيرة الرامية إلى تحجيم الكيانات الصغيرة الصاعدة ، و كذلك تلجأ إليها الكيانات الأصغر ، رغبة في قياس ردة فعل الكيانات الكبرى .
5. **الأزمة المخططة :** وهي الأزمات المختلقة ، وقد تسمى تجوزاً ، في بعض الأحيان أشباه الأزمات . [1]
6. **تعارض المصالح :** حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على تأزيم المواقف سعياً وراء تعظيم المكاسب مما يؤدي إلى انفجار الأزمة و عدم القدرة على إقاف تداعياتها.

و يرى الباحث أنه ليس بالضرورة أن تنشا الأزمة نتيجة لسبب دون الآخر فغالباً ما ترجع إلى عدة أسباب مجتمعة و عوامل متشابهة مع بعضها البعض .[2]

ثالثاً : خصائص الأزمات السياسية : هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الأزمات السياسية و تجعلها واضحة المعالم ، من هذه الخصائص نذكر ما يلي :

1. سيادة جو من الجهل و عدم المعرف و انتشار بيئة من التخبط العشوائي و ذلك في ظل وجود غيمة مظلمة من عدم وجود المعلومات الكافية و الهامة و الضرورية للدولة و للمؤسسات الحكومية و الوزارات ن و بالتالي لا يعرفون كيف يتصرفون مع الأمور ، بل تزداد الأمور سوءاً.
2. الدهشة و المفاجئة و السرعة الفائقة و المباغتة في حصول الأزمة السياسية ، و تتابع أحوالها و تعقيداتها .
3. الأزمة بطبيعتها معقدة و متشابكة و متداخلة فيما بينها ، إضافةً إلى أن معطياتها غير واضحة المعالم و متعددة الطرق و النتائج.
4. الأزمة تسيي انهيارا و تدهوراً و خسائر و عجزاً فادحاً للمنظمات الحكومية و المؤسسات في الدولة .
5. الأزمات قد تكون سبباً في إنهيار النظام الحاكم في الدولة و إنهيار الثقة بين الحاكم و المحكومين ، مما يؤدي إلى عزوف المجتمع بشتى طبقاته عن الإذعان لقوانين الدولة و عدم التعامل معها ، و الدخول في حالة العصيان السياسي و المدني.
6. سيادة انتشار حالة من الاضطراب السياسي في الأعمال الأمنية و السياسية و الحكومية في الدولة، وعدم التوازن في اتخاذ القرارات .

---

[1]- منى صلاح الدين شريف ، **إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء** ، (القاهرة ، البيان للطباعة و النشر ، 1998) ، ص 19.
[2]- **سامح أحمد زكي الحفنى** ، < إدارة الأزمات >، مجلة البحوث المالية و التجارية ،(العدد2؛ جامعة بورسعيد ، كلية التجارة ، إبريل 2017) ، ص17.

7. شعور القيادة العليا و الوزراء والمسؤولين في الدولة بالعجز وعدم الثقة بأنفسهم و بقراراتهم، كما يخيم عليهم حالة من الشك لأقرب الأشخاص المرافقين لهم و الخوف من كل شيء حتى من الأشخاص العاديين و المسالمين.[1]

إن تداعيات الأزمات ذات البعد السياسي هي من أخطر الأزمات التي تُعرض الدولة إلى التفتيت و الانهيار و بقائها في خطر ، و ذلك بسبب حساسية وضعها و شمولية تأثيرها و الإرتباط بالأبعاد المحلية و الإقليمية و الدولية ، و كونها فجائية تتأثر فيها المصالح الوطنية ، و تبرز جماعات المعارضة و تنشط الحركات و العناصر الانفعالية كما تخلق نوعا من عدم الاستقرار والتوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية يؤدي إلى حالة من الإحتقان بين شرائح المجتمع تدفعها إلى الاحتجاجات و المظاهرات و العصيان المدني و إذا استمرت الأزمة ولدت أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها و حلها و تؤثر تأثيراً كبيراً في شرائح المجتمع قد تدفعهم إلى الشغب أو العصيان المدني ، مما يهدد النظام أو مفاصل القرار السياسي فيه . كما حدث في الصومال للرئيس ((زيا ديري)) و ((سوهارتو)) في أندونيسيا .

و عند تضخم الأزمة و عدم السيطرة عليها تستدعي تدخلات إقليمية و دولية مما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي .[2]

رابعاً : مراحل نشوء الأزمة السياسية:

تختلف مراحل الأزمة باختلاف طبيعتها حيث هناك أزمات تمر بمراحل يصعب التنبؤ بحدوثها إلا أن هناك البعض منها من الممكن رصد مؤشراتها منذ البداية و متابعتها و يرى بعض الباحثين مراحل الأزمة كلٌ من وجهة نظره ، و بالرغم من اختلاف وجهات نظر الباحثين من مراحل الأزمات إلا أنه لا يوجد اختلاف في المضمون و بهذا يرى الباحثون أن مراحل الأزمات و التي يطلق عليها دورة حياة الأزمة هي كالآتي :[3]

1. مرحلة ميلاد الازمة :

في هذه المرحلة يبدأ صانع القرار يحس بخطر يلوح في الأفق ، و لابد عليه التعامل معه و درئه قبل تفاقمه و انتقاله للمرحلة الثانية .

1- محمد سرور الحريري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 64 ، 65.

2- **مروان بوعزة و خضرة علماوي** ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية ـ النزاع الإثيوبي الإرتري نموذجاً ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة، 2013/2012، ص16.

3- **حامد الحدراوي ،كرار الخفاجي**، < أسباب نشوء الأزمات و إدارتها دراسة إستطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي >، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، (العدد5؛ جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية ، 2010)، ص 196.

2. مرحل نمو الأزمة السياسية و اتساعها :

هنا تبدأ الأزمة السياسية في النمو و الاتساع مستمدةً قوتها من محفزات داخلية و خارجية نتيجة عدم قدرة صانع القرار السيطرة عليها في المرحلة الأولى .[1]

3. مرحلة النضج و الصدام :

تعد من أخطر مراحل الأزمة و من النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة إلا إذا قُوبِلت باللامبالاة من قبل متخذ القرار و عند نضج الأزمة يحصل الصدام.

4. مرحل الانحسار و التقلص :

تبدأ الأزمة بالانحسار و التقلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه و الذي يفقد الأزمة جزأ هاماً من قوتها ، على أن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع أخرى عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه .

5. مرحلة الاختفاء و التلاشي :

تصل الأزمة في هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها و لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها و ينتهي الاهتمام و الحديث عنها.[2]

[1]- **محمد جعفر** ، اللغة الإعلامية في أوقات الأزمات السياسية ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الإعلام و الاتصال) ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، كلية العلوم الإجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2012-2022، ص 118.
[2]- **حامد الحدراوي** ، كرار الخفاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

خلاصة الفصل الأول:

كحوصلة لما تطرقنا إليه ضمن الفصل الأول و الذي تناولنا فيه السياسة الخارجية و الأزمة مقاربة مفاهيمية نصل إلى أنه على اختلاف تعاريف الفقهاء للسياسة الخارجية والدبلوماسية تظل العمود الفقري لمختلف العلاقات الدولية ، فتدفع بالدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي إلى الاتصال بغيرها من الدول لتعزيز علاقاتها و إشباع حاجاتها في خضم مجتمع دولي تتضارب فيه مصالح الدول و تتعارض مشكلة أزمات قد تتطور لتصل إلى نزاعات مسلحة على الصعيد الداخلي و الخارجي و هوما يُظهر دور السياسة الخارجية وديبلوماسيتها في حل الأزمات و النزاعات محاولةً إيجاد حلول توفيقية تُرضي جميع الأطراف.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الجزائرية ودور دبلوماسيتها في حل الأزمات في دول الجوار

تمهيد:

لقد سجلت الجزائر من استقلالها ومن خلال سياساتها الدبلوماسية اتجاه القضايا الدولية مركزا متقدما، إذ عملت الجزائر ولازالت على دعم مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات في القارة الإفريقية، ومرورا بمساندتها لحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها ومناهضة الاستعمار وصولا إلى تكريس سبل التسوية في النزاعات الإفريقية المتعلقة بالحدود، ومن خلال هذه المعطيات سنتناول في هذه الفصل دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية ودور ديبلوماسياتها في حل الأزمات في دول الجوار، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في **"المبحث الأول"**، سنتطرق إلى محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثم نحاول التطرق إلى مراحل تشكل ونضج الدبلوماسية الجزائرية في **"المبحث الثاني"**، وأخيرا نتناول أهم الإنجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي **"المبحث الثالث"**.

المبحث الأول

محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا من خلال تناول محددات السياسة الخارجية الجزائرية في (**المطلب الأول**)، ثم وأخيرا يليه (**المطلب الثاني**) والذي نتكلم فيه عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الاول

محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتحدد السياسة الخارجية من خلال مجموعة من المحددات التي توجه سلوكها الخارجي وتؤثر في أداءها في الساحة الدولية، ومن بين هذه المحددات نجد المحددات الجغرافية و الاقتصادية التي تشير إلى حجم الدولة وقوتها الاقتصادية(**الفرع الأول**) ، والمحددات السياسية والاجتماعية التي تشكلت وفق البيئة الداخلية و التفاعلات الخارجية حيث توجه إلى طريقة التعامل مع الدول الأخرى(**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية.

أولا: المحددات الجغرافية

تعتبر المحددات الجغرافية مجموعة من العوامل أهمها الموقع والمساحة و التضاريس، حيث تؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على قوة الدولة و التي بدورها تؤثر في تنفيذ سياستها الخارجية و مركزها الدولي، كما تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية كونها تؤثر في الخيرات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، حيث يذهب "**راتزل**" إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.[1]

1)- الموقع الجغرافي

الجزائر تقع بالنسبة إلى خطوط الطول بين خطي طول 12 درجة شرقا و 9 درجة غربا و تقع بالنسبة إلى دوائر العرض بين خطي عرض 19 درجة و 37 درجة شمالا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول ساحلها (1200) كلم كما تحدها ستة دول تونس من الجهة الشمالية الشرقية، ليبيا من الجهة الشرقية النيجر من الجهة الجنوبية الشرقية، مالي من الجهة الجنوبية، أما موريتانيا فتحدها من الجهة الجنوبية الغربية، و المغرب و الصحراء الغربية من الجهة الغربية.

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(ط 2 ؛ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية،، 1998) ،ص50.

كما يمتاز الموقع الذي تحتله الجزائر بأهمية كبيرة حيث تتوسط ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا وآسيا وتربط بين الضفة الشمالية و الجنوبية لحوض المتوسط ما جعلها قريبة من القارات الثلاث، مما يسهل تواصلها معها كما أن امتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، و كونها تتوفر على واجهة بحرية طويلة جعل منها ممر رئيسي للسفن والبواخر من الشرق إلى الغرب ما يعطيها أهمية في المساهمة في التجارةالدولية.

2)- المساحة و التضاريس:

الجزائر تتربع على مساحة قدرها (2.381.741) كلم^2، و تحتل المرتبة العاشرة عالميا والأولى إفريقيا بعد انقسام السودان في سنة 2011، حيث تشكل 8% من مساحة قارة إفريقيا و التي تبلغ (30.221.532) كلم^2، و تمتد حدود الجزائر إلى ما مقداره (7388) كلم.

كذلك تعرف الجزائر تنوعا في التضاريس بوجود سلسلة الأطلس الممتدة من الغرب إلى الشرق شمالا و تشكل تضاريسها و جغرافيتها سلسلة متواصلة للفضاء المغاربي، وسلسلة الأطلس الصحراوي الممتدة من جبال النمامشة شرقا إلى جبال الأوراس غربا كما تعرف تنوعا مناخيا. فتعتبر العوامل الجغرافية من أهم المحددات للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال موقعها الاستراتيجي و شساعة مساحتها و تنوع تضاريسها، هذا يفتح المجال للجزائر من أجل بناء دولة ذات قوة تلعب بها الأدوار الريادية في محيطها الخارجي.[1]

<u>ثانيا</u>: المحددات الاقتصادية

إن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام و في الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة و الرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجيةناجعة، و في العامل الاقتصادي نجد عنصران أساسيان هما الموارد الطبيعية و الإنتاج الصناعي اللذان تقاس بهما مدى قوة الدولة، و إذا كانت الدولة لا تملك القدر الكافي من المواد الخام أو من الطاقة الإنتاجية فإن عليها سد هذا العجز عن طريق الاستيراد في ظل أي ظروف اقتصادية و استراتيجية أو اكتشاف البديل من خلال التقدم التكنولوجي.[2]

كما أن الجزائر تتوفر العديد من الموارد الطبيعية أهمها البترول و الغاز و الذي يمثل نسبة 98% من إجمالي صادراتها ويشكل بذلك المصدر الرئيسي في تمويل القطاعات الاقتصادية و بعض القطاعات الأخرى، فارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية و هذا ما يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق

[1]- **عبدالسلام قريقة** : دور الجزائرفي اطارالمغرب العربي،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية) ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004 ،ص 16.

[2]- **جوزيف فرانكل**: العلاقات الدولية ، ترجمةغازي عبد الرحما القصبيي، (ط2 ؛ جدة ،مطبوعات تهامة، 1984) ، ص 104.

نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، لكنه يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار [1].

هذا ما عرفته الجزائر سنة 1986 مع الأزمة النفطية بانخفاض، المداخيل بشكل مؤثر حيث انخفضت من 13 مليار إلى 8.5 مليار دولار و بالتالي اللجوء إلى المديونية الخارجية [2] " و في هذا الوضع الاقتصادي يتطلب البحث على البدائل الممكنة لاستغلال الثروة البشرية وفق خطة تنموية عقلانية تستهدف تغيير بنيان الاقتصاد الوطني المشوه". [3]

وبالنظر إلى الموارد البشرية نجد أن الجزائر لا تملك أعلى مستوى من المهارات الفنية و التنظيمية من خلال اكتساب تكنولوجيا قادرة على تحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال وأنماط جديدة مثل النفط الذي يصدر و لا يحول إلى صناعات أخرى على المستوى المحلي، فتقتصر هذه المهارات الجزائرية على صناعات خفيفة كتصنيع بعض المواد الغذائية و بعض معدات النقل وهذا مؤشر لا يفتح لها هامشا أكبر للنشاط و الفعالية في سياستها الخارجية، وعلى هذا الأساس تعتمد الجزائر على الاستيراد لتجهيز مختلف القطاعات بالأجهزة التكنولوجية خاصة القطاع العسكري بالأسلحة المتطورة ما يقلل من قدرة الجزائر فيالدخول في حرب طويلة الأمل أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام خارج حدودها . [4]

فالمحددات الاقتصادية ساهمت في صياغة و تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في نشاطها الدبلوماسي حيث استطاعت بفضل قوتها الطاقوية إسماع صوتها في العالم و كذا تنويع شركائها الاقتصاديين.

الفرع الثاني: المحددات السياسية والاجتماعية.

أولا: المحددات السياسية

الثقافة السياسية هي نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية ، وهذه الثقافة تؤثر على التوجه العام للسياسة الخارجية، فهي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية، كما تلعب دورا كبيرا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي.[5]

كما ان الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري من بين المحددات السياسية لسياستها الخارجية و تستمد هذه الثقافة من التقاليد التاريخية و الخبرة في التعامل مع العامل الخارجي و تراثه الديني و موقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يرفض التدخل الخارجي و هذا نظرا لما عاناه مع الاستعمار، حيث نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائر يخارج

[1]- **إسماعيل قيرة وآخرون**، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،(مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2002) ،ص 217.
[2]- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**،(دارالفجرللنشروالتوزيع،القاهرة 2004)، ص 129.
[3]- **إسماعيل قيرة وآخرون** : مرجع سبق ذكره ،ص 224.
[4]- **سليم العايب**، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي،(مذكرة ماجستير في العموم السياسية) ، جامعة بسكرة، 2010-2011،ص 16.
[5]-محمد سليم السيد : كرجع سبق ذكره ،ص 202.

الحدود الوطنية قصد حل النزاعات الداخلية، حيث يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، و هذا ما ينص عليه الدستور الجزائري بمبدأ عدم التدخل، لكن عندما يتعلق الأمر بمساندة الحركات التحررية كالقضية الفلسطينية و الصحراء الغربية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدعو الجيش لمساندة هذه القضايا العادلة، و يظهر ذلك في مساندة الشعب للجيش في مشاركته في الحروب العربية الإسرائيلية والدعم العسكري لجبهة البوليزاريو.[1]

ثانيا: المحددات الاجتماعية

إن الخصائص المجتمعية المخلفة تؤثر في السياسة الخارجية، فصانعوا القرار هم نتاج المجتمعات التي يعيشون فيها و يشتركون بصفة عامة في القيم و الأهداف السائدة في المجتمع ، فوجود أي فرد منهم في موقع السلطة لن يغير كثيرا من طبيعة القرارات المتخذة لأن المجتمع هو الذي يحدد معايير السلوك المقبولة و غير المقبولة مع وجود بعض الفوارق الفردية في الأسلوب بين بعض صانعي القرار، إلا أن جوهر السياسة الخارجية سيبقي كما هو نتيجة للطبيعة التي تفرضها الخصائص المجتمعية المختلفة كالشخصية الوطنية والتكوين الاجتماعي[2].

فالعنصر البشري يعتبر من حيث المبدأ موردا أساسيا من موارد الدولة ، والجزائر تتمتع بتجانس مجتمعي متميز ما جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية متمثلة في اللغة العربية و الأمازغية ووحدة الدين المتمثل في الدين الإسلامي و هذا ما جعل تقاربا في التقاليد الثقافية للمجتمع الجزائري ما ساهم في وقوف الشعب أمام المستعمر و توحد موقفه فيما يخص التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية.[3]

المطلب الثاني

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تعد السياسة الخارجية لأي دولة أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات، بمعنى آخر كل أشخاص القانون الدولي من منظور صالحا الوطنية وأهدافها القومية المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الإقليمي والدولي.

وبالتالي فإنّه يمكن القول أن السياسة الخارجية هي جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة لتحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية ويترجم

[1]-**سليم العايب**، مرجع سبق ذكره ،ص 19.
[2]- محمد سيد سليم ، مرجع سبق ذكره،ص 53.
[3]- محند وعلي زيامني ، مرجع سبق ذكره ،ص 30.

ذلك في مجموعة من الإستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي، من حيث الأهداف والمبادئ والتوجهات العامة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه المطلب.

الفرع الأول: مبدأ حسن الجوار وضبط الحدود

أولا: مبدأ حسن الجوار

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ تنص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.

وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن الجزائر أعطت هذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها وهذه القاعدة المعروفة بحسن الجوار اصطلحت عليها الجزائر تسمية علاقات حسن الحوار الإيجابي الذي ورد في أواخر سنة 1981 في خطاب الأمة للرئيس الشاذلي بن جديد الموجه لنواب المجلس الشعبي الوطني، ومفاده أن الجزائر التي تعبر جزءا رئيسيا في المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى المجموعة الصحراوية فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي لتنمية العلاقات بينها وبين باقي الدول.

إن حسن الجوار البسيط يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا في حد ذاته ليس كافيا كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الصفقات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر.[1]

فالجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن دون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ولا تتعدى على أقاليمها لكنها لا يمكن أن تسمح بوضع قواعد عسكرية بالقرب من حدود الدول المجاورة، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقاً لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية.

لكن لا تدعم التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات

[1]- محمد الهواري، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد 2013**،العدد 04.الموقع (http:/// www.arabtimes.com) تاريخ الإطلاع 2024/03/28 على الساعة21:10 .

الحوار والتشاور، من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين هذه الدول وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية التعاون لتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح دول الجوار الواحد مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتماشى بمجرد سوء تفاهم.[1]

ثانيا: مبدأ ضبط الحدود

ان الحدود السياسية بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة وهذه الحدود أثارت وما زالت تثير العديد من المشاكل، فكل دول العالم تعاني من مشكلة الحدود من بينها الجزائر التي لم تتمكن من الفصل النهائي في مسألة حدودها مع جيرانها مما جعلها عرضة للعديد من الانتهاكات، فإلى أي مدى أثرت مسألة الحدود الجزائرية على جغرافيتها السياسية.

نظرا لاتساع مساحة الجزائر، إذ تبلغ طول حدودها مع جيرانها حوالي 7000 كلم، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم ، وليبيا 982 كلم ، وموريتانيا 463 كلم ، أما الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم ، وعرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها مشكلة لحدود وفي مقدمتها المغرب تونس ليبيا (مسألة الحدود) ورضت الاعتراف بها بحجة أنها من مخلفات الاستعمار.[2]

تحركت الدبلوماسية الجزائرية وركزت جهودها على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي القريب، قبل التطرق إلى معالجة مسألة الحدود مع دول الجوار، وهي تدرك أن هذه المسألة لا تحل عن طريق استخدام العنف والقوة، لذا انتهجت سياسة تركزت على مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مع الدول الأخرى فقد عقدت معها الاتفاقيات التالية: [3]

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود الجزائرية وجمهورية مالي، الموقعة في (08 ماي1983) والمصادق عليها في(28 ماي 1983).
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر والنيجر الموقعة بالجزائر في (05 جافني 1983) والمصادق عليها في ماي (28 ماي 1983).
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في (03سبتمبر 1983) والمصادق عليها في (18 فيفري 1984).
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وموريتانيا الموقعة بالجزائر في (13ديسمبر 1983) والمصادق عليها في (18 فيفري 1984).

---

[1]- **محمد فجالي**، ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار،الحالة الجزائرية التونسية،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ،الجزائر، 1990، ص ص 198-199.

[2]- محمد المختار الزروقي، **دراسة السياسة الخارجية**،(د.ط ؛القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية،، 2005)،ص 96.

[3]- **محمد فجالي**،مرجع سبق ذكره،ص301-304

- ➤ المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين البلدين والموقعة بالرباط في (15جوان 1972) والمصادق عليها في (17 ماي 1973).

تتمتع الجزائر بموقع جيو إستراتيجي وبمساحة شاسعة جعلتها في خلاف دائم مع الدول المجاورة لها حول بعض المناطق الترابية وعلى الرغم من تمكن الجزائر من التوصل إلى اتفاقيات لحل هذه الخلافات إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى أحكام ابتدائية يمكن استئنافها في أي لحظة.[1]

لذلك ظلت متمسكة بمبدأ ضبط الحدود وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في الحفاظ على هذه الحدود ضمانة أكبر لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي وتفادي أسباب النزاع حولها، فتصبح الحدود الإقليمية منطقة تواصل وتفاعل في مختلف الميادين لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد الاستقلال.

الفرع الثاني: مبدأ التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

أولا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

وفقا للمادة 93 من الدستور فإن سياسة الخارجية الجزائرية تقوم على أساسين وهما دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمصلحة التبادلية وأهم محاور هذا التعاون بالنسبة للجزائر وفقا للميثاق الوطني سنة 1986 فهي محور الغرب العربي، والمحور العربي والمحور الإسلامي، والمحور الإفريقي، والمحور المتوسطي، ومحور العالم الثالث وفتاك دان التعاون جنوب بات ضرورة ملحة[2] ، ولا بد منها ولتطبيق هذا المبدأ وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب حتى نهاية التسعينات.

في حين يعتبر تعاون الجزائر مع تونس من أبرز مظاهر التعاون حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية وأثمرت هذه الجهود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس وامتد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع الاستثمار المشترك بين البلدين إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تستقبل

1- محمدالمختارالزروقي،مرجع سبق ذكره ، ص 98.
2- عمرالصدوق،امرجع سبق ذكره،ص09.

إجمالي حوالي 2200 عامل وفي الميدان التجاري والمالي تم إنجاز أهم مشروع وهو إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإنهاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين.[1]

ثانيا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نصت العديد من مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبار أن المبدأ المصاحب والمكمل لسيادة الدولة هو مبدأ عدم التدخل، والجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ المنظمات التي لا تنتمي إليها ، إذ ترى أن التقييد بهذا المبدأ يفرض احترام متبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها لأن الإخلال بذلك يؤدي إلى نزاعات لا تنتهي فيحدث تداخل بين التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الدفاع عن النفس.[2]

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير على السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد ببعض المدنيين لمعالجة الكوارث المستعصية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان.

لكن بالرغم من سعي الجزائر للحفاظ على موقفها والاستمرار في تبني مبدأ عدم التدخل، أصبح الموضوع أكبر من أن تتحكم فيه في ظل التحولات الدولية المتسارعة ، حيث أن القانون الدولي فيظل هذا النظام العالمي الجديد أصبح إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاصي الداخلي والوسيلة المثلى للحد من السيادة.[3]

---

[1]- **محمد فجالي**،المرجع سبق ذكره ، ص ص 304-310

[2]- المرجع نفسه،ص175.

[3]- **بلقاسم لحلوح**، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة،(رسالة ماجيستر في القانون الجنائي الدولي) ،الجزائر 2004،ص ص 55-56.

المبحث الثاني

مراحل تشكل ونضج الدبلوماسية الجزائرية

الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة الثورة بل مرت بعدة مراحل، فهي تعتبر امتدادا للسياسة الخارجية الجزائرية منذ العهد العثماني وذلك قبل الاحتلال الفرنسي وبعدها الجهود الدبلوماسية للأمير عبد القادر ونجله الأمير خالد، ومساعي أحمد باي و حمدان خوجة فترة المقاومة الشعبية، غير أن الدبلوماسية الجزائرية في الفترة (1954- (1962) عرفت تطورا ذلك من خلال تأسيس الجهاز الدبلوماسي أثناء هذه الفترة وهذا دليل على الرواج الدبلوماسي حيث برز مجموعة من المجاهدين الدبلوماسيين، وعلى هذا سوفن نحاول التعرف على مراحل تشكل الدبلوماسية الجزائرية (**المطلب الأول**)، وثم نتطرق إلى مراحل نضج وقوة الدبلوماسية الجزائرية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

مراحل تشكل الدبلوماسية الجزائرية

الفرع الأول: تشكل الدبلوماسية الجزائرية في الفترة بين (1954-1962)

أولا: بيان أول نوفمبر

اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، ورافقها بيان أول نوفمبر الذي وضع الأهداف الداخلية والخارجية لجهة التحرير الوطني حيث كان الهدف الأساسي هو الاستقلال بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، اضافة إلى احترام جميع الحريات السياسية دون أي اختلاف عرقي أو ديني.[1]

كما أن لهذا البيان أهداف داخلية وخارجية، فالأهداف الداخلية تكمن التطهير السياسي تجاه الحركة الوطنية والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا في تخلف المجتمع الجزائري، وكذلك جمع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري

أما الأهداف الخارجية وهي تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها العربي والإسلامي. في إطار ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على العطف الفعال تجاه الأمم التي تساند القضية الجزائرية.

[1]- صالح فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830 -1962**، (عنابة، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 2012) ،ص361.

المبـادئ التـي نـص عليهـا بيـان أول نـوفمبر وهـي: اعتمـاد الكفـاح المسـلح كوسيلة لتحقيـق الاستقلال، عدم إيقاف إطلاق النـار إلا بعد نيـل الاستقلال التـام، عدم قبـول أي حلـول ،وسطـى، لأن فرنسـا لا تعتـرف بـالوجود الـوطني للجزائـر ، فقـادة الثـورة التحريريـة، أسسـوا الجنـاح الدبلوماسي المعروف بلجنة الوفد الخـارجي المتكونـة مـن (أحمد بـن بلـة محمد خيضـر وحسين آيت أحمد) والغاية من كل هذا هو جلب التعاطف للشعب الجزائري وتدويل القضية الجزائرية.[1]

ثانيا: مؤتمر الصومام

إن القضيـة الجزائريـة عرفـت صـدى علـى المسـتوى الإقليمـي والـدولي، خاصـة بعد انبثـاق "مؤتمر الصومام " الذي هيكل الجهاز السياسي ، الإداري ، العسكري والهيئـات القياديـة للثـورة في المجال الدبلوماسـي، حيث بانعقـاده تـم رسم التحركـات الداخليـة و الخارجيـة لجبهـة التحريـر الـوطني، وخارطـة طريـق الدبلوماسـية الجزائريـة فـي المرحلـة المقبلـة وآليـة تجسـيد أداة تـدويل القضية الجزائرية على المستويين الإقليمـي والـدولي، كمـا وضـع الشـروط السياسـية والعسكرية لتوقيف القتال وإجراءات التفاوض بين الطرفين.

فبعد مرور سنتين على اندلاع الثورة وانتشارها عبـر جميـع أنحـاء الـوطن رأى قـادة الثـورة بأنه من الواجب تنظيم العمل الثوري والسيطرة على الأوضـاع كـي لا تتحـول الثـورة إلـى حركـة فوضوية هذا ما دفعهم لوضع قاعدة إيديولوجيـة ونظاميـة لتوجيـه نشـاط الثـوار ، كمـا انبثـق عنـه ميثاق جديد للثورة، وتم إجراء تقسيم جديد للإدارة العسكرية والسياسية للوطن[2].

وقـد حـدد المشـاركون فـي هـذا المـؤتمر الوثيقـة السياسـية والأهـداف المرجـوة مـن مباشـرة النشاط الدبلوماسي ، وفـي الميـدان الخـارجي السـعي للحصـول علـى أكبـر قـدر ممكـن مـن التأييـد المادي والمعنوي والروحي من خلال :[3]

- تصعيد تأييد الرأي العام .
- كسـب تأييـد الحكومـات و الـدول التـي ليسـت علـى اطـلاع علـى الطـابع الـوطني الحـرب التحرير حيث أعطى مؤتمر الصومام دفعا جديد للثورة .
- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي وكذا على المستوى الخارجي.

[1]- جمال قنان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،(منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2009) ،ص279.
[2]- ميلود شرفي، **الجزائر في عمق المأساة إلىتفتق الآمال الجزائر**، (د.ط؛ د. د. ن، 2000)، ص 144.
[3]- **فاتن كشرود**، دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962،(مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر)،بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ،شعبة التاريخ، 2015-2016،ص40.

والمبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر و مخرجات مؤتمر الصومام الأطر و الضوابط الأساسية التي يسير وفقها العمل الدبلوماسي الجزائري في الساحة الدولية.[1]

ثالثا: النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني:

1)-**مؤتمر باندونغ:**

انعقد ما بين 18 و 24 أفريل 1955 بجاكرتا عاصمة أندونسيا وبذلت جبهة التحرير كل ما في وسعها لحضور هذا المؤتمر لكن كان هنالك عائق إجرائي وقف أمامها، ألا و هو أن المؤتمر ضم فقط الدول المستقلة إما من إفريقيا أو آسيا و لكن تم تجاوز هذه العقبة و ذلك بإعطاء الوفد الجزائري صفة الملاحظ ضمن وفد الجمهورية المصرية، وعند اقتراب انعقاد هذا المؤتمر قام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بمصر بإرسال وقد يتكون من حسين آيت أحمد و محمد يزيد لزيارة كافة الأقطار الأسيوية للتعريف بالقضية الجزائرية و كان الهدف من وراء هذا النشاط الدبلوماسي هو فك الحصار على نشاط الوفد الخارجي وتلقي الدعم المادي والدبلوماسي لمواصلة النضال حيث صدر قرار عن المؤتمر يقر بحق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال وطرحت القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955.

2)- هيئة الأمم المتحدة:

من أهم الأنشطة الدبلوماسية التي قامت بها جبهة التحرير الوطني هو مشاركتها في الدورة العاشرة (10) للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 وهذا لكثافة النشاطات الدبلوماسية للوفد الخارجي لها، وذلك تجاه الدول العربية والإفريقية والأسيوية لكي يذاع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[2]

إن دبلوماسية الثورة عرفت رواجا كبيرا ونشاطا متميزا ودؤوبا، ذلك نظرا لمساهمتها في تدويل القضية الجزائرية، وذلك مرورا بمؤتمر باندونغ وصولا إلى هيئة الأمم وذلك خلال مدة زمنية قصيرة، أين استطاعت أن تكسر الحاجز الفرنسي، ففي أفريل 1955 عملت على تدويل القضية الجزائرية على مستوى مؤتمر باندونغ وهيئة الأمم المتحدة، وبالتالي تعتبر دبلوماسية الثورة بمثابة العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية. [3]

[1]- عمر بوضربة، **تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية ،1954-1960** ، (ط1 ؛ الجزائر ،دار الإرشاد للطباعة والنشر،،2013)،ص86.

[2]- محمد الشريف عباس،**نوفمبر الجزائر مداخلات وخطب**،(دارالفجر، 2005) ، ص47.

[3]- إبراهيم مياسي،**لمحات من جهادالشعب الجزائري**،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007) ،ص327

الفرع الثاني: تشكل الدبلوماسية الجزائرية في الفترة بين (1962-1978).

أولا: فترة حكم أحمد بن بلة:

أحمد بن بلة أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة، و من بين أولى الزيارات التي قام بها رئيس الدولة الجزائرية المستقلة هي زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و بتاريخ 8 أكتوبر 1962 أصبحت الجزائر عضوا في هيئة الأمم المتحدة وهذا يعتبر انجاز كبير للدبلوماسية الجزائرية، كما قام بزيارة إلى كوبا التي كانت تدعى "جزيرة الحرية"

ثانيا: فترة حكم هواري بومدين:

مع مجيء هواري بومدين، توسعت الدبلوماسية الجزائرية، إذ عمل على لم شمل العرب، حيث شارك في حرب جوان 1967 إلى جانب العرب ضد إسرائيل، أين انهزم العرب و مصر وخسرت عدة طائرات ومواقع عسكرية، كما قام بإرسال مجموعة من الطائرات إلى مصر و قدم الدعم المادي لكل من سوريا والعراق قدر المبلغ ب 20 مليون فرنك فرنسي، واعتبر الحرب العربي ضد إسرائيل هي قضية الأمة العربية ككل فبومدين يعتبر من أبرز الشخصيات في العالم والإسلامي برمته خصوصا بعد حرب 1967 ووقوفه إلى جانب الأمة العربية عامة وجمال عبد الناصر خاصة، على اثر حرب الستة أيام (6) ، كما كان مساندا لقرار الملك فيصل القاضي بإيقاف ضخ البترول العربي لأي دولة وقفت مع إسرائيل في عدو انها ضد العرب سنة 1973.[1]

وكان أول رئيس دولة عربي يتحدث بالغة العربية على مستوى هيئة الأمم المتحدة كما أكد على ضرورة تلاحم دول العالم الثالث والعمل على إنشاء كتلة اقتصادية موازية. فعند ترؤس الجزائر (بقيادة بومدين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 عمل على كسب اعتراف أممي للقضية الفلسطينية وذلك بحضور ياسر عرفات وتدويل القضية الفلسطينية وفي 15 نوفمبر 1988 تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس من الجزائر .[2]

يعرف بومدين بدعمه للقضايا العادلة، كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وكذلك فان السياسة الاقتصادية التي انتهجت من طرفه منحت الجزائر هيبة على الصعيد الخارجي، فكانت تتمتع بوزن وثقل على المستويين الإقليمي والدولية .

[1]- إبراهيم مياسي،**لمحات من جهاد الشعب الجزائري**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007) ،ص 327

[2]- **عائشة بوزيد**، هندسة السياسة الخارجية لجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،تخصص دراسات دولية)،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017 ،ص95.

المطلب الثاني

مراحل نضج وقوة الدبلوماسية الجزائرية

الفرع الأول: مرحلة ما بين عام (1968-1978)

في تصوري ، أهم مرحلة هجومية على الإطلاق ، لجملة من المعطيات ، لعل أبرزها أن الجزائر أصبحت فيها- إلى جانب بعض الدول الأخرى – سيدة العالم الثالث و صانعة قرارته كما كانت تصورها الكثير من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث ، فتقلت قضاياه إلى حيث كان ينبغي نقلها.

و بالتالي ليس هناك مرحلة في فترة الاستقلال عرفت رواجاً دبلوماسياً عالياً كالرواج الذي حدث في هذه المرحلة ، بل إنه من المظاهر النادرة التي تتوج بها دبلوماسية معينة [1]، خلال فترة تولي الرئيس الراحل هواري بومدين الحكم إثر الانقلاب على الرئيس بن بلة واجهت الجزائر ضغوط دولية ، لإعادة الحكم للرئيس بن بلة و هنا تحولت الدبلوماسية إلى الدفاع عن تصورات الجزائر.[2]

الفرع الثاني : مرحلة (1988 – 1999)

هي أخطر المراحل الأزموية التي واجهتها الجزائر على الإطلاق خاصة أمها كانت طويلة، و في هذه المرحلة تحول النشاط الخارجي ، و خاصة من عام 1992 ، إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا و هناك عبر العالم ، و لمدة سنين ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات و حصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها ، بل أن المواطن الجزائر عبر العالم كان في هذه الفترة محل شك عند عبوره مطارات و موانئ العالم ، و في مرحلة لاحقة من الأزمة الكبرى يكاد النشاط الخارجي يشل تماماً ، و استمر هذا عموماً إلى حين مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم.[3]

الفرع الثالث: الدبلوماسية الجزائرية من (1999 إلى 2020)

لقد عانت الجزائر من مخرجات الأزمة الداخلية في التسعينيات لكن بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية سنة 1999، تغير الوضع وبدأ الأمن والاستقرار يعودان بشكل تدريجي، إذ عمل على تطوير البلاد عن طريق اعتماد قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

---

[1]- محمد بوعشة ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- إسماعيل دبش ، **السياسة الخارجية الجزائرية بين المتطلبات المبدئية و الواقع الدولي** ، (الجزائر ، دار هومة للطباعة و النشر ، 2017) ، ص 151

[3]- محمد بوعشة ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وكان الهدف الأسمى من وراء هذا المشروع هو تحقيق السلم لأنه يظل هشا دون نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية. و لقد كانت سياسة المصالحة الوطنية من بين السياسات المنتهجة لترتيب البيت الداخلي وتحسين صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي.

لقد ازدهرت السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس الجديد و الذي عمل على رد الاعتبار الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي وسعى إلى إعادة سمعة الجزائر بعد أن اهتزت وتراجعت مكانتها خلال العشرية السوداء حيث كثف من نشاطاته الخارجية في شتى دول العالم وإفريقيا أخذت الحصة الأكبر، وذلك بعدما كانت الجزائر تعيش التهميش والتقوقع ، كما عمل من خلال خرجاته على إعادة الدبلوماسية الجزائرية إلى مسارها الحقيقي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر بمثابة فرصة العودة الجزائر إلى العالم.[1]

*** وقد شاركت الجزائر بصفتها رئيسة للمنظمة الإفريقية في لقاءات دولية عدة منها :[2]**

- القمة الاستثنائية للوحدة الإفريقية سرت – ليبيا (8 و9 ديسمبر1999).
- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك سبتمبر - أكتوبر (1999) .
- القمة الإفريقية الأوروبية بالقاهرة (أفريل 2000) .
- تجمع ريميني إيطاليا أوت 2000 :كما قام بزيارة إلى تونس وألقى كلمة لمجلس النواب التونسيين، أيضا أقام لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة بتونس 28 29 30 جوان 2000. وزيارته الجامعة الدول العربية وذلك من خلال المشاركة في الدورة الثالثة عشر (13) الجامعة الدول العربية (الأردن) عمان) بتاريخ 28 مارس 2001، والمشاركة في الدورة الخامسة عشر (15) الجامعة الدول العربية في مصر 1مارس2003. أما نشاطاته في إفريقيا نذكر منها:[3]
- زيارة جنوب إفريقيا (16 أكتوبر 2001).
- شارك بمحاضرة في معهد جنوب إفريقيا بخصوص الشؤون الدولية في جوهانسبورغ (18) - 10 -2001).

[1]- **مهدي فتاك**، السياسة الخارجية الجزائريةت تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009)،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مغاربية)،بسكرة : جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 ،ص21.

[2]- **سليم العايب**،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي،(مذكرة مقدمة لنيلشهادة الماجستير في العلوم السياسية)،باتنة ، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2010-2011 ،ص ص92،93.

[3]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية** ،(دار الجيل للنشر و الطباعة والتوزيع،بيروت، 2004)،ص95

- كما قام بوتفليقة بالمشاركة في اختتام أشغال القمة الثالثة والخمسون (53) للمنظمات غير الحكومية سنة 2000.

وهنا يظهر البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية أثناء فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة ويتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلم والأمن و البرلمان الإفريقي و كذا إتمام مسار النيباد ضمن تنظيمها، علما أن الرئيس كان من أبرز الفاعلين في هذا الصدد لاسيما في إطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الشمالية G8، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OLDE) من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقية.

أما على المستوى الأوروبي أبرمت الجزائر شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالملف الأمني والسياسي، وذلك لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي والتجاري، وذلك لتبادل المصالح وبغية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين وهذا دليل على رواج الدبلوماسية الجزائرية عملت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مكافحة الإرهاب من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي، وذلك لاتخاذه كآلية لتفعيل مكافحة الإرهاب والتصدي له، وفي أكتوبر 2004 تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك نتيجة للخبرة الواسعة للجزائر في هذا المجال، وقامت بوضع مركز قيادي إقليمي في تمنراست بغرض التنسيق الجهوي، مع كل من النيجر وموريتانيا للتصدي للإرهاب العابر للحدود كما ساهمت في إنشاء وحدة الاندماج والاتصال.

كما شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2011 بنيويورك، وذلك لإرساء قواعد التعاون الدولي، من أجل التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود، كما أقامت حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب سنة 2012، إضافة إلى الشراكة الاستراتيجية التي ربطتها بالمملكة المتحدة سنة 2013 حول الأمن، كما حاولت إرساء آلية فعالة للتصدي لهذه الآفة، والعمل على إرساء قرار أممي يقضي بعدم دفع فدية للإرهابيين في حال اختطاف واحتجاز الرهائن.

إن السياسة الخارجية في ظل حكمه جسدت دبلوماسية الفعل، وتبقى الكفة المرجحة (عقيدة أمنية) تتضح من خلالها المصالح وآلية للتفاعل مع التهديدات فخلال فترة حكمه عرفت الدبلوماسية الجزائرية رواجا خاصة خلال العهدتين الرئاسيتين الأولى و الثانية، و بذلك تبقى إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر .

المبحث الثالث

أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي

برزت مشكلات الأمن في بعض المناطق الإفريقية بظهور أزمات ونزاعات وحروب داخلية في بعض الدول، زادها حدة الإرث التاريخي الاستعماري، وتشعب قضايا التنمية والتخلف وبروز مخاطر الأمن العابرة للحدود، لذلك سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تبني مجموعة من المبادئ التي تحددت عاملها مع العالم الخارجي وقد عملت جاهدة على محاولة حل النزاعات التي تنشب في الدول المحيطة بها معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ تتمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واعتماد الحلول السياسية لحل هذه الأزمات والحث على التعاون بين دول الجوار، وهذا ما سنحاول تناوله في هذا المبحث، من خلال التطرق أولا إلى انجازات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منطقة شمال إفريقيا (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى انجازات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منطقة الساحل ووسط افريقيا (المطلب الثاني)

المطلب الأول

أهم الانجازات على مستوى منطقة شمال إفريقيا

بحكم موقع الجزائر الجيوإستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي، كان لزاما عليها بذل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في إدارة وفض النزاعات والأزمات الخاصة بدول الجوار، لذا تعد قضية الصحراء الغربية من أقدم النزاعات في القارة الإفريقية ، و هي من القضايا المهمة التي شغلت العديد من الدول الإقليمية في المنطقة ، وفي هذا المطلب سنحاول تناول أبرز إنجازات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه دول شمال أفريقيا.

الفرع الأول: الوساطة الجزائرية لوقف الخلاف التونسي الليبي

لاسيما بعد فشل **"الوحدة"** بين البلدين عام 1974 التي لم تدم ، في الحقيقة ، إلا بضع ساعات ، و قد كان **"اتفاق جربة"** الخاص بهذا الأمر بين الحبيب بورقيبة و معمر القذافي **مفاجأة** للجزائر التي لم تُستشر كبلد مهتم بالموضوع ، خاصةً و أنها تشارك ليبيا و تونس حدوداً مشتركة واسعة، لهذا نفهم قول الرئيس بومدين عندما عرض عليه أمر الإلتحاق بالمشروع: " نحن لا نأخذ القطار و هو في نصف الطريق" مشيراً إلى ضرورة أخذه من البداية إذا أريد حقيقةً بناء مغرب عربي حقيق.[1]

لقد تدخلت الجزائر في تلطيف جو الخلاف الذي وقع بين كل من تونس و ليبيا و هذا بعد ما فشلت هذه في تحقيق الوحدة بينهما.

[1]- محمد بو عشة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 133 134.

الفرع الثاني : وساطة الجزائر لوقف الحرب الليبية المصرية عام 1977:

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف بعض الأطراف الدولية من أجل استمرار الحرب بين طرفي النزاع ، إلا أنها لم تستطيع تحقيق ذلك ، و هذا بفضل مساعي الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تركز في ذلك الوقت على القضية الفلسطينية و عدم إضعافها ، مما أدى بمصر بوقف تقدم قواتها باتجاه التراب الليبي .[1]

الفرع الثالث: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:

تنطلق الجزائر في موقفها من قضية الصحراء الغربية من وجهة نظر سياسية و إيديولوجية، فموقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية كان موقفاً ثابتاً ، ولم يتغير بحيث لم يكن للجزائر أطماع ترابية في الصحراء الغربية.[2]

أعلنت الجزائر اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسمياً بتاريخ 06 مارس 1976 ، كما نشطت في تأييدها للشعب الصحراوي من خلال تقديم مجموعة مذكرات لكل من هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و المتضمنة رفض سياسة المسيرة الخضراء ، كما شنت الدبلوماسية الجزائرية حملة إعلامية و دبلوماسية شرسة ضد العدوان المغربي على حرمة الأرضي الصحراوية من أجل كسب التأييد الخارجي إقليمياً و دولياً .

و نتيجة لهذه المساعي و غيرها ، أقر مجلس الأمن الحل رقم 690 بتاريخ 19 أفريل 1991 و النتضمن خطة مفصلة لإقامة استفتاء حر أوكلت قيادته لجماعة المينورصو فتمت جدولة عملية الاستفتاء في بداية عام 1992.

وظفت الجزائر نفوذها و مكانتها في القارة الإفريقية لتقوية موقف البوليزاريو مع الحرص الشديد على عدم دخولها المباشر في النزاع ، و يجد الموقف الجزائري مرجعتيه في مبادئ سياسته الخارجية و المستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، لذا فإن الطرح الجزائري في القضية الصحراوية يقوم من منطلق اعتبار القضية تصفية استعمار مستندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.[3]

[1]- **كريم رقولي** ، < الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ عام 2011 > ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، (العدد01؛ جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ، 2020)، ص492.

[2]**زهرة مناصرية** ، <سياسة الجزائر الخارجية و الأزمات الإقليمية دراسة حالة : تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية و الازمة الليبية > ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة الجزائر، 7 أكتوبر2022، ص ص 113،114.

[3]**أمال بلحميتي ، سارة بوحادة** ، < الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية >، مجلة الدراسات الغفريقية و حوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد 4، الجزائر ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، ديسمبر 2018، ص ص239-242.

المطلب الثاني

أهم الانجازات على مستوى منطقة الساحل ووسط افريقيا

وفي هذا المطلب تم تقسيمه إلى فرعين، سنحاول تناول انجازات الدبلوماسية الجزائرية في النزاع الاثيوبي الارتيري (الفرع الأول)، ثم نتناول انجازات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في النزاع (الاثيوبي-الارتيري)

في 6 ماي 1998 تجدد الصراع بعد تعدي ارتيريا على الحدود الاثيوبية بالتوغل داخل منطقة بادمي، وحينها اتصل الأمين العام للأمم المتحدة بزعيمي البلدين وحثهما على ضبط النفس، وطلب من السفير الجزائري "محمد" سحنون" مبعوثه الخاص في افريقيا مساعدته في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الافريقية وعلى إثر الجهود المبذولة في قمة منظمة الوحدة الافريقية في الجزائر 1999 ، وقع الطرفان وثيقة منهجية تنفيذ اتفاق في إطار منظمة الوحدة الافريقية أين التزم الطرفان بإعادة توزيع قواتهما وفق ما كانت عليه قبل تاريخ السادس ماي لحل النزاع .[1]

كما قامت منظمة الوحدة الافريقية بتكليف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بمتابعة المساعي المبذولة في هذا الصدد، وهو بدوره عين السيد "أحمد أويحي" كوسيط بين الطرفين لمتابعة المفاوضات بينهما والتوصل إلى حل نهائي للأزمة، ومع أن ارتيريا أبدت استعدادها لتنفيذ الاتفاق لإنهاء النزاع، إلا أن اثيوبيا تمسكت بالرفض مبدية تحفظها على بعض البنود وبناء على ذلك [2] ، شكل فريق عمل تحت اشراف المبعوث السيد "أحمد أويحي" يضم عضوية كل من ممثل الرئيس الأمريكي ، والاتحاد الأوربي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة " محمد سحنون، لوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاق، والتي وضعت ترسيما للحدود بين البلدين، وكذلك طالبت بنزع السلاح ووقف العمليات العسكرية وغيرها من المبادئ التي وردت لحل النزاع سلميا[3].

ورغم تجدد الاحتكاك بين الدولتين إلا أن الوسيط الجزائري ممثلا في شخص السيد "أحمد أويحي" وبمتابعة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واصل مفاوضاته للوصول إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وبالفعل فقد توجت هذه الجهود الدبلوماسية بالموافقة الأثيوبية على الوثيقة غير الرسمية لتسوية النزاع بين ارتيريا وأثيوبيا المرسلة من طرف الرئيس الجزائري في ديسمبر 1999 والتي تضمنت توضيحات جديدة بشأن تدعيم السلام، وقد قام الرئيس الجزائري شخصين بمناقشة الاتفاق مع وفدي البلدين، وبعد مشاورات مع البلدين تم التوقيع على اتفاق

---

[1]- **رؤوف بوسعدية**،<دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية> ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،(العدد9؛ جوان 2016)، ص 162.

[2]- **وهيبة خبيزي**،<النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي>، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، (المجلد2 ،العدد1 ؛2016) ،ص 290

[3]- **رؤوف بوسعدية**،مرجع سبق ذكره ،ص 245 .

وقف اطلاق النار في (18-06-2000)[1]، وسعيا من الوسيط الجزائري في معالجة كافة المسائل العالقة بين الدولتين وضمان عدم تجددها مرة أخرى فقد سعى إلى تطبيق مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، واقترح تكوين لجان خبراء لدراسة مسألة التعويضات وفقا لاتفاقية فيينا لعام 1969 وتنقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين في سبتمبر 2001 لإقناع الطرفين أين تم قبول مقترحات الوساطة الجزائرية وكللت بإبرام اتفاق السلام.[2]

الفرع الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية:

تم التوقيع على اتفاق باماكو بتاريخ (11-04-1992) وهو ما سمي "بالاتفاق الوطني المالي" وقد عرف تطبيق هذا المبدأ صعوبات في عملية الادماج الشامل لمقاتلي الحركات والجهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية[3].

ـ ويمكن حصر انجازات الدبلوماسية الجزائرية في هذا الشأن فيما يلي :

1. عقد قمة رباعية في سبتمبر 1990 في تمنراست بحضور كل من الجزائر ، مالي، النيجر، ليبيا، وأكد الحاضرون على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة لحل مشكلة التوارق وتعزيز التعاون في الحدود الافريقية المشتركة واحترام السيادة الترابية للدول.
2. توقيع اتفاق باماكو في أفريل 1992 لتفعيل تنفيذ الاتفاقية السابقة.
3. تدخل الجزائر في 2006 من خلال المبعوث الدبلوماسي من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ممثلا في شخص سفير الجزائر بباماكو السيد عبد الكريم غريب" وقد أفضى ذلك لتوقيع اتفاق السلام في جويلية 2006 وثلاث بروتوكولات إضافية في (20-07-2008)[4].
4. إلى جانب ذلك فقد أعادت الجزائر بمساعيها جمع الفرقاء الماليين من خلال مفاوضات عقدت بالجزائر من 24 إلى 27 جويلية 2008 انتهت بالتوقيع على اتفاق وقف الاقتتال بين الطرفين، واطلاق سراح المساجين وتم انشاء لجنة خاصة لمراقبة بنود هذا الاتفاق.[5]
5. ومع هذا فقد عاد النزاع إلى الواجهة في مطلع جافني 2012 ، بأكثر حدة خاصة بعد الدعوة الفرنسية للتدخل العسكري في مالي ومساندة مجموعة الايكواس لهذا المقترح وهو ما رفضته الجزائر من خلال ممثلها وزير الخارجية رمضان لعمامرة، بل دعت أطراف النزاع في مالي إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي للازمة، وقد رحبت الجزائر بالاتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق في جوان 2014 وأجريت انتخابات رئاسية في مالي بتاريخ 28 جويلية 2014 ، ومن خلال ذلك يمكن القول أن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ورغم تدخل أطراف أجنبية صاحبة المصالح والنفوذ في المنطقة إلا أنها أثبتت قيادتها كفاعل جدير بالثقة في القارة الافريقية للمساهمة في تحقيق السلم والأمن الافريقي.[6]

[1]- **إبراهيم مجاهدي**،ا مرجع سبق ذكره ،ص 245 .
[2]- **وهيبة خبيزي**،امرجع سبق ذكره،ص ص 291 - 292 .
[3]- **وهيبة خبيزي**،المرجعالسابق،ص ص 292 - 293 .
[4]- **إبراهيم مجاهدي**،مرجع سبق ذكره،ص 164 .
[5]- **رؤوف بوسعدية**،مرجع سبق ذكره،ص 249 - 250 .
[6]- **إبراهيم مجاهدي**،امرجع سبق ذكره ،ص245.

خلاصة الفصل الثاني :

ونتيجة لهذا الفصل توصلنا بأن عبر المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، لعبت دوراً تاريخياً سياسياً و دبلوماسياً حاسماً للوساطة في حل النزاعات الافريقية ، من خلال دبلوماسيتها القوية و معالجتها الموضوعية لوجهات نظر مختلف الفواعل و الاطراف المتصارعة ، و إدراك مدى فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في سياقها الخارجي ، مما أعطاها وزناً و مكانة في السياقين الإقليمي و الدولي ، و اتسامها بدبلوماسية الفعل بدلاً من دبلوماسية القول ، من خلال سعيها الحثيث على العمل على تنمية السلم بين دول الجوار، و التخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور لحل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المتجاورة ، كل هذا دون الخروج عن مبادئ سياستها الخارجية.

الفصل الثالث

الأزمة الليبية الأسباب الأطراف و الانعكاسات الإقليمية

تمهيد:

ليبيا هي دولة عربية إفريقية، تقع شمال إفريقيا، ويعتبر موقعها استراتيجي متميز، حيث يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب تونس والجزائر، وتشغل ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1,775,500 كم مربع، وهي بذلك ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا، ويبلغ طول حدودها مع جاراتها الست حوالي 4,843 كم (مصر 1,112 كم، تشاد 1,055 كم، الجزائر 982 كم، السودان 383 كم، النيجر 354 كم، تونس 459 كم)، بينما يبلغ طول سواحلها البحرية حوالي 1,770 كم، ويقدر عدد سكان ليبيا وفقاً لإحصائيات البنك الدولي في 2012 بحوالي 6,958,538 نسمة.[1]

[1]- **زينب عبد العال سيد رمضان**، < أزمة الدولة في ليبيا " دراسة في الجغرافيا السياسية " >، مجلة كلية الاداب، بورسعيد، كلية الآداب، العدد 25، جامعة بني سويف ، يوليو2023، ص : 40.

المبحث الأول

الأزمة السياسية الليبية أسبابها وأطرافها

عاشت دول شمال إفريقيا نهاية عام 2010 وبداية 2011 موجة من الغضب الشعبي بدأت في تونس وانتقلت بعدها إلى مصر لتنتشر لاحقاً في العديد من الدول العربية، معلنةً بذلك عن رغبة الشعوب في التحرر من الاستعباد والظلم الممارس ضدها من طرف العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة، والطموح في التجسيد الحقيقي والفعلي لمبادئ الديمقراطية وتكريس دول القانون والمساواة والحرية .

وكغيرها من الدول العربية لحقت بها موجة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية في إطار ما يسمى بالربيع العربي، فبعد حكم معمر القذافي لسنوات عديدة انتفض شعبه ضده في الاخير ليعبر عن إرادته في تغيير الوضع السائد .[1]

المطلب الأول
الأزمة السياسية الليبية وأسبابها

تعد الازمة الليبية أزمة متعددة الطبقات ومتعدية لنطاقها الجغرافي المحدود في الإقليم، حيث أنها أزمة حكم تتداخل فيها الصراعات القبلية مع المليشيات المسلحة مع قادة النظام السابق وقبائله، بالإضافة إلى تقاطعها مع منطقة الساحل الإفريقي التي تموج بمسلحين من مختلف الاجناس والاعراق تتصل بدول مالي، تشاد، والنيجر، كما أن ليبيا دولة مفككة من الناحية الجغرافية تشمل ثلاث أقاليم، وبروز النفط كأحد محفزات عدم الاستقرار بعد الخلاف عن كيفية توزيع مخصصاته على أبناء ليبيا كافة، مما جعل الأزمة الليبية أزمة متعدية لنطاقها لتصل إلى دول الجوار، وعلى رأسيها الجزائر ومصر، ودول شمال المتوسط الأوروبية .

وبسبب موقعها الجغرافي ونفطها وقربها من أوروبا وكذلك قربها من مصادر اليورانيوم الأفريقي الذي تعتمد عليه فرنسا في تشغيل محطاتها النووية، فإن الدور الأوروبي واض خاصة في الإطاحة بنظام معمر القذافي .[2]

الفرع الأول : الجغرافية السياسية التاريخية لدولة ليبيا

من الضروري أن نتتبع الخطوط العريضة في تاريخ ليبيا القديم والوسيط، وكذلك الحديث قبل أن نصل إلى الخريطة المعاصرة، بحيث ترسم خريطة القوة وتوزع التشكيلات السياسة عبر العصور داخل ليبيا وحولها .

---

[1]- **علي مدوني**،<الأزمة الليبية : خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية >، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(العدد03؛ الجزائر، جامعة بسكرة، جويلية 2021)، ص673.

[2]- **محمد سليمان الزواوي**، < التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية >، رؤية تركية، (المقالات . الدراسات، ربيع 2014)، ص 23.

أولاً : في العصور القديمة

أول الاتصالات كانت مع مصر الفرعونية على الأقل منذ بداية الأسرات، فقد كانت غارات القبائل الليبية على غرب الدلتا لا تنقطع منذ فجر التاريخ، وهي لا تعدو في جوهرها أن تكون مظهراً للعلاقات المألوفة بين الرعاة والزراع.

وفي الاستعمار الفينيقي اقتصر النفوذ الفرعوني تقليدياً على برقة أساساً، ظهر النفوذ الفينيقي في طرابلس حوالي 1000 ق.م، كان الاستعمار الفينيقي استعمار تجاري ومحطات تجارية، وملاحين ومحطات بحرية، ولهذا اقتصر على الساحل.

وفي القرن السابع ق.م بدأ الاستعمار الإغريقي يتجه إلى برقة ويتركز فيها، وكاستعمار بحري نموذجي، فإن الاستعمار الإغريقي جاء ساحلياً في الأساس، إلا أنه كان استعماراً استيطانيا بدرجة أكبر من الاستعمار الفينيقي ولهذا فقد تدفقت أعداد كبيرة من اليونانيين، استقروا واختلطوا مع الليبيين إلى حد كبير.[1]

لما سقطت الإمبراطورية اليونانية بكاملها لروما، أصبحت برقة كطرابلس خاضعة للنفوذ الروماني الواحد، وكانت هذه أول مرة تتوحدان فيها سياسياً، وإن يكن في ظل الاستعمار، كذلك فقد كانت أول مرة تلتحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك تتوحد ليبيا كلها في إطار سياسي واحد .[2]

ثانياً : في العصور الوسطى

وفي الفتح العربي أخطر تحول سياسي في تاريخ ليبيا، فقد حدد مصيرها السياسي حين أصبحت عضواً في الدول العربية الإسلامية الكبرى، وتأكد إلى الأبد حين تم تعريبها بعد عدة قرون، أثناء العصور الوسطى ومنذ البداية حقق الفتح العربي وحدة ليبيا الإقليمية، ولو أنها أحيانا خضعت للعبة القوى العربية الإسلامية المحيطة .[3]

ولقد تعرضت ليبيا، وخاصةً طرابلس لغارات البحر الأوروبية من قرصان وصليبية في أواخر العصر العربي، فمن صقلية هاجم النورمان طرابلس وأخضعوها لبعض الوقت في القرن الثاني.

وفي القرن السادس عشر هاجمها الإسبان واحتلوها نحو نصف قرن إلى أن استدعت تركيا العثمانية لطردهم، فكان ذلك بداية الاستعمار التركي، رغم أنها جاءت مدعوة للتحرير، فإن

[1]- جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996)، ص ص 21-23.
[2]- جمال حمدان، نفس المرجع، ص 26.
[3]- نفس المرجع، ص30،29.

القوة التركية تحولت بالأمر الواقع إلى استعمار تقليدي، وإن يكن من نوع خاص هو الاستعمار الديني، ولقد استمرت ليبيا " إيالة " عثمانية أكثر من ثلاث قرون ونصف القرن، من منتصف القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين .[1]

ثالثاً : في العصر الحديث:

ظهرت أطماع إيطاليا في ليبيا مبكراً في القرن التاسع عشر، ولكنها لم تتبلور وتأخذ صورة محددة، بل معلنة، إلا بعد الوحدة ونتيجة لها، فلقد أصبحت قوة تسعى إلى القوة، ولقد كانت لألمانيا بعد وحدتها هي الأخرى أطماع غير واضحة وغير محددة تماماً في إفريقيا الشمالية، إبتداءاً من مراكش إلى ليبيا، كشفتها في حالة ليبيا سلسلة البعثات، والرحلات الكشفية الصحراوية المتتابعة، وعدا ألمانيا كانت هناك بريطانيا تحيط بالجميع في مصر والبحر المتوسط، وبين صراع هذه القوى الأربع تحدد مصير ليبيا في النهاية.

وبهذا كله تكون ليبيا قد دخلت ضمن ساحل إفريقيا العربية برمته من مصر إلى مراكش، في صفقة مساومات استعمارية شاملة من كل طرفي مجموعتي القوى الأوروبية القديمة والجديدة في ذلك الوقف، وهي صفقة حددتها توازنات القوى على القارة .[2]

حصلت ليبيا على استقلالها بفضل صراع القوى، دون أن يلغي هذا أو يقلل من دور الكفاح الوطني لبذائي الذي ساهم في معركة الحرب الثانية بقوة نظامية وشعبية في صف الحلفاء، ضد الاستعمار الإيطالي وحلفائه المحوريين.

فبعد المعركة العالمية التي دارت ثلاث سنوات على أرضها خرجت ليبيا بعد الحرب وهي محتلة بقوات الحلفاء وتحت سيطرة إدارة عسكرية، بريطانيا في برقة وطرابلس، فرنسا في فزان، وبذلك وجدت ليبيا داخلها ثلاث إدارات وعملات وحدود جمركية .

والواقع أن فترة ما بعد الحرب كانت نموذجاً للعبة القوى في صورة الاستعمار الجديد، وأبرز ما ميز هذه المرحلة محاولة عظمى لفرض نوع من الاستعمار العالمي الجماعي المشترك على ليبيا، تحت إسم الوصاية.[3]

ولقد كان الاتجاه السائد هو إما إلى فرض وصاية دولية من خلال الأمم المتحدة عامةً أو إلى فرض وصاية دول محددة من القوى الكبرى، وبهذا أصبح محور اللعبة المطروحة هو انقسام ليبيا على هذا الأساس الثلاثي: برقة لبريطانيا، فزان لفرنسا، وطرابلس لإيطاليا.

---

[1]- **جمال حمدان**، مرجع سبق ذكره، ص ص 31،30.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 43- 45.
[3]- جمال حمدان، المرجع نفسه، ص 75.

رابعاً : الدولة الجديدة :

كل دولة جديدة فهي تبدأ دورة جيوبوليتيكية جديدة في تاريخ حياتها، وهي بالتالي دولة في مرحلة النشأة أو الطفولة، ورغم أصولها التاريخية القديمة .

فقد كانت ليبيا بعد الاستقلال مباشرة نموذجاً لدولة مرحلة النشأة، في الجانب السياسي كانت المشكلة الكبرى هي الاستعمار الجديد، فبدلاً من الاستعمار القديم الاستيطاني اللاتيني - الفاشيستي - السابق، وجدت ليبيا فنسها فريسة للاستعمار الاستراتيجي - البنزولي الأنجلو كسوني - أو استعمار القوة العسكرية والشركات الاحتكارية. وترتيباً على هذا نجد أن ليبيا الجديدة، سواءُ على الجانب السياسي أو الاقتصادي مرت في ثلاث مراحل من التطور، فسياسياً تقدمت ليبيا من مرحلة الدولة الاتحادية إلى مرحلة الدولة الموحدية، وأخيراً مرحلة الدولة الوحدوية، أما اقتصادياً فهناك بوضوح مرحلة ما قبل البترول (1951– 1961)، فالبترول الاقتصادي (1961- 1969)، فالبترول الثوري من 1969. [1]

عانى الليبيون كثيراً في فترة ما بعد الاستقلال نتيجة لوجود سلسلة من القواعد الأجنبية في أراضيها، ونظام حكم جعلهم يعانون من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وفي سبتمبر 1969 جاءت الثورة الليبية بقيادة الرئيس السابق معمر القذافي وتحولت ليبيا إلى جمهورية وعُرفت باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ثم أضاف كلمة العُظمى بعد العدوان الأمريكي عام 1976 وظلت بهذا الاسم حتى سقوط نظام معمر القذافي وقيام ثورة فبراير 2011.[2]

الفرع الثاني : أسباب الأزمة السياسية الليبية عام 2011.

بتاريخ 15 نوفمبر 2010 اعتقلت السلطات الليبية محامي أُسر ضحايا سجن أبو سليم، وإثر خروج مظاهرات منددة بإخراج المحامي، قابلت هذه الاعتصامات أجهزة الأمن بالاعتقال والقمع وقتل عدد من المتظاهرين لتكون هذه الحادثة بداية الأزمة الليبية، وخلال أيام فقط انهارت قوات النظام في مدينة بنغازي وانتقلت إلى باقي الجماهيرية .

كان لمقتل الزعيم الليبي أثر كبير في تغيير الأوضاع في ليبيا نظراً لما سيزول إليه الوضع لاحقاً فقد انتهى نظام معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 بعد مقتله على أيدي مجموعة من الثوار أثناء محاولته الفرار إلى الصحراء بشكل سري.[3]

[1]- جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-79.
[2] - **زينب عبد العال سيد رمضان**، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[3]- **علي مدوني**، مرجع سبق ذكره، ص 674.

تعود جذور الأزمة الليبية إلى الحالة التي سادت البلاد عقب إنهاء حكم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي عام 2011، إثر ما اجتاح البلاد من امتداد لما سمي بالربيع العربي، وأبرز سمات الواقع الليبي بعد حقبة القذافي، ضعف مؤسسات الدولة عن القيام بواجبها، مع تزايد وجود جماعات مسلحة عديدة خارج سيطرة الحكومة، بعضها إسلامي، وبعضها قبلي، وبعض الآخر وظيفي، وقد أدار المجلس الوطني الانتقالي هذه المرحلة بداية من 27 فبراير 2011، برئاسة الوزير السابق في نظام القذافي " مصطفى عبد الجليل "، حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أوت 2012.

والمتتبع للوضع الليبي يجد أن الساحة الليبية منذ أواخر 2011 كانت تتسم بعدم الاستقرار والعنف، الانفصال الداخلي واندثار الدولة، لكن تداخل مصالح الاطراف الخارجية في ليبيا حقق نوعاً من الاستقرار الهش والتعايش بحذر بين شرق ليبيا وغربها، وبقيت السلطة في غرب ليبيا منحصرة في أيادي حكومة ضعيفة تحظى بنوع من الشعبية الدولية، بينما ظل شرق ليبيا منسلخاً عن سلطة طرابلس وغير معترف بشرعيتها الداخلية، ورغم المحاولات الخافتة لرأب الصراع بين الشقين فإنه لم يتحقق أي تقدم لا سياسياً ولا مؤسسياً، ذلك أن الأطماع في ليبيا وثرواتها وجدت في الاطراف الداخلية المتنازعة إسناداً زاد الحل السياسي تعقيداً وأدى إلى تأجيج أخطار الصراع العسكري . [1]

عموما يمكن تقسيم أسباب الأزمة إلى :

أولاً : سياسياً :

1. طبيعة النظام السياسي الليبي أشتهر ظاهرياً بالديمقراطية، لكن داخله كانت هناك عديد التقاسيم التي تخدم مصالح العقيد وإدامة حكمه ونفوذه، وحسب النظرية العالمية الثالثة في الكتاب الأخضر المشهور والمعروف به هذا الزعيم، ذكر في جزؤه الأول رفضه للأعمال الحزبية والديمقراطية النيابية وسيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة، وبدلاً منه يرى ضرورة تسليم السلطة للشعب والتوزيع العادل للثروة، وسيطرة الشعب على القطاعات الصناعية والخدماتية والقضائية، للقضاء على الفساد وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومع إحتياجات عام 2003، أراد النظام الليبي القيام ببعض الإصلاحات، لكنها لم تلقى النجاح بسبب المعارضة الداخلية والخارجية لذلك.
2. غياب الآليات الأخرى المساهمة في صناعة القرار كالمجتمع المدني، مايكرس للقيادة المطلقة وغياب التشاركية في صناعة القرار، بالإضافة إلى تحلي مظاهر الفساد السياسي والإداري من خلال تغييب حرية الرأي .

[1]- **سحر عبد المنعم محمود الخولي**، < أطر معالجة مواقع الصحف المصرية الإلكترونية للأزمة الليبية خلال فترة إعلان مؤتمر القاهرة 2020 " دراسة تحليلية" >، مجلة البحوث الإعلامية، (العدد 55، جامعة القاهر، كلية الإعلام، اكتوبر 2020)،ص ص 1801، 1802.

3. عمل القذافي بإيديولوجية التي صنفها ووصفها في كتابه الأخضر.
4. تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة على حساب دور الأحزاب السياسية.
5. صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية.

ثانياً : اجتماعياً :

على خلاف الدول العربية والمغاربية الأخرى، يتشكل المجتمع الليبي من مجموع قبلية يتراوح عددها بيم 40 و140 قبيلة لكن رغم عدم سلطتها الإدارية لكنها تحظى بحضور وسلطة معنوية ذات تأثير كبير على المجريات السياسية، وهوما استغله القذافي حين قدم الدعم والامتيازات لبعض القبائل النافذة لضمان ولاء هو مساعدتها له نظراً لقدرتها الكبيرة في توجيه الأفراد، فركز غلى تقوية الجبهة الداخلية من خلال تقوية هذه القبائل.

- ومن بين هذه القبائل :

1. **قبيلة القذاذفة** : أصغر القبائل عدداً لكنها أقواهم نظراً لانتماء القذافي لها.
2. **قبيلة ورفلة** : أكبرهم بعدد يزيد عن مليون شخص .
3. **قبيلة المقارحة** : ثاني أكبر القبائل نفوذاً في النظام السياسي الليبي وأبرز أبنائها عبد الله السنوسي، رئيس جهاز المخابرات .
4. أما القبائل الأخرى مثل مصراتة، زنتان وازوابة تعتبر معادية ومناهضة للقذافي .

مفاصل الدولة الليبية سيطر عليها أشخاص ذو أصول بدوية، فهيمن الأداء الإرتجالي على أمورها، وعليه أدت التركيبة البدوية إلى حالة الإحباط المجتمعي الذي تنامى مع مرور الزمن لأنها ترى في البداوة مصدر قوة سياسية وبراغماتية واجتماعية.[1]

ثالثاً : اقتصادياً :

غياب الرؤية الاستراتيجية وطغيان النمط الإرتجالي والدراسة المحكمة لموارد ليبيا أدى إلى تداعيات اقتصادية خطيرة على أصعدة مختلفة :

[1]- **علي مدوني**، مرجع سبق ذكره، ص ص 674-676.

1. **مركزية السياسات التنموية** : ركزت معظم السياسات التنموية على العاصمة طرابلس، الأمر الذي أحدث نمط نمو غير متوازن، رغم أن المناطق الشرقية الشمالية هي مصدر ثروة ليبيا.

2. **عدم عدالة توزيع الثروة** : أحدث انتشار وتزايد معدلات الفقر بين السكان نظراً لاستئثار النظام السابق بمعظم عوائد المخزون النفطي الكبير.

3. **زعزعة التوزيع الاقتصادي الليبي** : الاستثمارات الأجنبية والمشاركة في المشاريع الطموحة للنظام لم يحمل معه الكثير في تغيير معادلة السلطة والفساد والثروة، فقد تفشى الغلاء رغم زيادة الرواتب .

رابعاً : أمنياً :

1. **هشاشة تركيبة الجيش الليبي :** فضل معمر القذافي نظام المليشيات، فالقذافي لم يهتم ببناء جيش قوي لأنه سيشكل تهديداً له .

2. **دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الامني :** أهم ميزة للمنظومة العسكرية القذافية هي الاعتماد على مجموعات المرتزقة المنحدرين من دول إفريقية مجاورة .

3. **تهديد الأمن الإنساني في ليبيا :** على مدار 42 سنة عرفت فترة حكم القذافي عديد الانتهاكات الإنسانية، فمنذ بدأ الانتفاضة وصل عدد الوفيات إلى 30000 حالة و50000 حالة اختفاء قسر و13 مقبرة جماعية.

*** أما عن الأسباب الخارجية :**

- تدخل الدول العربية للإطاحة بالنظام عاى رأسها قطر والسعودية .
- العلاقات المتوترة مع القوى الكبرى بعد حادثة لوكربي وما نتج عنه من حصار اقتصادي وجوي .
- الدور السلبي الذي قامت به جامعة الدول العربية ومطالبتها بالتدخل العكري في ليبيا .
- مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- تداعيات الثورات العربية على دول شمال إفريقيا خاصةً ليبيا .[1]

[1]- **علي مدوني**، مرجع سبق ذكره، ص ص677،676.

المطلب الثاني

أطراف الأزمة السياسية الليبية

رغم أن البحث في ماهية حيثية القوى المتصارعة يفترض عادة أن يكون مفتتح البحث، لكن إرجاءه تم لغرض جس تضاريس المسألة الليبية والغوص في مظهرها، لقد خضنا في المعركة لنتبين المتخاصمين، فمنهم من يموه هويته، ومن ينكرها ومن بين بين، وما وضحه البحث فيما سلف أن القوى المتصارعة قوى ونخب سياسية متباينة، وقد بان في الأيام الأولى أن الفئة الأبرز الشباب هم المكون الرئيسي لليبيا وأنهم من الطبقة المتوسطة، ثم برز القادة من معارضي القذافي الذين عادو من الخارج أومن عاشوا تجربة السجون الطويلة، وكذا برزت فئة المحامين من لهم نقابة نشطة خلال فترة طويلة من تاريخ البلاد.[1]

تعاني ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتا أمنيا وانقساما سياسياً، وأزمة اقتصادية حادة، وأحد أبرز وجوه الانقسام تتجلى في تنافس حكومتين على الشرعية.

الفرع الأول : الأطراف الداخلية

أولاً: التيار الإسلامي

كان القذافي وخاصة في مراحله الأولى قد ساهم وبقوة في دعم التيار الإسلامي، وأسس لذلك جمعية الدعوة الإسلامية وهي من أكبر المؤسسات التي أنشأها منذ انقلابه العسكري في سبتمبر 1969، وقد بدأ وكأنه ينسخ الدعوة الإسلامية، وقد سلمت هذه المؤسسة لأفراد عرفوا بانتمائهم لإخوان ليبيا، وهذا توج عقب مؤتمر المعارضة الليبية في لندن 2005م ومقاطعة الإخوان له بالمصالحة بين أخوان ليبيا والنظام تحت إشراف سيف الإسلام وعادو إلى البلاد، وأثناء الثورة ساهموا في الصراع السياسي والعسكري وبالدعم المالي خاصة في مصراتة التي خاضت معركة شرسة مع كتائب القذافي، وفي هذه المدينة تم التحالف بين الأخوان والتجار ورجال الأعمال، شكل فيما بعد القوى الأبرز المنظمة في الصراع السياسي الليبي بعد أن وسع تحالفاته مع جمعات إسلامية أخرى كالجماعة المقاتلة الليبية وما تبقى من جبهة إنقاذ ليبيا .

ثانياً : التيار المدني :

أكثر تنوع وهو غير منظم بشكل عام وفصيله الأساسي عاش في الخارج نتيجة ما واجهه من تعسف نظام القذافي وقد أعدم بعض رموزه في فترة مبكرة، لكن في الفترة الأولى للثورة كان التيار المدني المشارك الأساسي، وأبرز زعامات شخصية منه وقادة مثل محمود جبريل

[1]- أحمد الفيتوري، **التطورات السياسية في البلدان العربي منذ عام 2011**، (ط1؛ الجامعة الامريكية في بيروت، 17-18 آذار 2016) ص 84.

من فلح في إنشاء تحالف القوى الوطنية، وقد نجح هذا التيار في الاستحواذ على الانتخابات التي أجريت في البلاد سوى في حالة المؤتمر الوطني أو مجلس النواب .[1]

ثالثاً : قوات خليفة حفتر :

التحق خليفة حفتر بالجيش الليبي وهو شاب، ساهم عام 1969 في الانقلاب العسكري على محمد السنوسي الذي أوصل العقيد معمر القذافي إلى السلطة ليصبح حفتر من أبرز ضباط معمر القذافي وعضواً في مجلس قيادة الثورة الذي حكم البلاد منذ الانقلاب.

وقع حفتر في الأسر خلال حرب التشاد عام 1986، عندما كان قائد القوات الليبية في تشاد، فتبرأ القذافي منه ومن الأسرى الليبيين، فقامت الولايات المتحدة الامريكية بترتيب نقله إلى زائير، فالتحق بصفوف "جبهة الإنقاذ الليبية " المعارضة لنظام معمر القذافي في أواخر عام 1989 وأسس جناحاً عسكرياً لها تحت إسم " الجيش الوطني الليبي " .

عاد حفتر إلى ليبيا مع إنطلاقا اللإنتفاضة الشعبية في فبراير 2011 ضد " معمر القذافي"، وجرى تعيينه في أفريل 2011 قائداً للقوات البرية التي تحارب القذافي، لكنه غادر بعد فترة إلى الولايات المتحدة، ثم عاد إلى ليبيا في يونيو2012 وبدأ تحركاته من أجل تشكيل خلية عسكرية سرية بهدف تأسيس قوات تابعة له وقد نجح في ذلك إلى حد كبير مع حلول مطلع عام 2014.

وفي شهر فبراير عام 2014 أعلن حفتر تجميد عمل الهيئة التشريعية في ليبيا المعروفة باسم " المؤتمر الوطني " الذي جرى انتخابها في يوليو2012 خلفاً للمجلس الوطني الانتقالي الليبي، والذي مثل السلطة التشريعية خلال الثورة الليبية، كما دعا حفتر إلى حل المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات تشريعية جديدة، ليتبع خطوته تلك بإطلاق عملية عسكرية في مايو2014 ضد مجلس ثوار بنغازي المدعوم من المؤتمر الوطني وسميت العملية وقتها ب " عملية الكرامة " وكانت أهدافها المعلنة " محاربة التنظيمات الإرهابية".

تنامت قوة اللواء الليبي حفتر نتيجة جهود بعض اللاعبين الدوليين، فأصبحت تضم تشكيلات وفصائل متنوعة ذات توجهات مختلفة وهي :

1. التحق بحفتر تشكيلات عسكرية كانت تتبع الجيش الليبي في عهد القذافي وأبرزها : اللواء 32، واللواء 12، وكتيبة محمد المقريف، وكتيبة خميس، واللواء 26 مشاة، واللواء 22 ترهوية، وقوات الصحوات (التي تظم اللجان الشعبية التي كانت تساند القذافي في معاركه مع المعارضة) .

[1]- أحمد الفيتوري، نفس المرجع، ص ص 86،87.

2. مقاتلون قبليون : التحق بقوات حفتر مقاتلون قبليون، إنحازت قبائلهم لحفتر ضد حكومة الوفاق الوطني، وتأتي قبيلة الفرجان التي ينتمي إليها "خليفة حفتر " في طليعة القبائل المساندة له، وتنتشر في مناطق سرت وترهوة وأجدابيا، بالإضافة إلى جزء من قبيلة القذاذفة، قبيلة العبيدات (ينحدر منها عقيلة صالح رئيس مجلس نواب طبرق الموالي لحفتر) والحاسة، والبرغاثة، والراعصة، والعواقير، وفي غرب ليبيا تعتبر قبيلة " ورشفانة" أبرز القبائل المساندة لحفتر، بالإضافة إلى قسم من قبيل الزنتان، وفي الجنوب قبيلة المقارحة، ويتمتع حفتر بتأييد غالبية القبائل الموجودة في منطقة الهلال النفطي شمال البلاد.

3. كتائب سلفية : انخرطت كتائب ذات توجه سلفي مدخلي في الصراع إلى جانب "خليفة حفتر"، والكتائب المدخلية التي تساند حفتر هي كتيبة النداء بقيادة محمود الورفلي، كتيبة سنابل السلام في منطقة كفرة ويقودها عبد الرحمان الكيلاني، وكتيبة الكانيات بقيادة أسرة الكاني، وكتيبة طارق بن زياد المتمركزة في قاعدة " الوطية" غرب البلاد.[1]

رابعاً :مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها):

مركزها طرابلس، وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج وتظم مجموعة مسلحة ومليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها الآخر موالٍ لها، وإن لم يكن جزء من التشكيلات المسلحة الرسمية التابعة لها، وترتبط هذه المجموعة بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية خصوصاً قطر وتركيا؛ وعلى المستوى الدولي تحظى هذه الحكومة باعتراف الأمم المتحدة وتدعمها بعض القوى الدولية مثل بريطانيا.[2]

الفرع الثاني : الأطراف الخارجية:

أما بالنسبة للأطراف والفواعل الدولية فإنه تشمل من جهة الأطراف الإقليمية الداعمة لتيار الخليفة حفتر مثل "الإمارات" و"جمهورية مصر العربي " و"تشاد" والأطراف الداعمة لتيار الإسلام السياسي وهي "قطر" و"تركيا" و"السودان"، كما تشمل أيضاً الأطراف الدولية وتحديداً " روسيا الفيدرالية" الميالة إلى دعم الجنرال حفتر و" الولايات المتحدة" المهتمة بالأزمة الليبية من زاوية مكافحة الإرهاب" وأيضاً إيطاليا وفرنسا القوتين الأوروبيتين التين تتنفسان على النفوذ الأوروبي في ليبيا ما بعد سقوط معمر القذافي.[3]

---

[1] - **فراس فحام**، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي (وحدة الدراسات، جسور للدراسات، أفريل 2020)، https://www.jussor.com تاريخ الإطلاع 2024/04/01 على الساعة 22:02

[2] - **محمد خلفان الصوفي**، الأزمة في ليبيا : خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، (تريندر للبحوث والإستشارات، 2020)، https://trendsreserch.org تاريخ الإطلاع 2024/05/15 على الساعة 17:00.

[3] - **حوسين بلخيرات**، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية :لاؤوية تقيمية،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (المجلد 11، العدد01 ؛ الجزائر، جامعة الجلفة)، ص 49.

المبحث الثاني

الانعكاسات الامنية الإقليمية للأزمة الليبية على دول الجوار

لقد شكلت الأزمة الليبية منعرجاً خطيراً على ليبيا عامة وعلى دول الجوار الإقليمي خاصةً، من خلال بروز جملة من الانعكاسات الخطيرة التي مست الاستقرار الامني على المستوى الإقليمي، وفي إطار هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهم الانعكاسات الأمنية الإقليمية الناتجة عن الأزمة الليبية.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الانعكاسات الأمنية الإقليمية للأزمة الليبية في (**المطلب الأول**)، ثم يليه (**المطلب الثاني**) والذي نتكلم فيه عن انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري .

المطلب الأول

الانعكاسات الأمنية على دول الجوار

تفكك الدولة الليبية وضعف الأداء السياسي والاقتصادي كانت له تداعيات خطيرة على الدول الحدودية لليبيا، من خلال انتقال بؤر التسلح والتجنيد إلى مقربة من الدول الحدودية التونسية والمصرية ما أدى إلى تهديد مصالح هذه الدول .

الفرع الأول :انعكاسات الأزمة الليبية على تونس

تعتبر تونس أكثر المتضررين من خلال تدفق آلاف اللاجئين وتسلل عدد كبير من العناصر الإرهابية والمتطرفة، وبالإضافة إلى موقع تونس الجغرافي الواقع أقصى شمال إفريقيا جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث شكلت طريقاً للهجرة غير الشرعية للعديد من الليبيين، وحسب تقرير المنظمة المتخصصة في الأمن الغذائي العالمي، أشارت إلى أن نحو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا إلى تونس ما أدى إلى ظاهرة الهجرة البيئية بحثاً عن الامن والاستقرار بسبب خطر بشري وتهديدات أمنية تعرض حياتهم للموت المؤكد لا محال .[1]

رغم قيام الثورة الشعبية في تونس وإسقاط نظام الاستبداد بها، إلا أن مسار التحول الديمقراطي بها ما يزال متعثراً لهشاشة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعني

[1]ـ **كمال مهني**، < الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار >، بحوث جامعة الجزائر 1،(العدد 02؛ جامعة الجزائر 1 سعيد حمدين، كلية الحقوق، 2011)، ص 29.

أن عدم الاستقرار في ليبيا سيزيد من إرباك الوضع في تونس، خاصة في حالة استمرار الحرب الاهلية في ليبيا، للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي المتبادل.[1]

تسببت الازمة الليبية بأضرار جسيمة لاقتصاد تونس إذ كانت ليبيا الشريك الاقتصادي الأول لتونس على الصعيد العربي، وبحجم تبادل تجاري قدر عام 2010 بنحو(1,25) مليار دولار أمريكي، معظمها من الصادرات التونسية، وسرعان ما تدهور حجم الصادرات منذ اندلاع الثورة عام 2011، بسبب تراجع الوضع الامني والاقتصادي في ليبيا، كذلك فقدت تونس نسبة كبيرة من عوائد السياحة الليبية إليها، إذ كانت تستقطب ما يقارب المليون ونصف سائح ليبي قبل الازمة، إحداث ضغوطات على توجهات السياسة الخارجية التونسية، وتحديداً فيما يتعلق بتهديد سياسة الحياد التي تتميز بها تونس منذ استقلالها، كذلك برزت التهديدات الأمنية، على مستوى الجماعات المتطرفة تأسست منذ العام 2012،ومع استمرار حالة الفراغ الأمني في ليبيا، وتحول ليبيا إلى مسرح للدعوة العلنية لبيعة الدولة الإسلامية، مهدت بذلك لإعلان وصول موجة مبايعات متتالية للتنظيم من ليبيا إلى تونس وإلى باقي دول المنطقة، نتيجة اتصاعد هذه التهديدات تزايدت نفقات وميزانية كل من وزارتي الدفاع والداخلية في تونس .[2]

الفرع الثاني :انعكاسات الأزمة الليبية على مصر

كان للأزمة الليبية انعكاس على الأمن القومي للدولة المصرية بسبب وجود مساحات صحراوية شاسعة مشتركة بين البلدين تفوق عشرات المئات من الكيلومترات، فحالة الفوضى والحرب سهلت نشاط عصابات التهريب والجريمة المنظمة والعشوائية، وهذا ما شكل تهديدات جديدة لأمن واستقرار الدولة المصرية، وعودة العمال المصريين إلى بلدهم كان له عبأ على كاهل الحكومة المصرية في ظل عجزها على توفير فرص العمل، فعلى الصعيد الاقتصادي فسوء الأوضاع الاقتصادية انعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي المصري، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع حجم التبادل التجاري بين ليبا ومصر بع الثورة، فلقد تفاقمت أزمة العمالة المصرية التي كانت تعتمد على السوق الليبية بشكل كبير.[3]

وعلى المستوى الأمني، وبسبب غياب قوة مركزية ليبية يمكنها حماية الحدود، بدأت تهديدات المجموعات الإرهابية تمس الأمن المصري، جاء الهجوم الابرز في تموز (يوليو) 2014م، عندما هاجم مسلحين من ليبيا إحدى نقاط حرس الحدود بمحافظة الوادي الجديد، غربي مصر، ونجم عن الهجوم مقتل (21) من عناصر قوات حرس الحدود المصرية، وهوما مثل تهديداً مباشراً للأمن المصري .

---

[1]ـ **ديدين ولد السالك**، < الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي>، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، (العدد 6 ؛ مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011)، ص ، 05.

[2]ـ **علياء محمد عبد الجواد منصوري**، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا ؛ الجزائر نموذجاً، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الأداب والعلم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص ص 89-93.

[3]ـ **كمال مهني**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

جاء مستوى أخر من التهديدات التي تسببت بها الأزمة الليبية وتداعياتها بالنسبة لمصر، بسبب من إدراك الدولة المصرية الخطورة التي يمثلها تحدياً التدخل القطري البارز منذ العام 2011 / والتدخل التركي الذي تكثف وبرز إلى العلمن العام 2019م، حيث يمثل نموذج الجماعات الإسلامية في ليبيا والتي تدعمه كل من قطر وتركيا خطراً بالنسبة لنظام الحكم في مصر. [1]

المطلب الثاني

انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

تمثل التهديدات القادمة من الحدود الشرقية الجنوبية للجزائر عبر ليبيا واحدة من أهم التهديدات على الامن القومي الجزائري، لاسيما أن ليبيا تمر بحالة من عدم الاستقرار والتغير العشوائي على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فالسلطات التي تعاقبت على حكم ليبيا منذ إنهيار حكم الراحل القذافي لم تتمكن من وضع ليبيا على طريق الاستقرار السياسي، بل ظلت هناك مجموعة من المشكلات الجوهرية التي ازدادت تعقيداً مع مرور الوقت، حتى بدأت عواقبها تشكل تهديداً إقليمياً لدول جوار ليبيا .

الفرع الأول : تهديدات على المستوى الأمني:

تتقاسم ليبيا والجزائر 982 كلم من الحدود المكشوفة وبفعل الانفلات الأمني فهي مرشحة للتهديد، وتعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية، فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي الساحلي، وعليه فالسياسة الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى، هذا ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود المتاخمة لليبيا، حيث نشر الجيش حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود الشرقية مع ليبيا، وبعد الهجوم على المجمع الغازي في تيقنتورين في جانفي عام 2013 تم الإعلان على أن منفذي الهجوم تسللوا من ليبيا، وعليه قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا، وتواصلت التهديدات الأمنية الصادرة للجزائر عبر ليبيا، والتي غذت بؤر التهريب بالسلاح وهوما يفسر الإحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي .

وقد توفرت عدة مؤشرات أن الجزائر مستهدفة من طرف تنظيم الدولة الإسلامية لأن الجزائر تعتبر أول ساحة تفتحها الجماعات السلفية العائدة من أفغانستان في التسعينات، مع وجود روابط بيت تنظيم الدولة الإسلامية وبعض الحركات الإرهابية في الجزائر، التي بايع التنظيم مثل كتيبة اللثمين، المرابطون، حركة التوحيد، والجهاد، وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس، وجند الخلافة، بالإضافة حركات جهادية في مالي كحركة أنصار الدين، وبوكوحرام،

[1]ـ **علياء محمد عبد الجواد المنصوري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 95،96.

ضف إلى ذلك عودة الجزائريين الذين قاتلو في سوريا والعراق حيث يتراوح عددهم ما بين 1500 إلى 2000 مقاتل يتوقع إعادة انتشارهم في ليبيا ومالي.[1]

وعلى مستويات أخرى، مثلت تطورات الصراع الليبي وما صاحبه من تدخلات خارجية من قبل دول عديدة، احتمالية لخلق تهديدات للسلم الأهلي في الداخل الجزائري، ويأتي في مقدمة ذلك تأثيرات التدخلات على المستوى الإقليمي، متمثلة في التدخلات القطرية والإماراتية، والتي جاء جانب منها بالتنسيق مع التدخلات المصرية، ومن منظور المؤسسات الأمنية والعسكرية الجزائرية فإن التدخل العسكري الدولي في ليبيا، والذي بدأ منذ انطلاق عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في التاسع عشر من آذار (مارس) 2011م، فإنه ذو تداعيات أمنية على الجزائر، فوجود قوى دولية إقليمية على حدودها يسمح لها بالتجسس على تحركات الجيش الجزائري وعلى برامج تسلحه، وهوما عنى بالنسبة للدولة الجزائرية تحول ليبيا إلى ساحة تتصارع فيها القوى الدولية، وما يعنيه ذلك حضور عسكري متزايد لهده القوة في منطقة تعتبر حساسة جيوسياسياً بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل عمقاً حيوياً ة استراتيجياً لها وترتبط بمصالحها وأمنها القومي بشكل مباشر، ما يعني تهديداً أمياً لها .

وبرز من بين التهديدات على هذا المستوى تحديداً التهديد الفرنسي، والذي جاء عبر مظلة تدخل "الناتو" العسكري في ليبيا، بموجب القرار الدولي رقم (1973).[2]

الفرع الثاني : تهديدات على المستوى السياسي:

النظام الجزائري واجه موجات الحراك العربي المتصاعد منذ 2011 بإجراءات إصلاحية مست قطاعات مختلفة تداركاً لحدوث انفجار مفاجئ، واستطاعت الجزائر تجاوز سيناري والحراك بسبب ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الخزينة العمومية، دون أن ننسى الدور المحوري والمركزي للمؤسسة العسكرية فهي صمام الأمان في الجزائر، ولا ننسى أن الجزائر عاشت العشرية السوداء.

وعليه فهناك العديد من التهديدات السياسية أفرزتها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري منها :

في ظل تأثير الأزمة الليبية ازدادت مخاوف الجزائر من تحريك ملف الطوارق لاستغلال الوضع وخلق جماعات مسلحة ومعارضة من ظوارق الجزائر مع ما يحمله من تأثير سلبي أمنياً وسياسياً وهوما تداركته الحكومة الجزائرية وذلك برعايتها لملف المصالحة المالية والعمل

[1]ـ **جمال تراكة**، < "التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري >، مجلة المتون، (العدد 4؛ جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جانفي 2017)، ص ص620،619.

[2]ـ **علياء محمد عبد الجواد المنصوري**، مرجع سبق ذكره، ص ص103-106.

على إبقاء حركة الأزواد المالية بعيدة عن تـأثير الجماعات المتطرف في شمال مـالي وغرب إفريقيا التابعة للقاعدة.

تأتي قضية اللاجئين الليبيين في الجزائر، الذين يتزايد عددهم بالرغم من غلق الحدود البريـة فقد أحصـى الهلال الاحمر الجزائري وجود أكثر من 50 ألف لاجئ، وذكر مصدر اخر من وزارة الداخليـة أن عـددهم بالضـبط 29030 لاجـئ، اغلـبهم دخـل عبـر المعـابر الحدوديـة ويستقرون بالمدن الجنوبية الشرقية كـاليزي، ورقلـة، وادسوف وقد عملت السلطات الجزائريـة على خلق جو حياة لائق بحيث تم انشاء مراكز إيواء للعائلات الليبية، ويتم دعمها بشكل منتظم، كما قدمت الحكومة مساعدات للمدن الليبية في "غات"، "غدامس"، "اوباري".

وحسب تقرير للمفوضية السامية، لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان الجزائر مرشحة الـى التحـول الـى الوجهـة الاولـى للنـازحين والفارين مع احتمـالات تنـامي هذا التدفق الـى 3.5 مليون ناهيك عن المهاجرين الغي شرعيين، ولا يخفى اثر هذه القضية علـى الجانـب الاقتصـادي والاستقرار الاجتمـاعي، خاصـة وان الجزائـر لا تستقبل فقط لاجئين مـن ليبيـا فحسـب، بـل كـل الفارين من النزاعات في الساحل، فلا شك ستتأثر الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعياً .[1]

[1] ـ **جمال تراكة**، مرجع سبق دكره، ص : 624،623.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الجذور التاريخية للأزمة في ليبيا وماهي أسباب هذه الأزمة ومن هم أطراف الأزمة السياسية في ليبيا، وانعكاساتها الأمنية الإقليمية على دول الجوار، حيث كان لها الأثر المباشر على الأمن القومي لدول الجوار المباشر لليبيا، كما في حالة كل من تونس ومصر والجزائر بشكل خاص، بما في ذلك ما تسببت فيه الأزمة من خسائر اقتصادية لدول الجوار، وكذلك تفاقم التهديدات الأمنية والتحديات بسبب حالة الفوضى الأمنية في ليبيا، وتهديد الاستقرار السياسي لهذه الدول والضغط على توجهات سياساتها الخارجية وإدخالها في حالة من التنافس والصراع مع قوى إقليمية دولية ما سبب استنزاف قدراتها على المدى البعيد.

الفصل الرابع

جهود الجزائر الدبلوماسية في حل الأزمة السياسية الليبية بعد 2011

تمهيد:

بحكم موقع الجزائر الجيوإستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي، كان لزاما عليها بذل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في إدارة وفض النزاعات والأزمات الخاصة بدول الجوار، لذا فالأزمة الليبية من بين أهم وأبرز النزاعات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، وبالخصوص عقب اندلاع الشرارة الثورية الليبية ضد نظام معمر القذافي سنة 2011،

اتخذت الجزائر عدة إجراءات دبلوماسية لتسوية الأزمة الليبية، فقد قامت الجزائر بتفعيل دبلوماسيتها الحذرة لتسوية الأزمة الليبية، حيث تعد الدبلوماسية الحذرة أهم مضامين المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

ومن خلال هذه المعطيات سنتناول في هذه الفصل دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية ودور ديبلوماسياتها في حل الأزمات في دول الجوار، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في "**المبحث الأول**"، سنتطرق إلى المقاربة الجزائرية لحل الأزمة السياسية الليبية، ثم نحاول التطرق إلى الجهود الجزائرية للمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية في "**المبحث الثاني**"، وأخيرا نتناول تقييم الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية وذلك في "**المبحث الثالث**".

المبحث الأول

المقاربة الجزائرية لحل الأزمة السياسية الليبية

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى رفض الخارجية الجزائري التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، وهذا من خلال (**المطلب الأول**)، ثم يليه (**المطلب الثاني**) والذي نتكلم فيه عن دعم الجزائر للمسار السياسي والبناء المؤسساتي في ليبيا.

المطلب الأول

رفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا

الفرع الأول : التدخل الأجنبي في ليبيا

مما لا يختلف فيه إثنان أن الوضع الأمني بدولة ليبيا عرف عدة تحديات خطيرة نتيجة التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية، والملاحظ أن التدخل الأجنبي الذي كان يحرص منذ البداية على تهيئة الطريق من أجل مصالحه بليبيا قد ترك عدة آثار وتداعيات خطيرة على الأمن القومي الليبي بشكل خاص، وكذلك الأمن الإقليمي لدول الجوار بصفة عامة، وعلى كلٍ فالأزمة الليبية تحولت – بسبب التدخل الاجنبي -إلى حروب بالوكالة وساحة للصراعات على ثروات البلد، حاصةً النفط كصراع شركتي توتال وأيني وبريتش بتروليوم، إلى جانب مطامع تركيا في غاز شرق المتوسط .

وبالجملة يمكن أن نلخص واقع الأمن القومي في ليبيا بعد التدخل الأجنبي في عدة نقاط رئيسية وهوما سنوضحه كالآتي :

1. تدهور الوضع الأمني في ليبيا بسبب تعذر الوصول إلى حلول سلمية مرضية لجميع أطراف النزاع، وما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يصطبغ بالهشاشة بسبب تردي فاعلية الأجهزة الأمنية في ليبيا .
2. زيادة حدة الخلافات السياسية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ويرجع ذلك إلى التدخل الأجنبي حيث نجد أطراف تدعم خليفة حفتر وعلى رأسهم روسيا وأطراف أخرى تدعم "فايز السراج" وعلى رأسهم تركيا .
3. صعوبة تأمين الحدود الليبية من المخاطر المحتملة حيث أدى سقوط نظام القذافي -عقب التدخل الأجنبي – إلى نشوء وبروز أزمة دائمة وتتعلق أساساً بمشكلة بضبط وحماية الحدود الليبية التي تمتد إلى 4300كلم .

4. تعثر وفشل مبادرات التكامل المغاربي التي لاتزال طوحاً مشروعاً تمليه الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعيشها بلدان المغرب العربي، ولا شك أن التدخل الأجنبي في الاراضي الليبية الغرض منها تأجيج الخلافات بين الدول المغاربية وإدخالها في صراع دائم.[1]

الفرع الثاني : رفض الجزائر للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا

تعتبر الجزائر التدخل الاجنبي أول باعث للتهديد، فمختلف حالات التدخل الأجنبي، أفضت إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى، وحالة من العجز عن التوصل إلى إجماع، أو على الأقل إلى توافق على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام البائد، تكون هذه الفوضى دائماً متعدية، وعابرة للحدود، وهو ما يبرز عن التدخل العسكري الاجنبي (تدخل حلف شمال الأطلسي)،وفي هذا الإطار تشترك الجزائر في حدود مباشرة مع ليبيا، الأمر الذي يجعل من استمرار الأزمة الليبية تهديداً لها.

فضلاً عن رفض التدخل الأجنبي سواء كان مباشراً (عسكرياً) لإدراكها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، إلى جانب الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشأ عنه، وهو إنهيار السلطة القائمة في طرابلس، من دون إيجاد بديل حقيقي متفق عليه بين الليبيين ن فضلاً عن خطر انتشار السلاح والجماعات الإرهابية، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، أو كان غي مباشراً عبر تدخلات الأطراف الدولية الإقليمية العربية وعير العربية أو الأطراف والقوى الدولية، كالدور الأوربي، مما ينذر بدخول ليبيا إلى ساحة صراع على النفوذ والمصالح ويهددها بشبح التقسيم خصوصاً في ظل بروز النعرات القبلية والجهوية عبى حساب الولاء للدولة الوطنية .[2]

رفضت الجزائر بشدة تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ولم تسمح لطائراته بالتحليق في مجالها الجوي، كما رفضت السلطات الجزائرية الاعتراف بالمعارضة الليبية المتمثلة في المجلي الوطني الانتقالي حتى بعد منح المجلس صفة الممثل الشرعي للشعب الليبي ومنح مقعداً دائماً في الأمم المتحدة.[3]

تولي الجزائر أهمية بالغة في سياستها الخارجية لموازين القوى وتسعى دائماً إلى خلق منافذ لها في ظل تغير الموازين، ولذلك لطالما كانت حريصة على عدم تواجد قواعد عسكرية أجنبية ليس فقط على أراضيها بل حتى في إقليمها ودول الجوار كتونس وليبيا، النيجر، ومنطقة

[1]- **رضا شكان**، < التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياتها على الأمن القومي العربي : دراسة حالة ليبيا>، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد02 ؛ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2020)، ص ص 19-22.

[2]- **توفيق بوستي**، < المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة >، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(العدد3؛ جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، جويلية 2012)، ص ص694-696.

[3]- **شهرزاد أمال بريزيني**، **أحمد الفقيه**، < المقاربية الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي : دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنمودجاً >، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، (العدد1؛ جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023)، ص ص389،388.

الساحل الإفريقي، وبذلك تشكل الأزمة الليبية في طبيعة تغيراتها الأخيرة مصدر قلق لأن تتحول أراضيها إلى قواعد عسكرية لأطراف دولية متعددة من شأنها أن يخل بموازين القوى بالمنطقة، وقد برز ذلك بوضوح في الكلمة التي صرح بها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في وصفة للقوى المتصارعة في ليبيا حيث قال أن الأطراف الدولية المتصارعة في ليبيا هي نفسها الأطراف التي تصارعت في سوريا سابقاً في إشارة منه إلى كل من تركيا وروسيا ودول الخليج وحلفائها.[1]

تمسكت الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول كمبدأ ثابت في تعاملها مع مختلف القضايا الخارجية، كما عارضت التدخل الأجنبي في ليبيا مهماً كان مصدره، ودعمت موقف الاتحاد الإفريقي الذي ركز على الحلول السلمية الدبلوماسية.[2]

إن من أولويات الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية هو الخيار السياسي، واستبعاد فكرة التدخل العسكري الأجنبي أو حتى العربي في ليبيا، خاصةً وأن الجزائر كانت من الدول القليلة في العالم التي رفضت من حيث المبدأ تدخل حلف الناتو، في ليبيا، لإسقاط نظام القذافي في عام 2011، لإدراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، فدولة الجزائر لديها تجربة مع العنف الذي دام عشرة سنوات " العشرية السوداء" التي حصدت أرواح الآلاف من أبناء الشعب الجزائري، وتمكنت بفضل جهود أبنائها من الخروج من هذه المحنة الصعبة بدون تدخل أجنبي.[3]

المطلب الثاني

دعم المسار السياسي والبناء المؤسساتي:

الفرع الاول : أسباب فشل الدولة في ليبيا:

تعتبر المؤسسة العسكرية أهم المؤسسات التي يقع على عاتقها تكريس القوة المادية للدولة، والتي تقوم بالحرص على حماية الدولة من أي تهديد داخلياً أو خارجياً، لذا تشكلها يعزز قوة الدولة، أما ضعف تكوينها وتشكلها يعزز كذلك ضعفها وسهولة اختراقها، فليبيا كانت تعتمد في تشكلها لرغبة القذافي، لذلك سنحاول في هذا الصدد التعرف على الأسباب الأمنية لفشل الدولة الليبية:

[1]- **محمد أمين بن شراد، عبد القادر نهاري**، < موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة : قراءة نقدية>، مجلة أبحاث، (العدد2؛ كلية العلاقات الدولية، جامعة لوهافر نورموندي، جامعة باتنة1، 2020)، ص 80.

[2]- **علي مدوني**، مرجع سبق ذكره،ص 982.

[3]- **علي مصباح محمد الوحيشي**، < دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية الراهنة >، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، (العدد05؛ جامعة الزاوية، ليبيا، 1 جانفي 2017)، ص ص 12،11.

1. **ضعف المؤسسة العسكرية :** ضعف المؤسسة العسكرية تعود لاستراتيجيات نظام الحكم والراية التي كان يؤمن بها كلٌ من الملك إدريس السنوسي ومعمر القذافي، سياسة الملك إدريس السنوسي، عمل على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفاً من اغتياله، فقد حكم إدريس كونفدرالية واسعة برقة في الشرق وطرابلس في الغرب وفزان في الجنوب في فترة حكمه خوفاً من وصول شرارة الانقلابات ببلده، كما عمل على إضعاف الجيش حتى لا يكون هناك قوة موازية تهدد حياته،[1] الجيش في ليبيا في عهد معمر القذافي، لم يكن جيشاً نظاميا موالي للدولة، وإنما مجموعة من الكتائب تدين بولائها للقذافي.[2]

2. **شخصية المؤسسة العسكرية:** كانت المؤسسة العسكرية خاضعة للقرارات السياسية، لا للقرارات العسكرية فالمؤسسة السياسية هي مؤسسة لها ثقلها في الدولة لذا تكوينها وتشكلها يكون إنطلاقاً من متطلبات الدولة كدولة مؤسسات وليست كدولة لشخص، فقد كان تدخل وتزعم القذافي للمؤسسة العسكرية سبباً في إضعافها وفقدان مصداقيتها خصوصاً عندما أصبحت الترقيات تقاس بالولاء للقذافي على حساب الكفاءات والمهارات التي تكون هي السبب الرئيسي في قوة المؤسسة العسكرية عكس الولاء.[3]

الفرع الثاني : دعم الجزائر المسار السياسي والبناء المؤسساتي:

لقد ظل الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية واضحاً والمتمثل في الحل السياسي السلمي مؤكدة في ذلك ضرورة فتح الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين، وذلك من خلال لم شملهم وهوما تجلى ذلك واضحاً عندما قامت باحتضان ثلاث لقاءات حوار بين الليبيين، في مقابل ذلك نجدها تساند كل الاجتماعات الداعمة إلى وقف إطلاق النار وحماية حقوق الإنسان والشروع في الدخول إلى مختلف الحوارات التي تظم الفرقاء الليبيين.[4]

تنطلق الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا، وتعديل اتفاق الصخيرات من مجموعة من الثوابت يتمثل أبرزها في الآتي :

1. مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتعديل الاتفاق السياسي الليبي .

[1]- تايلور وليام سي، **الإستجابات العسكرية للإنتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الأوسط**، تر:أسامة عباس، عمر بسيوني،(بيروت، دار الثقافة ناشرون، 2018)،ص ص 278،279.

[2]- **أشرف المبيض**، < مسارات التطور في دول الربيع العربي والمواقف الإقليمية منها >، مجلة البحوث والدراسات العربية، (العدد 60؛ مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، جوان 2014)، ص78.

[3]- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001)،ص295.

[4]-**كريم رقولي**، مرجع سبق ذكره،ص: 497.

2. إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي إنطلاقاً من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي ممت قد يُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية .

3. إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الاعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويظم في تشكيلته ثلاث أطراف هي : أعضاء المجلس الرئاسي، وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب " عقيلة صالح" وذلك لمعالجة انقسام القوات المسلحة الوطنية .

4. تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدراتها .[1]

وفي هذا الإطار تلقت الجزائر الدعم الكامل من المجموعة الدولية وعلى رأسهم الأمم المتحدة في تبني مقاربة متكاملة ومتناسقة ترجح الحل السلمي والسياسي، على العسكري .

تسعى الجزائر من أجل الوصول إلى حل ديمقراطي في ليبيا يؤدي إلى الانتخابات ووضع دستور جديد للبلاد، وذلك من خلا العمل بشكل وثيق مع الممثل الخارجي ورئيس هيئة الأمم المتحدة في ليبيل سابقاً، كما رحبت الجزائر بالمفاوضات بين الأحزاب السياسية الليبية تحت إشراف السيد " برنادينيوليو" منظمة الأمم المتحدة، وتعتبر الجزائر أن الحل السياسي للأزمة وعودة مؤسسات الدولة ليست فقط أولوية في حد ذاته، ولكن هذا أمر ضروري للتصدي لانتشار الفكر الجهادي في ليبيا.[2]

[1]- **أمينة سرير عبد الله**، < الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية : حدود المواقف والتحديات >، حوليات جامعة الجزائر 1، (المجلد 37،العد02؛ جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2023)، ص524.
[2]- **على العربي**، < جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية >، مجلة العلوم السياسية والقانونية،(المجلد 03، العدد14؛ مركز الديمقراطي العربي، مارس 2019)، ص 47.

المبحث الثاني

الجهود الجزائرية للمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية

سعت الجزائر منذ اندلاع الأزمة في ليبيا إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في دولة ليبيا بالإضافة إلى دعوة جميع أطراف النزاع إلى عدم اللجوء لاستخدام القوة وتسوية النزاع بالطرق السلمية وهذا تنفيذا لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر المنصوص عليها في مختلف الدساتير، لاسيما التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 في المادتين 31 و29 منه.

المطلب الأول

المبادرات الجزائرية لحل الأزمة السياسية الليبية

لم تدخر الدبلوماسية الجزائرية جهدا لإنهاء حالة الفرقة والانقسام الذي تعيشه ليبيا منذ بدايات التحول السياسي الذي انتهى بالإطاحة بنظام القذافي، وبالرغم من أن الأزمة الليبية ذات طابع سياسي وليس عرقي أو طائفي كما هو الحال في سوريا والعراق، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية، والاقتصادية، التي تواجها ليبيا كبيرة وخطيرة، ولا تقتصر تداعياتها فقط على ليبيا، وإنما يصل تأثيرها إلى دول الجوار خاصة الجزائر، لذلك تسعى الحكومة الجزائرية بجميع السبل من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، وحث الأطراف المتصارعة على إيجاد حل سياسي يبقي عليها كدولة موحدة، وينهي حالة العنف واللااستقرار التي تجتاحها منذ أكثر من ثمان سنوات. [1]

وفي سبيل تحقيق ذلك نشطت الدبلوماسية الجزائرية على مستويين، المستوى الأول التحرك الدبلوماسي على مستوى الأطراف الليبية من خلال القيام بوساطات ومبادرات مختلفة، أما مستوى التحرك الثاني فهو العمل الدبلوماسي مع دول الجوار الليبي، وبالفعل فقد قامت الجزائر بعديد المبادرات لعل أهمها:

<u>أولا</u>: المبادرة الجزائرية سنة 2014:

في أواخر سنة 2014 أطلقت الجزائر مبادرة لحل النزاع في ليبيا، وقامت المقاربة الجزائرية على أساس رفض التدخل العسكري الأجنبي، والتشديد على ضرورة الحل السلمي التوافقي بين كافة الأطراف الليبية.

تضمنت المبادرة مقترحات أريد منها تسوية عملية لكافة المشاكل القائمة في ليبيا، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعا وشاملا، ومن بين هذه الخطوات التي جاءت في المبادرة:

[1] - **علي مصباح محمد الوحيشي**، مرجع سبق ذكره، ص02.

- اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومرافقة لأطراف النزاع لإعداد دستور للبلاد،

- منح القبائل دور استشاريا في المرحلة الانتقالية المؤقتة، الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، حتى يمكن تحييدها من مسار الحل السياسي.

- تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، وإحداث إصلاحات جوهرية لمصالح الأمن الليبية.

ثانياً: انطلاق جولات الحوار بالجزائر:

تنفيذا للمبادرة انطلقت أول جولة للحوار بالجزائر العاصمة في 10 مارس 2015 وحضرها بالإضافة للأطراف الليبية المتصارعة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "برنادينوليون".[1] والممثلة السامية للاتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية "فريديريكا موغيريني"، وبعد يومين من الحوار السياسي توج الاجتماع ببيان ختامي نص على تأكيد المجتمعين على وحدة ليبيا واستقلالها، مع الالتزام بالإعلان الدستوري، والتأكيد على ضرورة دعم الحوار والتداول السلمي على السلطة ونبذ العنف.[2]

تواصلت جولات الحوار الليبي الشامل فعقدت الجولة الثانية بالعاصمة الجزائرية يومي 13 و14 أبريل 2015 تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سياسي سلمي، واختتمت هذه الجولة بتحقيق "تقدم هام بفضل تعاون الجزائر "المكثف" و"الثمين" وأجمع المشاركون في هذا الحوار الذي تم إطلاقه برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي "يمكن ليبيا من استعادة السلم والاستقرار"، كما أكد وزير الخارجية الجزائري السابق "رمضان لعمامرة" أن الأشواط التي قطعت خلال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بين قادة الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين واعدة.

الجولة الثانية للحوار جولة ثالثة جديدة بالجزائر يوم 03 يونيو2015، والتي استغرقت يومين بمشاركة أكثر من عشرين شخصية من قادة أحزاب وناشطين سياسيين لبحث تشكيل حكومة وطنية ومسودة اتفاق سياسي شامل لحل الأزمة في البلاد، وأكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية السابق "عبد القادر مساهل"، أن موقف الجزائر الثابت يرمي إلى "مساعدة جميع الأشقاء الليبيين على مختلف توجهاتهم من أجل حوار جامع لا يقصي طرفاً إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب، وعياً منها بأن أمن ليبيا من أمنها".

---

[1]- **حسام حمزة**، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي، (أطروحة كلية العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2018، ص308.

[2]- **زين العابدين معو، رندة حمايزية**، < المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة>، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد 12؛الجزائر، جامعة الحاجة لخضر، باتنة، 2018)، ص89.

وبالرغم من عدم استمرار جولات الحوار في الجزائر وانتقال المتفاوضين إلى جولات جديدة في مدينة الصخيرات المغربية، إلا أننا نستطيع القول أن الجولات التي تمت برعاية الدبلوماسية الجزائرية ساهمت بشكل فعال في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، الشيء الذي مكنها من إبرام اتفاق الصخيرات بالمغرب برعاية الأمم المتحدة بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

ثالثا: مبادرة دول جوار ليبيا

مع تعقد الأزمة واستمرارها طرحت الجزائر آلية جديدة للتسوية تسمى بمبادرة دول الجوار من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا لاجتماعات تنسيقية بهذا الخصوص، لكن الآلية تركزت مع مرور الوقت على ثلاث دول هي الجزائر ومصر وتونس وهي الدول التي تعتبر أن الأزمة الليبية تفرض تحديات أمنية مباشرة عليها. [1]

إن استناد الجزائر إلى الدبلوماسية متعددة المستويات فرضه مضمون الأزمة في حد ذاتها، فمن خلال الاندماج في المسار الدولي تتمكن الجزائر من الاطلاع على وجهات ومواقف الدول الداعمة لأطراف الأزمة الليبية، والتي تعتبر أطرافا غير مباشرة في الأزمة وليست أطراف وسيطة.

أما المسار الإقليمي فيتيح للجزائر تقديم مبادرات إقليمية، [2] وفي هذا السياق عقد وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر في 20 فبراير 2017 اجتماعا تنسيقيا بالعاصمة تونس، أكدوا فيه على دعم التسوية السياسية في ليبيا"، مشددين على ضرورة تقريب وجهات نظر جميع الأطراف السياسية للأزمة، وتجدر الإشارة إلى أن عقد هذا الاجتماع جاء بعد بروز خلافات جوهرية بين أطراف الصراع الليبي حول آليات تنفيذ اتفاق الصخيرات.

1)- اجتماع دول جوار ليبيا بالجزائر

استمرت المساعي الجزائرية ونجحت في عقد اجتماع آخر لدول جوار ليبيا بتاريخ 8 مايو2017 بالجزائر العاصمة[3]، وأعلنت الخارجية الجزائرية عن توصل مختلف الأطراف الليبية إلى تحديد التعديلات المراد إدخالها على الاتفاق السياسي لحل الأزمة الليبية أوما سمي اتفاق الصخيرات"، مثلما جاء في البيان الختامي للاجتماع الـ 11 لوزراء دول جوار ليبيا، والذي أكد أن هذه الأطراف ملتزمة بـ "تشجيع المصالحة الوطنية في ليبيا، ونبذ سائر أنواع

---

[1]- **حوسين بلخيرات**، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية :لاؤوية تقيمية،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (المجلد 11، العدد01 ؛ الجزائر، جامعة الجلفة)، ص 52.

[2] -، المرجع نفسه، ص54.

[3] - **محمد السبيطلي**، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، مجلة دراسات، (العدد 25؛ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية 2017)، ص20.

التدخل الخارجي وخاصة التدخل العسكري، واعترف البيان بأن هذه التعديلات "ستسمح بالتوافق حول حسن تطبيق الاتفاق السلمي دون التدخل العسكري الأجنبي"، داعياً كافة الأطراف الليبية إلى "الانخراط في الحوار الوطني"، واعتبر أن ذلك من شأنه أن يقدم ضمانات ضرورية لتطبيق ومتابعة مسؤولة للاتفاق السياسي الليبي".

تعثرت المبادرة المشتركة لدول الجوار مجددا بسبب تجدد المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع والتدخلات الأجنبية والإقليمية التي تغذي الصراع تحقيقا لمصالحها، إلا أن الجهود الحثيثة استمرت وتم عقد لقاء وزاري مشترك بتاريخ 21 مايو2018 بالجزائر العاصمة، وجاء في بيان" الجزائر لدعم التسوية في ليبيا"، تشديد الوزراء على أهمية وضع خطة العمل الأممية حيز التنفيذ لإنهاء المرحلة الانتقالية.

2)- تفعيل مبادرة دول الجوار الليبي

ومن جهة أخرى عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في الجزائر يوم 12 ديسمبر 2019 عادت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على مستوى مختلف المحافل الدولية والإقليمية بتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، حيث شهدت الجزائر إنزال دبلوماسي رفيع المستوى من مختلف الدول على غرار تركيا وكذا الوفد الليبي بشقيه وذلك من أجل إجراء مشاورات ومحادثات بين مختلف دول الجوار لإيجاد حلول للأمن والاستقرار داخل الأراضي الليبية .

وعقب مشاركة الجزائر في مؤتمر برلين أكدت الجزائر على موقفها الثابت والرامي إلى إيجاد الحل السياسي بين الأطراف المتنازعة، وبعد مرور أيام قليلة على مؤتمر برلين دعت الجزائر دول الجوار إلى عقد اجتماع على غرار تونس، مصر، التشاد، النيجر، السودان ومالي إضافة إلى وزير الخارجية الألماني، وذلك بغية الاطلاع على نتائج مؤتمر برلين، حيث تمخض عنه ما يلي : رفض التدخل الأجنبي، حضر الأسلحة ومنع تدفقها إلى التراب الليبي، مع التأكيد على أنه لا حل للأزمة الليبية إلا الحل السياسي -الليبي الليبي -.[1]

<u>ثالثاً</u> : اجتماع دول جوار ليبيا في الجزائر 2021:

حيث عقدت الجزائر اجتماع بمشاركة ليبيا ومصر والسودان والكونغو والنيجر في الجزائر في أغسطس 2021، حضر هذا الاجتماع المبعوث الأممي والأمين العام لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن، وذلك لبحث الأزمة الليبية ومحاولة تسويتها، وركز هذا الاجتماع على محاولة التوصل إلى رؤية مشتركة للمرحلة المقبلة

[1]- **رتيبة برباش**، مرجع سبق ذكره، ص ص321،320.

في ليبيا، وساهم الاجتماع في إعادة ليبيا إلى دائرة الاهتمام الدولي، كما ساهم في إعادة بوصلة الأطراف الليبية حتى لا تنحرف عن موعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021.[1]

المطلب الثاني
جهود الجزائر في مسار المصالحة السياسية الليبية

تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والاقتصادي على تسوية الأزمة الليبية عبر آلية الوساطة، وهوما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمضان لعمامرة بأن الجزائر: **"كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعليين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة، محذراً من أن أي فراغ سياسي سيشكل خطراً، وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر احتياجا لليبيا، عندما تكون في سلن مع ذاتها هو الحال مع غيرها ".**[2]

الفرع الأول : آلية المصالحة الوطنية

إن آلية المصالحة الوطنية من الآليات الأكثر فعالية لتسوية الأزمات الداخلية، وقد كان لميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر دور بالغ الأهمية في تسوية الأزمة في الجزائر، مضافاً إليها الجهود الجبارة للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب، لذلك تعمل الجزائر على الترويج لسياسة المصالحة الوطنية، باعتبارها ألية فعالة لتسوية الأزمة الليبية، وذلك من خلال:

1- طرح رؤية لتسوية الأزمة الليبية تتوافق مع مضمون المصالحة الوطنية، يتضمن جمع كل الأطراف الليبية دون استثناء على طاولة المفاوضات.

2- عرض ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الطرف الليبي، إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية محمد الطاهر في مؤتمر صحفي بالجزائر في شهر أكتوبر 2016 أنه قدم طلباً رسمياً للسلطات الجزائرية للاطلاع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وآلياته وتشريعاته .[3]

الفرع الثاني : جهود الجزائر على مستوى الداخل الليبي:

قامت الجزائر بالتقرب من الإسلاميين (حركة " الإخوان المسلمين")، في إطار تصور متكامل للاندماج السياسي كوسيلة فعالة للخروج من الحرب الأهلية، فأقامت من أجل ذلك خطوط اتصال مباشر مع إسلاميين ليبيين كان على رأسهم علي الصلابي، كما استقبلت عبد الحكيم بلحاج في زيارة للجزائر في سبتمبر 2014 بالرغم من اشتباه مسؤولين جزائريين بأن

[1]-**بلال جمال عبد العزيز**، مرجع سبق ذكره.
[2]- **توفيق بوستي**، مرجع سبق ذكره، ص 690.
[3]- المرجع نفسه، ص694.

هذا الأخير ساعد في الهجوم الإرهابي على منشأة عين أميناس، وقد اعتمدت الجزائر على هذا النهج لمحاولة منها لتهدئة وتقليل فرص التصعيد العسكري والسعي إلى احتواء المسلمين.[1]

وقد سعت إلى بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية بما في ذلك قوى الشرق، حيث استقبلت للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع الليبي اللواء **خليفة حفتر** في ديسمبر 2018، كما سبق ذلك أيضاً استقبال رئيس البرلمان الليبي **عقيلة صالح** مصحوباً بعدد من النواب في 20 نوفمبر 2016،[2] تعمل الجزائر بمبدأ الدبلوماسية المحايدة لحل الأزمة الليبية، وذلك من أجل إقامة مصالحة شاملة، حيث توصلت إلى اتفاق مع جميع الأطراف الليبية واستقبلت كل الفواعل في الأزمة.

منذ سنة 2014 كان الشيخ الصلابي عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، قد طلب إجراء حوار ليبي – ليبي برعاية الجزائر، وقدم الشيخ صلابي تصوراً عاد وكرره أكثر من مناسبة، خلال عامي 2015 و2016م وتقوم مبادرة الشيخ الصلابي على إقامة (حوار صلح) بين التيارات السياسية الأربعة التي تمثل الرأي العان الليبي عموماً.

وما يلاحظ أن الشيخ الصلابي شدد في رؤيته هذه على أنه : " لا يمكن الوصول إلى تحقيق مؤتمر الحوار الوطني الشامل للسلام والمصالحة إلا برعاية من دولة إقليمية تحظى باحترام كل الليبيين من حيث الدعم اللوجيستي محلياً وإقليمياً ودولياً، وأن تكون مدعومة من الأمم المتحدة والدول الصديقة والشقيقة، لأن الليبيين في أشد الحاجة إلى أرض محايدة للحوار والتوافق والمصالحة"، وهذا إشارة إلى دولة الجزائر.

وفي مرحلة ما يبدو أن ممثل الأمم المتحدة كوبلر أدرك أيضاً الدور الذي يمكن أن يكون للجزائر في إخراج ليبيا من المأزق الذي وصلت إليه على الرغم من وجود اتفاقية الصخيرات، لذلك سعى إلى دفع الجزائر إلى القيام بدور فعال في اتجاه المصالحة الوطنية .

وفي الوقت ذاته أعلنت الجزائر عن إطلاقها ديناميكية لتعجيل مسار تسوية السياسية ليبية، وبالتالي اتجهت نحو الاتصال بأطراف ليبية متعددة، وكانت الجزائر قد فتحت قنوات اتصال مع بعض شخصيات النظام السابق مثل : أحمد قذاف الدم، واللواء جمعة المعرفي، في شهر سبتمبر2016م، ومع رفض بعض فضائل الثوار والتيارات السياسية المنبثقة عن الثورة مشاركة رجال النظام السابق في أي حوار ليبي-ليبي، أشارة مصادر عدة إلى لجوء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصياً إلى راشد الغنوشي لاستثمار علاقته مع إسلامي ليبيا لإقناعهم بأن المصالحة لا تتم بين الحلفاء أو أطراف مختلفة من تيار واحد، إنما تتم حقيقةً بين خصوم الأمس واليوم.[3]

---

[1]- **جلال حرشاوي**، < قرب لا يبحث عن الراحة : كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا >، ورقة إحاطة، (تقييم الأمن في شمال إفريقيا، مركز مسح الأسلحة الصغيرة، جويلية 2018)، ص09.

[2]- **أحمد عليبة**،< دول الجوار : القواسم المشتركة والتناقضات تجاه الأزمة الليبية >، الملف المصري،(العدد 38؛ مركز الأهرامات للدراسات اللسياسية والإستراتيجية أكتوبر 2017)، ص31.

[3]- **محمد السبيطلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-19.

المبحث الثالث

تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة السياسية الليبية

هناك تنافس كبير في لعب دور محوري في الأزمة الليبية، حيث يتفاوت هذا التنافس ما بين تأجيج نار الفتنة بين الأطراف الليبية المتصارعة، وما بين السعي لإنهاء هذا الصراع والانقسام، فدولة الجزائر ترى بأن أمنها مهدد بالوضع الليبي أكثر من أي بلد أخر، لذلك كانت الجزائر من أوائل المنادين بالحوار السياسي بين الأطراف الليبية في أكتوبر من عام 2014.[1]

واجهت الدبلوماسية الجزائرية تحديات كبيرة من أجل حل الأزمة الليبية، الدبلوماسية الجزائرية لازالت مستندة على دبلوماسية المبادئ بدلا من انتهاج دبلوماسية المصالح التي اعتمدتها غالبية دول العالم اليوم.[2]

من خلال هذا المبحث سنتناول أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا من خلال **المطلب الأول**، وثانياً في إطار **المطلب الثاني** نتناول أبرز الإرهاصات والنقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا .

المطلب الأول

أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا:

الفرع الأول : كسب المقاربة الجزائرية للتأييد الدولي والإقليمي :

لقد استطاعت الجزائر في وقت مبكر أن تحشد الدعم الدولي لمساعيها في حل الأزمة الليبية سياسياً وإجراء حوار سياسي بين الفرقاء الليبيين برعاية أممية، وبذلك نجحت وكسبت تأييد دولي وإقليمي نذكر منها:

أولاً: على المستوى الدولي:

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية : تم دعم موقف الجزائر بشكل تام من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت من خلال كاتبة الدول المساعدة المكلفة بالشرق الوسط، أن باترسون دعماً للجهود التي بذلتها الجزائر من أجل البحث عن حل للأزمة الليبية .
2. موقف الاتحاد الأوروبي : كذلك ثمن الاتحاد الأوروبي من جهته المبادرة الجزائرية الرامية إلى جمع الفرقاء الساسيين الليبيين حيث صرح الناطق الرسمي بسم الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية " مايكل مان " أن الاتحاد الأوروبي مرتاح لهذه المبادرة وهي مستعدة للمشاركة فيها ودعمها .

---

[1] - **حديدي سامية الدين،** مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد مبدأ حسن الجوار -الساحل الإفريقي أنموذجاً، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية)، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021-2022)،ص 34.

[2] - المرجع نفسه، ص 37.

ثانياً: على المستوى الإقليمي :

1. موقف الاتحاد الإفريقي: دعم الاتحاد الإفريقي مبادرة الجزائر في تمسكها وحرصها على إطفاء النار التي تحرق ليبيا، هو الذي يزكي مبادرتها لإطلاق حوار يجمع مختلف أطراف الأزمة الليبية، وسد أي منفذ لتدويلها أو جعلها ذريعة للتدخل العسكري المدمر .
2. موقف تونس : أعلن وزير الخارجية التونسي المنجي حامدي، دعم بلاده للمبادرة الجزائرية بشأن حل الأزمة في ليبيا وجاء ذلك في تصريحات أدلى بها حامدي للصحفيين عقب محادثات أجراها مع نظيره الجزائري رمضان لعمامرة في إطار زيارة يقوم بها إلى الجزائر وقال رئيس الدبلوماسية التونسية :" تونس تدعم بصفة كاملة المبادرة الجزائرية حول الأزمة الليبية".[1]

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية وسائطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي وإقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب حيث كانت عضواً بارزاً في تلك الاتفاقيات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة الظاهرة الإرهابية، كما ركزت السياسة الخارجية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف، وسعت الجزائر منذ سنوات من أجل إقناع المجتمع الدولي لتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب والتي تركز على ثلاث محاور :

1. عدم دفع الفدية .
2. عدم التفاوض مع الإرهابيين .
3. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة.[2]

وبصورة عامة تشكل الأزمة الليبية هاجساً أمنياً مستمراً بالنسبة للجزائر، ولذا تهتم الدبلوماسية الجزائرية بتسوية هذه الأزمة في سياق طبيعي لكن اللافت للانتباه هو الأسلوب الدبلوماسي الذي تتبعه الجزائر في سياق تحقيق هذه الأهداف وهو ما يمكن أن نطلق عليه " بالدبلوماسية متعددة المستويات " حيث تندمج الجزائر في ثلاث مستويات دبلوماسية متقاطعة : المستوى الدولي من خلال الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية، والمستوى الثاني هو المستوى الإقليمي حيث تندمج الجزائر في آلية دول الجوار لتسوية تلك الأزمة، والمستوى الثالث هو المسار الوطني حيث تروج الدبلوماسية الجزائرية لآلية المصالحة الوطنية باعتبارها الآلية الأكثر نجاعة لمعالجة الأزمات الداخلية.[3]

إن إتباع ما أسميناه " بالدبلوماسية متعددة المستويات " يستدعي التقييم الموضوعي من حيث ايجابياته فإنها ترتبط بتعزيز أهمية الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية من حيث :

[1]- **نوال نفاري**، موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية 2011-2015، (مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية التخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية)، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015 ـ2016،ص ص62-64.

[2]- **أمينة سرير عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص 529.

[3]- **حوسين بلخيرات**، مرجع سبق ذكره، ص51.

1- الدبلوماسية متعددة المستويات تعزز من الدور الحوري للجزائر في تسوية الأزمة الليبية.

2- توفر الدبلوماسية متعددة المستويات للجزائر الاطلاع على كل المبادرات المطروحة في سياق تسوية الأزمة وتقييمها من حيث مدى تطابقها مع الرؤية الجزائرية لتسوية الأزمة.

3- إن الاستناد إلى الدبلوماسية متعددة المستويات كأسلوب دبلوماسي تتبعه الجزائر لتسوية الأزمة الليبية فرضته مضمون الازمة بحد ذاتها من خلال الاندماج في المسار الدولي تتمكن الجزائر من الاطلاع على وجهات ومواقف الدول الداعمة لأطراف الأزمة.

4- يمنح هذا النوع من الدبلوماسية المجال لصانع القرار من أجل إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وأهميتها الجيوسياسية.[1]

الفرع الثاني : عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الساحة الإفريقية والعربية:

وذلك بعد ما ظلت الجزائر لفترات طويلة تمتاز بالتجميد الدبلوماسي، وظلت بعيدة عن العمل المشترك في إطار تلك الدائرتين خاصةً في الفترة الأخيرة لحكم بوتفليقة ومرضه الذي حال دون استقبال أو القيام بزيارات مختلفة لدول تلك المنطقة، فضلاً عن اعتماده بشكل كبير على المؤسسة العسكرية دون الخارجية الجزائرية، كما أن طول أمد الحراك الشعبي واستمرار الانسداد الداخلي أحدث في الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً كبيراً عن الحاضنة العربية والإفريقية، وهو الأمر الذي باتت تستوعبه الجزائر الجديدة وتعمل على تغييره وذلك من خلال إعطاء الخارجية الضوء الاخضر في التفاعلات المختلفة .[2]

قد تمثل عودة الدبلوماسي المخضرم رمضان لعمامرة على رأس ملف السياسة الخارجية الجزائرية، فرصة لاستعادة الاخيرة ريادتها الدبلوماسية، خاصة أن الرجل لديه خبرة دولية كبيرة في ملف الوساطة وتحديداً في أفريقيا، إذ عمل على هندسة أكثر من 40 عملية سلام خلال توليه مفوضية السلم والأمن على مستوى الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى شغله عضوية المجلس الاستشاري رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالوساطة.

الفرع الثالث: الجزائر كوسيط محايد وموثوق به بين الأطراف الليبية:

تُقدم الجزائر نفسها للمجتمع الدولي والإقليمي كطرف محايد يُمكن الوثوق به في عمليات الوساطة باعتبار أنها تقوم على مبدأ " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، وإعلاء سياسية " الحوار والنقاش" بين الأطراف المتنازعة لإزالة الغموض والتوصل لحلول دبلوماسية

[1]- **حوسين بلخيرات**، مرجع سبق ذكره،ص54.
[2]- **علي عبد المنعم**، تغير كيفي : السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون،، مصر،المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2021، https://ecss.com تاريخ الإطلاع 2024/05/16 على الساعة 18:57.

مرضية للأطراف كافة وفق "سياسة إخماد الحرائق" واحتواء الأزمات التي سبق أن تبنتها في الحرب الإثيوبية ــ الإريترية، وأزمة مالي والنيجر وغيرها.

الفرع الرابع: تطوير المنظومة العسكرية والدور الخارجي للمؤسسة العسكرية:

الوضع الذي تتعرض له الجزائر خاصةً منذ سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح بالمنطقة، وتقاطع مصالح الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة يستلزم موارد مالية وبشرية كبيرة للحفاظ على الأمن الوطني لذلك توجهت الجزائر للرفع من ميزانيتها للدفاع، هذا ولا يمكن إغفال التوجه العام للجزائر نحو الاحترافية لجيشها، الأمر الذي جعل منه يواكب التطور التكنولوجي في العالم من أجل حماية السيادة الوطنية والسلامة الترابية، هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللاعب المحوري في المغرب العربي والساحل الأفريقي وهوما دفع بالجنرال "دافيد دورديغاز" في خطابه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الامريكي قبل تسلمه قيادة "أفريكوم" حيث صرح قائلاً "ان الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام المخاطر المحدقة بها".

سمحت التعديلات الدستورية الاخيرة بتكليف الجيش الجزائري بمهمات عسكرية خارج البلاد وفق البند (30) من الدستور الجديد بعد أن كان غير ممكن في السابق، ووفق التعديل، سُمح للجيش الجزائري بالمشاركة في المهام الخارجية في سياق جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، لإحلال الأمن والسلم العالمي، وبالتالي يوفر هذا التعديل دعماً لجهود الوساطة .[1]

المطلب الثاني

أبرز الإرهاصات والنقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا:

الفرع الأول : إرهاصات الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا:

تواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمة، خاصةً فيما يتعلق بالوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرة على طاولة واحدة للحوار، سيما أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري، مثل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بالإضافة إلى فرنسا الساعية دوماً لإضعاف الوساطة الجزائرية وإجهاضها، والتي تلمح إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية بذريعة مكافحة الإرهاب .[2]

[1] - **محمود جمال**،الوساطة الجزائرية في الإقليم.. محفزات عديدة لا تخلومن التحديات، مركز المستقل،2021، https://www.futureuae.com تاريخ الإطلاع: 2024/05/12على الساعة 21:24.

[2] - **راوية تبينة**، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة الليبية 2011-2019،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص:دراسات سياسية مقارنة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019،ص157.

وفي الطرف الأخر نجد التحركات المصرية الروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الليبي في مواجهة فوضى المليشيات المسلحة، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى في حال تعديل اتفاق الصخيرات، كما أن التدخل الإيطالي في الجنوب الليبي أثر على سلطة حكومة الليبية مع استمرار كل من الإمارات وتركيا في دعم العسكري لبعض الأطراف المتنازعة في ليبيا، خاصة الدعم العسكري الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق الوطني أدى إلى توازن القوى خاصة بعد سيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة " المشير خليفة " على أغلب المناطق الليبية، حيث هذا المشهد يزيد من تعقد الوضع أكثر في ليبيا خاصة في إطار جهود الدولية لحل الأزمة سياسياً.[1]

كما أن مستقبل الوساطة الجزائرية في ليبيا يبقى غامضاً نظراً لظهور نموذج الحرب بالنيابة في هدا البلد، بسبب وجود قوى عربية تخوض حرباً ضد الإسلاميين في ليبيا كامتداد لصراعها مع إسلامييها في الداخل، وتسعى لإعطاء طابع إقليمي لهذا الصراع وشرعنة التدخل من جديد في ليبيا لمساندة حلفائها.[2]

الفرع الثاني : أبرز النقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا:

نظراً للتحولات السياسية التي عرفتها البيئة الجهوية والإقليمية للجزائر- في الفترة الأخيرة على مستوى دول المغرب العربي، ودول الساحل الافريقي التي شكلت تهديدات أمنية حقيقية للأمن القومي الجزائري – يرى الكثير من الباحثين أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي سياساً وأمنياً بهدف صياغة رؤية استراتيجية أمنية وطنية، كما أن تمسك الجزائر بمبادئ الاستقلال أمر لم يعد مقبولاً، خاصةً بعد وصول التهديد إلى عقر دارها في حادثة تيقنتورين، كما أن الانفجار الديمقراطي وعدم الاستقرار الثوري تحدياً للمبادئ والأساسيات والممارسات التي قادت السياسة الخارجية للحكومة منذ الاستقلال في عام 1962،وكنتيجة لذلك مقترب السياسة الخارجية الجزائرية القديم الذي يؤكد على قداسة سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لهذا أصبحت الحاجة لإجراء بعض التعديلات على سياستها الخارجية أمر ضروري ولا مفر منه.[3]

وهوما أكده جيوف بورتر رئيس مكتب استشارة ناركو وأستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية في إطار محاضرته بعنوان "أزمة الساحل وتداعياته على السياسة الخارجية الجزائرية"، بقوله

[1]- محمد امين ديداوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2]- **رتيبة برباش،** مرجع سبق ذكره، ص 321.
[3]- **راوية تبينة،** مرجع سبق ذكره، ص ص 160-164.

" أن الجزائر مطالبة بإعادة النظر في سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار"[1]

وضعت الأزمة الليبية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعقيدتها الأمنية العسكرية المرتكزة على عدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات عسكرية خارج حدود الوطن، في امتحان صعب . فلأول مرة تجد الجزائر نفسها في معضلة التوفيق بين تحقيق مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بمكافحتها للتهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية من إرهاب وتهريب وتكون لمليشيات عسكرية ومخاطر إنهيار الدولة من جهة، وبين الاحتفاظ بالمستلزم الأخلاقي والقيمي الذي لطالما شددت عليه الجزائر في علاقاتها الخارجية ومع دول الجوار من جهة أخرى.[2]

وفي ظل البيئة الإقليمية غير المستقرة توجه للجزائر العديد من الانتقادات على أنها لم تقدم للأمن الإقليمي مما يجب باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة .[3]

من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية هي صعوبة التعامل مع السياسة الخارجية الليبية، التي كانت من خلفياتها أنها تتميز بسياسة خارجية صراعية مع دول العالم نظراً لتضارب أهداف ومصالح السياسة الخارجية الليبية مع العديد من الدول، أيضاً تأثير العامل القيادي المتمثل في تغلب الشخصنة على المؤسسة في صنع السياسة الخارجية الليبية،[4] عدم وجود التصريحات الجزائرية والعمل الدبلوماسي في صمت، مما يجعلها عرضة للتأويلات والمزايدات وسوء الفهم من الدول الأخرى .[5]

التنافس التقليدي بين الجزائر والمغرب الذي وجد في إطار الأزمة الليبية، يحكمها منطق التنافس بدل التعاون لخدمة المصالح القومية للبلدين وللأمن المغاربي،[6] إن أسبقية التعاون الإقليمي المغاربي يتراجع بسبب استمرار التوترات الجزائر مع المغرب، مما يقلل فاعلية المبادرات الإقليمية التي اتخذتها الجزائر والمغرب،[7]

---

[1]- **زينب فريح، عمر فرحاتي**، <السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة : دراسة في ملامح الاستمرار والتغيير>، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (المجلد 9، العدد03؛ 2018)، ص905.

[2]- **سمير قط**،< تورط الطبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية >،المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد2؛ مركز الدراسات الوحدة العربية، يوليو2020).

[3]- **عبد النور بن عنتر**،< عقيدة الجزائر الأمنية : ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الامنية >، تقرير، (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2 ماي 2018)،ص05.

[4]- ميلاد مفتاح الحراثي، **التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها فى تعزيز الأمن القومي فى منطقة غرب المتوسط**،(الأسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2016)، ص254.

[5]- **لخضر رابحي**، < الدبلوماسية الجزائرية كآلية وقائية لحل النزاعات والتوترات الإقليمية ليبيت أنموذجاً 2011-2017>،العلوم الأنسانية، (العدد46؛الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017)،ص 345.

[6]- **عبد النور بن عنتر**، الدول المغاربية والأزمة الليبية : توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies algazeera.net/ar/article/4714 تاريخ الإطلاع:2024/05/12 على الساعة 22:05.

[7]- **إدريس عطية**،< الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في افريقيا >، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،(المجلد 1،العدد08؛ الجزائر، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، ديسمبر 2017)، ص 341.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هدا الفصل التوصل إلى أن نموذج الجزائر في الوساطة أحد أبرز نماذج الوساطة الناجعة في الإقليم، وذلك لاعتبارات تتعلق بموقعها الجغرافي الحساس وسط بيئة تعُج بالصراعات والنزاعات، وكذلك الفاعلية الإقليمية التي تتمتع بها السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها، لاسيما في إطار الاتحاد الأفريقي ومنظماته المختلفة، وعلى الرغم من ذلك، قد تجد الوساطة الجزائرية عراقيل في ملفات أخرى، بسبب تمسكها بموقفها كما في الحالة الليبية، ويبقى أمام تصاعد الدبلوماسية الجزائرية في أزمات الإقليم، مجموعة من التحديات لعلى أبرزها ما يتعلق بعدم إرتباط الوساطة الجزائرية بأدوار تنموية وإغاثية فاعلة في بؤر الصراع على غرار الأزمات في افريقيا.

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت الدراسة مفهوم السياسة الخارجية كونها مفهوم واسع تناوله العديد من الباحثين و المفكرين السياسيين كلٌ حسب نظرته، و السياسة الخارجية لبلد ما ما هي إلا مجموع الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، و بشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى مصالها الوطنية و أمنها الداخلي و أهدافها الفكرية و الإيديولوجية و ازدهار اقتصادها، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب و العدوان و استغلال الشعوب الأخرى .

واعتمدت الدراسة على منهج المصلحة الوطنية، و الذي يعتبر أن سعي الدولة نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية، بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز للسياسة الخارجية لأي دولة في العالم، و سعت الجزائر لتحقيق أهدافها من أجل عودتها إقليمياً و وضع قدم لها و الحفاظ على بقاء الدولة و أمنها، و الحفاظ على أمنها الداخلي و حدوجها و القضاء على الإرهاب و منع تدفق الإرهابيين و السلاح إلى أراضيها.

وحاولت الدراسة أن تعالج موضوع الساسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا من خلال التطرق إلى مبادئها و محدداتها، حيث ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ و الثوابت في ساستها الخارجية، منها مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، و مبدأ حسن الجوار و التعاون، و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و مبدأ عدم المساس بالحدود، و حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية و عدم اللجوء إلى القوة، و كذلك خصت الدراسة أهم إنجازات السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها في حل النزاعات على مستوى شمال أفريقيا من خلال موقفها من قضية الصحراء الغربية، و على مستوى الساحل الافريقي من خلال الوساطة في حل الأزمة الإريتيرية الأثيوبية و ممن خلال الوساطة في حل الأزمة في مالي .

ووضحت الدراسة أسباب الأزمة في ليبيا و الأطراف المتصارعة فيها، و انعكاساتها على دول الجوار ـ من خلال تأثر تونس بالأزمة الليبية بسبب ما خلفته من فراغ أمني على الحدود التونسية الليبية، و انتشار الإرهاب و الميليشيات، و تأثر اقتصادها و العمالة التونسية بليبيا، و تدفق عدد كبير من اللاجئين، مما زاد الوضع سوءاً في تونس.

وكذلك تأثر مصر نتيجة عودة المصريين من ليبيا، التي شكلت عبأ على الحكومة المصرية و عجزها عن توفير فرص العمل لهم .

كما أوضحت الدراسة مدى تأثر الجزائر بالأزمة الليبية ن و انعكاساتها على الداخل الجزائري من تدفق عدد كبير من اللاجئين، و تسلل الإرهابيين عبر الحدود، مع زيادة انتشار

الاسلحة، و نتيجة لذلك عدة أشياء هددت الأمن الجزائري منها انكشاف الحدود الشرقية، الهجرة غير الشرعية ن انتشار التسلح و التهريب، و هدا ما أدى بالجزائر إلى اتخاذ كافة التدابير الوقائية و الأمنية لتأمين حدودها .

وتطرقت الدراسة أيضاً إلى جهود السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها في حل الأزمة الليبية من خلال المقاربة الجزائرية الداعية إلى رفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، باعتبار أن كافة التدخلات العسكرية الأجنبية التي تدخلت لحل الأزمات في الدول أدت إلى تأزم هذه الدول على غرار التدخل في سوريا الذي زاد الوضع تأزماً بدلاً من حل هذه الأزمة، كذلك تقوم المقاربة الجزائرية على دعم المسار السياسي و البناء المؤسساتي في ليبيا .

تطرقت الدراسة أيضاً إلى جهود الجزائر للمصالحة بين الأطراف الليبية من خلال المبادرات الجزائرية التي خاضتها الجزائر في سبيل التوصل إلى حل سلمي بين الأطراف الليبية، و محاول جمع الأطراف الليبية على طاولة واحدة، من خلال آلية المصالحة الوطنية الشاملة في حل الأزمة الليبية هذه الآلية التي سعت الجزائر إلى ترويجها على أنها آلية صالحة للحل السلمي وعدم الوصول إلى الصراع العسكري المسلح.

وحاولت الدراسة التطرق إلى تقييم دور السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها من خلال رصد أم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا التي حققتها الجزائر و التي منها عودة الدبلوماسية الجزائية إلى الساحة الأفريقية و العربية، و حصو ل المقاربة الجزائرية على دعم دولي إقليمي و جهوي، و تطرقت الدراسة ايضاً إلى أمهم الإرهاصات و النقائص التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا.

*** توصلت الدراسة إلى عدت نتائج :**

- *أن الوضع في ليبيا تحول إلى أزمة تعصف بالأمن مع ظهور الميليشيات و جماعات مسلحة، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي الذي زاد الوضع تعقيداً .*
- *نشأة الأزمة كانت محلية لأسباب سياسية و اجتماعية و اقتصادية، مع عوامل أخرى خارجية منها تدخل حلف سمال الأطلس عسكرياً و فرض حظر جوي لحماية المدنيين.*
- *إثبات صحة الفرض بأن التدخل الخارجي عمل على تأزم الوضع في ليبيا، و أن تدخل حلف الناتو و سقوط الرئيس معمر القذافي إدى إلى إنهيار الدولة الليبية.*
- *ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مجموع مبادئ و ثوابت على مدار السنوات الماضية، منها مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الشعوب في تقرير مصيرها ن حل الازمات بالطرق السلمية، و عدم المساس بالحدود.*

- *بناء مؤسسة الدولة و قطع الطريق على تمدد و انتشار الفكر المسلح حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر، او نحو دول الساحل .*

- *سعت الجزائر إلى دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الوصول إلى اتفاق بشأن الصراع، من خلال مقاربتها للحل السلمي السياسي، و مبادرتها إلى جمع الأطراف الليبية المتصارعة على طاولة الحوار لوقف الاقتتال و الوصول إلى حل سياسي .*

- *عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية، و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع دولي و أفريقي و إقليمي و جهوي حول مقاربتها في حل الأزمة الليبية سلمياً سياسياً، و كذلك كسب الجزائر تأييد الأطراف الليبية لمقاربة الجزائر من خلال سياسة الحياد الإيجابي التي اتبعتها السياسة الخارجية الجزائرية .*

- *كان هناك نقائص في الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية حيث أنها عملت بصمت مما جعلها عرضة للتأويلات و سوء الفهم، والتنافس التقليدي بين الجزائر والمغرب بدلاً من التعاون لخدمة المصالح القومية، قل من أمية المبادرات التي قامت بها كلٌ من الجزائر و المغرب.*

قائمة المصادر والمراجع

ـ قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الكتب:

1. إم سيراكوسا جوزيف، **الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا**، تر : كوثر محمود محمد، (ط1؛ جمهورية مصر العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2015)،
2. الأنصاري إبن منصور، **لسان العرب**، (بيروت، دار لسان العرب، 2010)
3. بلاك جيريمي، **تاريخ الدبلوماسية**، تر: أحمد علي سالم، (ط 1 ؛ أبو ظبي، هيئة أبوظبي للثقافة و السياحة، مكتبة مؤمن قريش، 2013) .
4. بوضربة عمر، **تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية، 1954-1960**، (ط1 ؛ الجزائر، دار الإرشاد للطباعة والنشر، ، 2013) .
5. بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية**، (دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004) .
6. تايلور وليام سي، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية و مستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الأوسط**، تر: أسامة عباس، عمر بسيوني، (بيروت، دار الثقافة ناشرون، 2018) .
7. الجبوري أحمد إسماعيل، إياد علي ياسين الهاشمي، **التاريخ الدبلوماسي**، (دار الفكر ناشرون و موزعون، 2015)
8. الحارثي ميلود مفتاح، **التحديات الأمنية و الشراكة الإقليمية و دورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط**، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2016) .
9. حسين الفتلاوي سهيل، **الدبلوماسية الإسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر)**، (ط1 ؛ عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2006)
10. حمدان جمال، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996).
11. دبش إسماعيل، **السياسة الخارجية الجزائرية بين المتطلبات المبدئية و الواقع الدولي**، (الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، 2017)
12. دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع و السياسة**، (دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2004).
13. زكي محمد فاضل، **الدبلوماسية في عالم متغير**، (د.ط ؛ بغداد، دار الحكمة للطباعة و النشر، 1992)
14. السرياني محمد محمود، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها و مشكلاتها**، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001).
15. الشريف عباس محمد، **نوفمبر الجزائر مداخلات وخطب**، (دار الفجر، 2005)
16. شريفي ميلود، **الجزائر في عمق المأساة إلى تفتق الآمال الجزائر**، (د.ط؛ د. د. ن، 2000).

17. الشكري علي يوسف، **الدبلوماسية في عالم متغير**، (العراق، الرضوان للنشر و التوزيع، 2011)
18. شلبي السيد أمين، **في الدبلوماسية المعاصرة**، (ط1؛ القاهرة، عالم الكتب، 1997)
19. صلاح الدين شريف منى، **إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء**، (القاهرة، البيان للطباعة و النشر، 1998).
20. علوان الجميلي غانم، **السياسة الخارجية**، (ط1 ؛ جمهورية العراق، وزارة الخارجية، 2013)
21. علي المهداوي مثنى، **السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة**، (ط 1؛ جمهورية العراق، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2020)
22. عليوة السيد، **إدارة الأزمات و الكوارث**، (د.ط ؛ القاهرة، مركز القرار للاستشارات، 1997) .
23. فتان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، (منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009) .
24. فركوس صالح، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830 - 1962**، (عنابة، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 2012) .
25. الفيتوري أحمد، **التطورات السياسية في البلدان العربي منذ عام 2011**، (ط1؛ الجامعة الامريكية في بيروت، 17-18 آذار 2016) .
26. قادري حسين، **الدبلوماسية و التفاوض**، (ط2؛ الجزائر، نهج الإخوة قتالة حي الشهداء باتنة، منشورات خير جليس، 2007)
27. قراتكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمان القصيبي، (ط2 ؛ جدة، مطبوعات تهامة، 1984).
28. محمد السيد سليم : **تحليل السياسة الخارجية**، (ط 2 ؛ القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ، 1998) .
29. محمد المختار الزروقي، **دراسة السياسة الخارجية**، (د.ط ؛القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ، 2005) .
30. المساعدة ماجد عبد المهدي، **إدارة الأزمات المدخل - المفاهيم - العمليات**، (ط1 ؛ جامعة الزرقاء ن كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2012).
31. مياسي إبراهيم، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007) .
32. النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، (ط1؛ المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر و التوزيع، 2010)
33. الهاشمي مجد الهاشم، **العولمة الدبلوماسية و النظام الدولي الجديد**، (ط1 ؛ عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2003)

ثانيا- الدوريات والمجلات:

1. **أحمد زكي الحفني سامي** ،" إدارة الأزمات"، مجلة البحوث المالية و التجارية ،(العدد2؛ جامعة بورسعيد ، كلية التجارة ، 2017).
2. **بريزيني شهرزاد أمال ، الفقيه أحمد** ،" المقاربية الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي : دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجاً"، مجلة القانون ، المجتمع و السلطة ، (العدد1؛ جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2023) .
3. **بلخمبستي أمال، بوحادة سارة** ،" الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية"، مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد 4، الجزائر ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، ديسمبر 2018 .
4. **بلخيرات حوسين** ، الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الازمة الليبية : رؤية تقيمية ، مجلة العلوم الإنسانية ، (المجلد 11،العدد 01؛ الجزائر ، جامعة الجلفة).
5. **بن شراك محمد الأمين ، نهاري عبد القادر** ،" موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة : قراءة نقدية" ، مجلة أبحاث ، (العدد2؛ كلية العلاقات الدولية ، جامعة لوهافر نور موندي ، جامعة باتنة1، 2020) .
6. **بوستي توفيق** ،" المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،(العدد3؛ جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر ، جويلية 2012) .
7. **بوسعدية رؤوف** ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في حلال نزاعات الإقليمية" ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،(العدد9، جوان 2016) .
8. **تراكة جمال** ،""التهديدات السياسية و العسكرية للأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة المتون ، (العدد 4؛ جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جانفي 2017) .
9. **الحدراوي حامد ، الحفلجي كرار** ،" أسباب نشوء الأزمات و إدارتها دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي"،
10. **حرشاوي جلال** ،" قرب لا يبحث عن الراحة : كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا"، ورقة إحاطة ، (تقييم الأمن في شمال إفريقيا ، مركز مسح الأسلحة الصغيرة ، جويلية 2018) .
11. **خبيزي وهيبة**،" النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ،(المجلد2 ،العدد1 ، 2016) .
12. **رابحي لخضر** ،" الدبلوماسية الجزائرية كآلية وقائية لحل النزاعات و التوترات الإقليمية ليبيت أنموذجاً 2011-2017"، العلوم الإنسانية ، (العدد46؛الجزائر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2017) .

13. **رقولي كريم** ،" الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ عام 2011" ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، (العدد01؛ جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ، 2020) .
14. **الزواوي محمد سليمان** ،" التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، رؤية تركية ، (المقالات . الدراسات ، ربيع 2014) .
15. **السبيطلي محمد،** الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية و الوساطة الإقليمية ، مجلة دراسات ، (العدد 25؛ مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية 2017) .
16. **سرير عبد الله أمينة** ،" الأمن القومي الجزائري و الأزمة الليبية : حدود المواقف و التحديات"، حوليات جامعة الجزائر 1 ، (المجلد 37،العدد02؛ جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، جوان 2023) .
17. **سفاح متعب الربيعي غيث، قحطان حسين طاهر** ، "ماهية الأزمة الدولية : دراسة في الأطر النظرية "، مجلة العلوم السياسية ، (العدد 42 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2011).
18. **سفاح متعب الربيعي غيث، قحطان حسين طاهر** ،" ماهية الأزمة الدولية : دراسة في الأطر النظرية "، مجلة العلوم السياسية ، (العدد 42 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2011).
19. **شكان رضا** ،" التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية و تداعياتها على الأمن القومي العربي : دراسة حالة ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، (العدد02 ؛ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ، 2020).
20. **عبد العال سيد رمضان زينب،**" أزمة الدولة في ليبيا" دراسة في الجغرافيا السياسيية""، مجلة كلية الاداب ، بورسعيد، كلية الآداب ، العدد 25 ، جامعة بني سويف ، يوليو 2023 .
21. **عبد الله عودة جهاد، رمزي سمير** ،" نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية"، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، (العدد3؛جامعة الحلوان ن كلية التجارة و الإدارة)، ص578-580.
22. **عبد المنعم محمود الخولي سحر** ،" أطر معالجة مواقع الصحف المصرية الإلكترونية للأزمة الليبية خلال فترة إعلان مؤتمر القاهرة 2020" دراسة تحليلية"" ، مجلة البحوث الإعلامية ، (العدد 55 ، جامعة القاهر ، كلية الإعلام ، اكتوبر 2020)،.
23. **العربي علي** ،" جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا و مالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية"، مجلة العلوم السياسية و القانونية ،(المجلد 03، العدد14؛ مركز الديمقراطي العربي ، مارس 2019) .
24. **عطية إدريس** ،" الجريمة المنظمة و الإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في افريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،(المجلد 1،العدد08؛ الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، ديسمبر 2017) .

25. **عليبة أحمد** ،" دول الجوار : القواسم المشتركة و التناقضات تجاه الأزمة الليبية"، الملف المصري ،(العدد 38؛ مركز الأهرامات للدراسات السياسية و الاستراتيجية أكتوبر 2017)) .
26. **فريح زينب ، فرحاتي عمر** ،" السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة : دراسة في ملامح الاستمرار و التغيير"، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، (المجلد 9، العدد03؛ 2018) .
27. **قط سمير** ،" تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، (العدد2؛ مركز الدراسات الوحدة العربية ، يوليو2020).
28. **قيرة إسماعيل وآخرون** ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002) .
29. **المبيض أشرف** ،" مسارات التطور في دول الربيع العربي و المواقف الإقليمية منها"، مجلة البحوث و الدراسات العربية ، (العدد 60؛ مصر، معهد البحوث و الدراسات العربية ، جوان 2014) .
30. مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، (العدد5؛ جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية ، 2010).
31. **محمد الوحيشي علي مصباح** ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، (العدد05؛ جامعة الزاوية ، ليبيا ، 1 جانفي 2017) .
32. **محمد همام أحمد همام** ، " تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا"، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية،(العدد2؛ كلية السياسة و الاقتصاد ، جامعة السويس ، 2023)) .
33. **مدولي علي** ،"الأزمة الليبية : خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،(العدد03؛ الجزائر ، جامعة بسكرة ، جويلية 2021) .
34. **معو زين العابدين، حمايزية رندة**،" المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد 12؛الجزائر، جامعة الحاجة لخضر، باتنة ، 2018) .
35. **مناصرية زهرة** ،"سياسة الجزائر الخارجية و الأزمات الإقليمية دراسة حالة : تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية و الازمة الليبية" ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة الجزائر، 7 أكتوبر2022 .
36. **مهني كمال** ،" الأزمة الليبية و تداعياتها على دول الجوار"، بحوث جامعة الجزائر 1 ، (العدد 02؛ جامعة الجزائر 1 سعيد حمدين ، كلية الحقوق ، 2011) .
37. **ولد السالك ديدين** ،" الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي" ، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ، (العدد 6 ؛ مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ، سبتمبر 2011)

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

أ- أطروحات دكتوراه:

1. **بوزيد عائشة** ، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص دراسات دولية)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017 .
2. **تبينة راوية** ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة الليبية 2011-2019،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات سياسية مقارنة)، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018-2019.
3. **جعفر محمد** ، اللغة الإعلامية في أوقات الأزمات السياسية ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال) ، جامعة عبد الحميد بن باديس ـ مستغانم ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2012-2022.
4. **حمزة حسام** ،المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2018 .

ب- رسائل ماجستير:

1. **سليم العايب**، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية 2010-2011.
2. **فتاك مهدي** ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009) ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مغاربية)، بسكرة : جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 .
3. **قريقة عبد السلام :** دور الجزائر في اطار المغرب العربي، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004 .
4. **لحلوح بلقاسم** ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، (رسالة ماجيستر في القانون الجنائي الدولي) ، الجزائر 2004.
5. **محمد عبد الجواد منصوري علياء**، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا؛ الجزائر نموذجاً ، (مذكرة ماجستير منشورة) ، كلية الآداب و العلم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2021.

ج- مذكرات الماستر:

1. **حديدي سامية الدين** ، مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد مبدأ حسن الجوار بالساحل الإفريقي أنموذجاً ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية)، المسيلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2021 -2022) .
2. **كشرود فاتن**، دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، (مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر)، بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ، شعبة التاريخ، 2015-2016 .
3. **نفاري نوال** ، موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية 2011-2015، (مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية التخصص: استراتيجية و علاقات دولية)، جامعة محمد بوضياف - المسيلة- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015 – 2016.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. **بن عنتر عبد النور** ، الدول المغاربي و الأزمة الليبية ، توافق في التصورات و تضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات ، 20https://studies.aljazeera.net20 تاريخ الإطلاع 2024/05/12 ، على الساعة 22:05.
2. **جمال محمود** ،الوساطة الجزائرية في الإقليم.. محفزات عديدة لا تخلو من التحديات ، مركز المستقل ،2021، https://www.futureuae.com تاريخ الإطلاع: 2024/05/12على الساعة 21:24.
3. **خلفان الصوفي محمد** ، الأزمة في ليبيا : خارطة الصراع و تطوراته و مساراته المستقبلية ، (تريندر للبحوث و الاستشارات ، 2020)، https://trendsreserch.org تاريخ الإطلاع 2024/05/15 على الساعة 17:00.
4. **الزواوي محمد سليمان** ،" التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، رؤية تركية ، (المقالات . الدراسات ، ربيع 2014) .
5. **صخري محمد** ، (الدبلوماسية في العصور الحديثة) ، 2019/06/10 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، https://www.politics-dz.com، 2024/02/17، على الساعة 21:00.
6. **عرب 48**، (التمثيل الدبلوماسي : من العصور القديمة إلى القرار الحادي و العشرون) ، 2023/07/21 ، https://www.arab48.com/ ، يوم الأحد ، 2024/02/18 ، على الساعة 20:16

7. **علي عبد المنعم** ، تغير كيفي : السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون ، ، مصر ،المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية ، 2021، https://ecss.com تاريخ الإطلاع 2024/05/16 على الساعة 18:57
8. **العيشاوي شكري رجب** ، الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد 19 نموذجاً ، دائرة المالية ، حكومة دبي، https://www.dof.gov.ae تاريخ الإطلاع 2024/02/22 على 22:07
9. **فجالي محمد**، ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، الجزائر.
10. **فحام فراس** ، خريطة الصراع في ليبيا المكونات و المستقبل ، تقرير تحليلي (وحدة الدراسات ، جسور للدراسات ، أفريل 2020) ، https://www.jussor.com تاريخ الاطلاع 2024/04/01 على الساعة 22:02
11. الهواري محمد ، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد 2013** ، العدد 04. الموقع (htttp:/// www.arabtimes.com) تاريخ الإطلاع 2024/03/28 على الساعة21:10.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان
إهداء
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: السياسة الخارجية والأزمة – مقاربة مفاهيمية -

*** تمهيد** **08**

المبحث الأول : السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية **09**

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية **09**
الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية و أبعادها **09**
الفرع الثاني: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية **11**
الفرع الثالث : بعض أدوار السياسة الخارجية **11**

المطلب الثاني: تعريف الديبلوماسية **12**
الفرع الأول : التطور التاريخي للديبلوماسية **12**
الفرع الثاني: تعريف الديبلوماسية **14**

المطلب الثالث: مكانة الديبلوماسية في السياسة الخارجية **16**

المبحث الثاني: الأزمة مقاربة مفاهيمي **18**

المطلب الأول: مفهوم الأزمة **18**
الفرع الأول : تعريف الأزمة الدولية **18**
الفرع الثاني : مفهوم الأزمة عند بعض المدارس **19**

المطلب الثاني: الأبعاد الرئيسية للأزمة **20**
الفرع الأول : البعد الاقتصادي **20**
الفرع الثاني : البعد السياسي **21**

*** خلاصة الفصل** **25**

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية ودور دبلوماسيتها في حل الأزمات في دول الجوار

*** تمهيد** **27**

المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية **28**

المطلب الاول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية **28**
الفرع الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية. **28**
الفرع الثاني: المحددات السياسية والاجتماعية. **30**

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية **31**
الفرع الأول: مبدأ حسن الجوار وضبط الحدود **32**

الفرع الثاني: مبدأ التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول..... 34

المبحث الثاني: مراحل تشكل ونضج الدبلوماسية الجزائرية..... 36

المطلب الأول: مراحل تشكل الدبلوماسية الجزائرية..... 36
الفرع الأول: تشكل الدبلوماسية الجزائرية في الفترة بين (1954-1962) 36
الفرع الثاني: تشكل الدبلوماسية الجزائرية في الفترة بين (1962-1978). 39

المطلب الثاني: مراحل نضج وقوة الدبلوماسية الجزائرية..... 40
الفرع الأول: مرحلة ما بين عام (1968-1978) 40
الفرع الثاني : مرحلة (1988 – 1999) 40
الفرع الثالث: الدبلوماسية الجزائرية من (1999 إلى 2020) 40

المبحث الثالث: أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي..... 43

المطلب الأول: أهم الانجازات على مستوى منطقة شمال إفريقيا..... 43
الفرع الأول: الوساطة الجزائرية لوقف الخلاف التونسي الليبي..... 43
الفرع الثاني : وساطة الجزائر لوقف الحرب الليبية المصرية عام 1977..... 44
الفرع الثالث: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية..... 44

المطلب الثاني: أهم الانجازات على مستوى منطقة الساحل ووسط افريقيا..... 45
الفرع الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في النزاع (الاثيوبي-الارتيري)..... 45
الفرع الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية..... 46
خلاصة الفصل 47

الفصل الثالث: الأزمة الليبية الأسباب والأطراف والانعكاسات الإقليمية

تمهيد 49
المبحث الأول: الأزمة السياسية الليبية أسبابها وأطرافها..... 50

المطلب الأول: الأزمة السياسية الليبية وأسبابها..... 50
الفرع الأول : الجغرافية السياسية التاريخية لدولة ليبيا 50
الفرع الثاني : أسباب الأزمة السياسية الليبية عام 2011..... 53
المطلب الثاني: أطراف الأزمة السياسية الليبية..... 57
الفرع الأول : الأطراف الداخلية..... 57
الفرع الثاني : الأطراف الخارجية..... 59

المبحث الثاني: الانعكاسات الامنية الإقليمية للأزمة الليبية على دول الجوار..... 60

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية على دول الجوار..... 60
الفرع الأول :انعكاسات الأزمة الليبية على تونس..... 60
الفرع الثاني :انعكاسات الأزمة الليبية على مصر..... 61

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري 62
الفرع الأول : تهديدات على المستوى الأمني 62
الفرع الثاني : تهديدات على المستوى السياسي 63
خلاصة الفصل 65

الفصل الرابع: جهود الجزائر الدبلوماسية في حل الأزمة السياسية الليبية بعد 2011

*** تمهيد** 67
المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة السياسية الليبية 68
المطلب الأول: رفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا 68
الفرع الأول : التدخل الأجنبي في ليبيا 68
الفرع الثاني : رفض الجزائر للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا 69
المطلب الثاني: دعم المسار السياسي والبناء المؤسساتي 70
الفرع الاول : أسباب فشل الدولة في ليبيا 70
الفرع الثاني : دعم الجزائر المسار السياسي والبناء المؤسساتي 71
المبحث الثاني: الجهود الجزائرية للمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية 73
المطلب الأول، المبادرات الجزائرية لحل الأزمة السياسية الليبية 73
المطلب الثاني : جهود الجزائر في مسار المصالحة السياسية الليبية 77
الفرع الأول : آلية المصالحة الوطنية 77
الفرع الثاني : جهود الجزائر على مستوى الداخل الليبي 77
المبحث الثالث: تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة السياسية الليبية 79
المطلب الأول: أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا: 79
الفرع الأول : كسب المقاربة الجزائرية للتأييد الدولي والإقليمي 79
الفرع الثاني : عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الساحة الإفريقية والعربية 81
الفرع الثالث: الجزائر كوسيط محايد وموثوق به بين الأطراف الليبية 81
الفرع الرابع: تطوير المنظومة العسكرية والدور الخارجي للمؤسسة العسكرية 82
المطلب الثاني: أبرز الإرهاصات والنقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا 82
الفرع الأول : إرهاصات الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا 82
الفرع الثاني : أبرز النقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا 83
*** خلاصة الفصل** 45
- خاتمة عامة 87
- قائمة المصادر والمراجع 91
- فهرس المحتويات ..... --

الملخص

ارتبطت السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات و المحددات التي كان لها أثراً بارزاً في سبيل التواجد الفعال لسياستها الخارجية إقليمياً قارياً و دولياً ، كما استطاعت أن تحرز تقدماً ملحوظاً في بعض الملفات ، و ذلك من خلال قيامها بوساطات عدة على المستوى الدولي، و لقد شكل الحراك السياسي العربي الذي شهدته بعض الدول العربية منها دول الجوار الشرقي للجزائر ليبيا ، منعرج كبير في تفاقم و تعقد التهديدات و التحديات الامنية المحدقة بالجزائر، فتأزم الأوضاع في ليبيا وسقوط النظام و دخولها في نزاع مسلح بين الفرقاء الليبيين أدى لانكشاف أمني خطير لحدود الجزائر ، خاصة في ظل شساعة حدود الجزائر مع ليبيا مما أدى بالجزائر إلى محاولة مكافحة التهديدات الامنية و ذلك بالعمل على حل الازمة الليبية بالطرق السلمية، و الدعوة إلى الحل الليبي ـــــ الليبي، و التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي ، فنشطت السياسة الخارجية الجزائرية بشكل مكثف لحل الازمة الليبية 2011 ، وذلك بطرح عدة مبادرات ووساطات بين الفرقاء الليبيين، حيث توصلت إلى إقناع الأطراف الليبية إلى الحل السياسي، إلا أن المشكل يبقى في التدخل الدولي و الإقليمي الذي لايزال يعيق تقدم أي تسوية .

و لقد خلصنا في نهاية الدراسة إلى أنه يجب على الجزائر تحسين العمل ، والتنسيق الجواري و استغلال خياراتها في مواجهة الإرهاب لفرض السلم في ليبيا.

- **الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية الجزائرية ـــ الازمة الليبية ، المقاربة الجزائرية.

Abstract

Algerian foreign policy was linked to a set of features and determinants that had a prominent impact on the effective presence of its foreign policy regionally, continentally and internationally. It was also able to achieve remarkable progress in some files, through its implementation of several mediations at the international level, and the movement formed The Arab political situation witnessed by some Arab countries, including the countries of Algeria's eastern neighbor, Libya, is a major turning point in the exacerbation and complexity of the security threats and challenges facing Algeria. The situation in Libya deteriorated, the fall of the regime and its entry into an armed conflict between the Libyan parties led to a serious security exposure of Algeria's borders, especially in The vastness of Algeria's borders with Libya remained, which led Algeria to try to combat security threats by working to solve the Libyan crisis through peaceful means, and calling for a Libyan-Libyan solution.

Emphasizing the rejection of any foreign interference, Algerian foreign policy was intensively active to resolve the 2011 Libyan crisis, by proposing several initiatives and mediations between the Libyan parties, which reached the point of convincing the Libyan parties to reach a political solution. However, the problem remains the international and regional interference, which is still an obstacle. Offer any settlement.

At the end of the study, we concluded that Algeria must improve work, neighborhood coordination, and exploit its options in confronting terrorism to impose peace in Libya.

- **key words**: *Algerian foreign policy - the Libyan crisis, the Algerian approach.*

تحمد الله